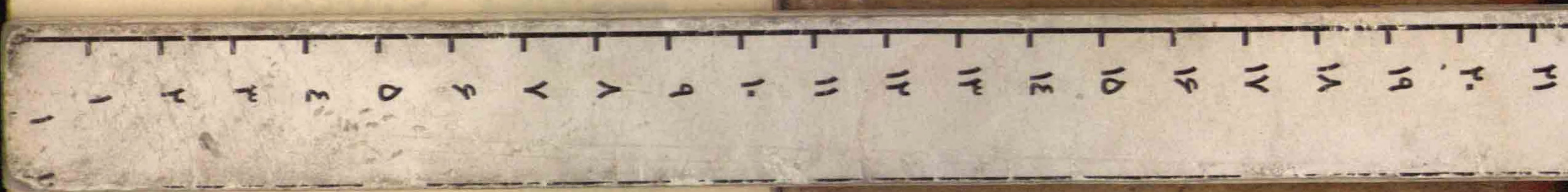


Handwritten text in Arabic script, likely a library or collection stamp, located on the right-hand page of the manuscript.



Handwritten text in Arabic script, likely a signature or name, appearing as a stamp or seal on the document.

مجلس

قال الشيخ الاجل الارشد الامير الشيخ محمد بن
من تلامذة الناطم

دفع علمي ما بين الذرور	فاخرة الكتاب ما بين السور
تري على ايمانها طلائع	كانها الشفت من النواف
حوت من الاحكام والفتنة	ما يزدعي نرا فيكم في نظم
واجبة الحق الذي لتقليد	وجوب حفظ الحمد والتوحيد
بحاجتها في العمل المقلد	ويحتدي بنورها المجتهد
ما ظن ان الشعر للابزار	يكون وردا بدل الاذكار
حتى اريت العلم اخذ حجب	منها وان الذكر كذب حجب
قد حصد الشتر النظام اذ	بها ويري ساعد المظاهد
وطاول الاموار مجرى اليرز	واعترى بالعلم الذي يبرها
نظم له يسجد كل ناظم	سجود اهل العلم بالعرام
نظم به فسر معنى ما نقل	ان من البيان من قرأ قل
نظم كعظما الدنيا ان كاه	نفسه المهدي دام طله
ورنظم ما بعناء	صاحبه يقول ما ثناء
وناظم لفقه له حجاب	محب البستر والكتاب
مع ذاك ناقت كل نظم	وستبدل الاقوال قول
ليستحق ان لو كتبت بالنور	لو رسمت على حياء الحور
ولما اوفى وصفها مقدا	بان فاعترى عترة الشعراء

قيل فارجح قلنا قد لا سدا

ارضة السيد فما سبقا

والمنع من غسالة الحمام
 فان على الظاهر واجب
 كعدم الشهادة دون المحض
 فليس الظاهر فيه ملية
 وليس للنجس جنة ظاهر
 ولو تعللنا على دفع الحدث
 وان نصبه بغير شبهة
 لم يجز في وضوءه وفي غسل
 ومثل الانزاد هنا المعافاة
 والحكم في المضا عكس ما
 كذلك غير رافع من مطلق
 اجزئها الازالة
 لا يجي الوضوء الا واجب
 والظهور شرط في الصلوة
 من ذلك المخرجان عندنا
 وفي الطوائف الفرض واجب
 ولا يجوز من خط المصحف
 وسن للحامل اياه بلا
 كذلك للدخول في المساجد
 ونحوه في اية الشاهد
 وهكذا

وهكذا اقرب اصحاب الولا
 والصلوة ميت وان مرر
 وقبل وقت الفرض للشاهب
 وغير ما من الماسك
 وحاجة بجي اليها مطلب
 وقاد حيان الى اكل له
 وسن للنوم ووطي الحامل
 ومجرب يدان يغتسل
 او كان للاكل او الشرب قصد
 او قصد العود الى الجماع
 ويستحب عند ذكر الحايض
 كذلك ان كانت اذركا
 وينبغي للكون على الطهارة
 كذلك التجدد الطهور
 فان يصادف حدثا او خلا
 وكل ما لم يجتمع بالاكبر
 يغني عن الواجب فيجب
 نفاق الوضوء وجبته
 والنوم مثل النوم العقل
 ومن ميت ودما الفناء
 فانسه للظهور ما لم يخرج
 وليست الاحداث ذات الحج

لا يفسد الوضوء فيه من سلا
 على التقاق لعموم ما ورد
 وبعد غسل الفرض للنجس
 من حج او من عمره لناك
 وزوجة نشأ الى من قبل
 حتى يوافي بالسرة واهله
 وللجماع قبل غسل الفاسل
 او ان يتام قبل ان يغتسل
 او بعد الاكل او الشرب
 للنص المنقول من الجماع
 وقت الصلوة بدل الفرائض
 اذ صح في ذاك الحديث خلا
 فقدم عليه حامدا اثاره
 فهو كغيره من فوق نور
 اغنى فلا تغافل ذلك العملا
 فهو طهور رافع للاصغر
 من غاية فيها الطهورين
 نفاق الوضوء وجبته
 والنوم مثل النوم العقل
 ومن ميت ودما الفناء
 فانسه للظهور ما لم يخرج
 وليست الاحداث ذات الحج

في الغسل والماء ولا جمع هنا
 واما ما عاين السلف
 شرائط الوضوء
 يشترط الوضوء بالاسلام
 وقصد مقارنا معيننا
 وكل ما ضم الى التقرب
 والوجه والغاية عند جئنا
 وشرب في الماء ما قد سبقا
 لم يلبس الطهر منه للحدث
 وفي المحل طهره ورفع ما
 والاخذ بالاطراف حيثما
 وفي المكان كونه مباحا
 والغصب المصب والاولا
 مع انحصار فاذا التخصر
 وحكم ما في وضوء او في صب
 وكل ما مر شرط للعمل
 والشرط في الوجود وبالعمل
 وفيهما البلوغ والعقل ما
 ومابة البلوغ اما الحلم
 والمحض والحمل دليل البو
 والزنا الاناث تنع الذكر

في الغسل والماء ولا جمع هنا
 واما ما عاين السلف
 شرائط الوضوء
 يشترط الوضوء بالاسلام
 وقصد مقارنا معيننا
 وكل ما ضم الى التقرب
 والوجه والغاية عند جئنا
 وشرب في الماء ما قد سبقا
 لم يلبس الطهر منه للحدث
 وفي المحل طهره ورفع ما
 والاخذ بالاطراف حيثما
 وفي المكان كونه مباحا
 والغصب المصب والاولا
 مع انحصار فاذا التخصر
 وحكم ما في وضوء او في صب
 وكل ما مر شرط للعمل
 والشرط في الوجود وبالعمل
 وفيهما البلوغ والعقل ما
 ومابة البلوغ اما الحلم
 والمحض والحمل دليل البو
 والزنا الاناث تنع الذكر

سُنَنُ الْوُضُوءِ

سم على الوضوء واستنك
 واحدة للنوم والبول ود
 لكل الا الى مع الغليل عم
 ثم تمضمض بعد ذلك واستنك
 وثلاث غسل فداك الا فضل
 والماء لا تكثر فيه واذا
 وكل شعر خارج المقد
 والاعتراف باليمن افضل
 واستن من ذلك مع اليسر
 واغسل بها اليمنى مصبا
 وشق بالماء على الوجه ودع
 ويبدأ الرجل في غسل اليد
 عكس الشا فابدا واهته
 وحده فضل المسح بالاصابع
 فامسح عليه مقبلا لا مدبرا
 والافضل المسح بكل الكف
 ومن عند كل فعل ما ورد
 ومن اكيد السنن لاسباع
 ويكون استعانة بالغير ما
 وليترك الخفيف والقندل
 ويكون الوضوء بالشمس

في الغسل والماء ولا جمع هنا
 واما ما عاين السلف
 شرائط الوضوء
 يشترط الوضوء بالاسلام
 وقصد مقارنا معيننا
 وكل ما ضم الى التقرب
 والوجه والغاية عند جئنا
 وشرب في الماء ما قد سبقا
 لم يلبس الطهر منه للحدث
 وفي المحل طهره ورفع ما
 والاخذ بالاطراف حيثما
 وفي المكان كونه مباحا
 والغصب المصب والاولا
 مع انحصار فاذا التخصر
 وحكم ما في وضوء او في صب
 وكل ما مر شرط للعمل
 والشرط في الوجود وبالعمل
 وفيهما البلوغ والعقل ما
 ومابة البلوغ اما الحلم
 والمحض والحمل دليل البو
 والزنا الاناث تنع الذكر

وهذا الامر ان جرى كقول
 او يعلق غار تحت الجاح
 في كل موضع واحد على القصد
 ضاعدا مثل التردد من كل
 كروك في الغبر بالخيار
 اخر ما في باله اي يستقبل
 اومرة واحدة في البين
 وليس للخروج وجه متضخم
 صح اذا حرك كل البثرة
 حكما وبالنفي استقر الكذب
 فليس في الباطن شيء والشعر
 محله والارتماس يقتضي
 فالاستطاع غير الذي استطاع
 من قبل او بعد وقبله فلا
 وضوء فيلخر او ان لا
 لا يفيض الضل بحكم الاكل
 لو كان بعد ما مضى وتمنا
 بذلك من قبل الشرف المرفوع
 لغيره ضعفه لا يفيض
 يغسل ما يفيض ولو كان شفا
 فكم له من شاهد مؤيد
 في الاقرين الى الثاني

والصبي ذلك غير معتبر
 يحصل بالغس وبالاخراج
 والغوص في الماء طلقا ان قصد
 وجاز فيه الاستدلال بالاعتل
 والفصل بين الرأس والباقي
 ما بين تكرير غسل اصيل
 فالغورة اغسلها مع الخنجر
 والارتماس وهو في الموضع
 فلو نواه بعد ان يغتسل
 والغسل حال الركوع لا يرب
 والغسل محض بظاهر البشر
 وحلل المانع ان ثبت في
 وكل ما امكن نزعه شنع
 وكل غسل فالوضوء فيجب
 واستثنى من ذلك جنبه فلا
 والتحدث الاصغر كغير الغسل
 بل يوجب الوضوء وحده كما

في كل موضع واحد على القصد
 ضاعدا مثل التردد من كل
 كروك في الغبر بالخيار
 اخر ما في باله اي يستقبل
 اومرة واحدة في البين
 وليس للخروج وجه متضخم
 صح اذا حرك كل البثرة
 حكما وبالنفي استقر الكذب
 فليس في الباطن شيء والشعر
 محله والارتماس يقتضي
 فالاستطاع غير الذي استطاع
 من قبل او بعد وقبله فلا
 وضوء فيلخر او ان لا
 لا يفيض الضل بحكم الاكل
 لو كان بعد ما مضى وتمنا
 بذلك من قبل الشرف المرفوع
 لغيره ضعفه لا يفيض
 يغسل ما يفيض ولو كان شفا
 فكم له من شاهد مؤيد
 في الاقرين الى الثاني

والحكم في هذه الاسباب
 تدخل الكل بلا ترتيب
 تدخل الكل اذا كان ضاحك
 وقيل ان كان جنبه كهي
 والشرط في الوضوء طهر الغسل
 والقول في حكم اضطرابه خلا
 من الغسل
 ثم عليه واذل من قبل ان
 وغسل يديك بالغسل
 واثرت التلبس بما قد تدب
 كذلك الترتيب بالندب
 واذل ذلك وخلل كل ما لا يمنع
 واستظهر الايضاح في مثل
 واسبح الغسل بجمع ماء
 واجتنب استعانة بالغير
 وكل ماء يكره الوضوء به
 وفيه يندب واكد المرفوع
 ولا تدع في الغسل ان تفرق
 بين الجنابة واحكامها
 جنبه الرجال والنساء
 في قبل او دبر او غير ذلك
 والخلف في الغسل بعضه
 في كل موضع واحد على القصد
 ضاعدا مثل التردد من كل
 كروك في الغبر بالخيار
 اخر ما في باله اي يستقبل
 اومرة واحدة في البين
 وليس للخروج وجه متضخم
 صح اذا حرك كل البثرة
 حكما وبالنفي استقر الكذب
 فليس في الباطن شيء والشعر
 محله والارتماس يقتضي
 فالاستطاع غير الذي استطاع
 من قبل او بعد وقبله فلا
 وضوء فيلخر او ان لا
 لا يفيض الضل بحكم الاكل
 لو كان بعد ما مضى وتمنا
 بذلك من قبل الشرف المرفوع
 لغيره ضعفه لا يفيض
 يغسل ما يفيض ولو كان شفا
 فكم له من شاهد مؤيد
 في الاقرين الى الثاني

في كل موضع واحد على القصد
 ضاعدا مثل التردد من كل
 كروك في الغبر بالخيار
 اخر ما في باله اي يستقبل
 اومرة واحدة في البين
 وليس للخروج وجه متضخم
 صح اذا حرك كل البثرة
 حكما وبالنفي استقر الكذب
 فليس في الباطن شيء والشعر
 محله والارتماس يقتضي
 فالاستطاع غير الذي استطاع
 من قبل او بعد وقبله فلا
 وضوء فيلخر او ان لا
 لا يفيض الضل بحكم الاكل
 لو كان بعد ما مضى وتمنا
 بذلك من قبل الشرف المرفوع
 لغيره ضعفه لا يفيض
 يغسل ما يفيض ولو كان شفا
 فكم له من شاهد مؤيد
 في الاقرين الى الثاني

او فيه ما حكمه مما هو لا سد
 فيه اذا تطابق الوقتان
 في البعض منه سابقا ولا
 من سابق من ذلك الا في حق
 ولم يزد زمان ذلك الحد
 فخصها الاقوى اذا ما وجد
 بكل احدى الحيضين لزما
 من عدم مشترك قد اطر د
 وصفتم الحيضين في ذلك
 انهما ولا قل من اكتملا
 عن انقض الطهر لها فاقصر
 فالشرع قد جعلها مقدرا
 او سبعة وغيرها للطهر
 كان لها واسطة مرتبة
 وبعدها وظيفة الاتراب
 باقول الرتبة وقت العادة
 والا قرب الزمان لا يضر الجواب
 بجي بعد الوقت مع خط
 مصادف الوقت المحدد
 ان مانع عن حكمه لم يضر
 مالم يخرج عن الكثير صاعدا
 ثقتان في زمان او علة
 تعين العدة بالزمان
 فان يكون فيه قد واطفا
 اتمت العدة بالموافق
 ووقت ذات علة ذات الفقد
 فان تعدى عنه او تعددا
 وفلان وقت اخذها الوقت
 فان يزد فالوجه كمال الحد
 وغير ذات علة تعني على
 ان كان علة الوصف لم يزد على
 وكان مالم يسر لم يقصر
 فان يك التميز قد تعدا
 سنة ايام بكل شهر
 لكما ان لم تكن مضطربة
 بعد الصفا علة الانسا
 وتترك العبادة المعتادة
 وغيرها اذا مضى الاقل
 والدم قد يستوقفه وقد
 وبما ياتي بغير العدة
 والكل حيض لو جو المقض
 وقد يكون الكل حيضا واحدا

فان يخرج فخص ما في العادة
 وان يعارض من فيه الحد
 ومثل ذلك سابق ولا حق
 وكل مالم لا رجوع الطهر
 فان رأت تريقته منظره
 ولا شمر استظهارها بما
 وما على المحب مما قد مضى
 ويحرم الطلاق مالم تطهر
 فان اناها فيه فليكن كغير
 في الثلث الاول دينار وثو
 وسبعة الحيض للمغزمية
 ويكره الجماع من بعد النقا
 كذا الخطاب حاله رشدا
 والذكر في وقت الصلوة
 وليس يقضى من صلاتها عدا
 والصوم يفتى في الحيض

بحث النفاس

النفاس ما الى مع والد
 او بعد في رقة الذي عجل
 كذا ان رأت دمها قبل
 او وضعت مالم ينشئ البئر
 وجمان دون المصعة المحققة

النفاس ما الى مع والد
 او بعد في رقة الذي عجل
 كذا ان رأت دمها قبل
 او وضعت مالم ينشئ البئر
 وجمان دون المصعة المحققة

قوله وفضل لا يقط بالتيمم لا يطلق الا في غير ما يمتنع من التيمم لا في ما يكون
الموت في الماء فقط لا الماء مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع
بها ما دونه لانه لا يمتنع من التيمم مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع
بها ما دونه لانه لا يمتنع من التيمم مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع

ولا بد ان
انما يمتنع في
قيام التيمم
تيمم التيمم
وتكفي في
الغسل مع
ويجوز في
بالفراغ
التيمم في
فجوز في
وليس غسل الليل المستقبلة
ان قدمت في الليل غسل الفجر
ان لم يجز في الليل غسل الفجر
والغسل للمجد والعزائم
وكل ما يغسل جاف من اجل
وفي اشراط الوطى بالغسل
ولا يجز في الكعبة المحرمة

مس الاموات

من قبل غسل بعدد
بشيء يور الموت في كل البدن
فقل ان رطباً يكن لا ياباً
فليس من غسل ولا من غسل
عن الحج في اضطرار بدلا
للموت في الحيوة حتى يقتل
ولا بمشوط بما لم يعلم
وقاخذ الشرايط المقررة
من قبل ان يكمل كل الفرض
فيه الحيوة بخلاف المكمل
على الاصح وكذا في الغسل
فقد بالغسل مع طهر الجسد
عن ميتته في الحكم

ولا بد ان
انما يمتنع في
قيام التيمم
تيمم التيمم
وتكفي في
الغسل مع
ويجوز في
بالفراغ
التيمم في
فجوز في
وليس غسل الليل المستقبلة
ان قدمت في الليل غسل الفجر
ان لم يجز في الليل غسل الفجر
والغسل للمجد والعزائم
وكل ما يغسل جاف من اجل
وفي اشراط الوطى بالغسل
ولا يجز في الكعبة المحرمة
من قبل غسل بعدد
بشيء يور الموت في كل البدن
فقل ان رطباً يكن لا ياباً
فليس من غسل ولا من غسل
عن الحج في اضطرار بدلا
للموت في الحيوة حتى يقتل
ولا بمشوط بما لم يعلم
وقاخذ الشرايط المقررة
من قبل ان يكمل كل الفرض
فيه الحيوة بخلاف المكمل
على الاصح وكذا في الغسل
فقد بالغسل مع طهر الجسد
عن ميتته في الحكم

عن ميتته في الحكم

قوله وفضل لا يقط بالتيمم لا يطلق الا في غير ما يمتنع من التيمم لا في ما يكون
الموت في الماء فقط لا الماء مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع
بها ما دونه لانه لا يمتنع من التيمم مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع
بها ما دونه لانه لا يمتنع من التيمم مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع

كذلك المان من جدي ولا
ولا ينظم منها مجرد
والظن في القطع شرط الكل
والظن بالمس لا ينقص
وهو لا يجاب الظن الاكبر
فامنع به الصلوة والمروءة
واجب الطواف ثم قصر

القول في التيمم

من عدم الماء لظهور ما نقل
كذلك ان كان ولكن امتنع
او تخاف في الغسل او العرض
فالمقتضى للاذن عجزاً
تعد الطهور لم يقصر
فيه ما كان مخوف من مرض
او شين او من رعد او من
او خشي الضلال والضياع
او لا يتي بطيخين وازا
او كان في استحياء
او سعى الماء بكل ما له
او ضاق وقت القصر
او وجب استعماله في غير
مشرط بالماء من غير عرض

قوله وفضل لا يقط بالتيمم لا يطلق الا في غير ما يمتنع من التيمم لا في ما يكون
الموت في الماء فقط لا الماء مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع
بها ما دونه لانه لا يمتنع من التيمم مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع
بها ما دونه لانه لا يمتنع من التيمم مع السرد والكا فورد سقوط التيمم لان الاطلاق لا يمتنع

عن ميتته في الحكم

هذا هو المذهب
في هذه المسألة

فالفرض في هذا وهو البذل
لكن يعودان تكلف السبب
وضابط البطلان في قوله العمل
وعادم الماء عليه الطالب
غلو سامين برى اعتدل
فان اخل في طهره
والاصل لا يجري اذا فرض ان
وارفع العذر بما اذا ترك
لا النقص في نفسه ان فصل
في مهلة يعمل فيه المذهب
والسهم في الحوزة تجري اقل
من بعده او قبل عذر احد

مايتهم به

يجري الصعد بانفاق العطاء
وهو على القول الصحيح المعتبر
او مدبر او من حصى او رمل
واخر ترابا باختياره ويستند
واقصد عو الى الارض والفرق
ولا تجز ما كان غير الارض
او معدا كفضة او كذهب
كذا الرما مطلقا والخزف
وليس مستعمل من باس
وامنع تهما اثني نجس
وكل ما بغير ارض امتزج
فان تفتت ارض او شطر قصد
او ما على غير ارض اشتمل
فان تاني بقض ما في الاول
من التراب بجفاف الوحل
فرضه

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
فالفرض في هذا وهو البذل
لكن يعودان تكلف السبب
وضابط البطلان في قوله العمل
وعادم الماء عليه الطالب
غلو سامين برى اعتدل
فان اخل في طهره
والاصل لا يجري اذا فرض ان
وارفع العذر بما اذا ترك
لا النقص في نفسه ان فصل
في مهلة يعمل فيه المذهب
والسهم في الحوزة تجري اقل
من بعده او قبل عذر احد
مايتهم به
يجري الصعد بانفاق العطاء
وهو على القول الصحيح المعتبر
او مدبر او من حصى او رمل
واخر ترابا باختياره ويستند
واقصد عو الى الارض والفرق
ولا تجز ما كان غير الارض
او معدا كفضة او كذهب
كذا الرما مطلقا والخزف
وليس مستعمل من باس
وامنع تهما اثني نجس
وكل ما بغير ارض امتزج
فان تفتت ارض او شطر قصد
او ما على غير ارض اشتمل
فان تاني بقض ما في الاول
من التراب بجفاف الوحل
فرضه

فرضه الصعد وجب الارض
ولا ادى تهما بالشج
ويقطع الفرض عن المذبح
كيفية التيمم

اضرب بكفك على الارض
مستوعبا للجمجمة والجبين
والخارجين ودخول الحاجب
وامنع على اليدين اليدين
والباطن المضروب والحصى
ويلزم اليدين واليدين
مرتبا مستبدا بالاعلى
والطهر في الماسح كالسج
وغاضا طرا يقطع المعلق
ويستحب التقصير لليدين
للموجه ضرب ثم ضرب باليد
والخزف فها هو من غسل يدي

احكام التيمم

لا يفتق على الاصح الا انه
والاخل من ذب مبتدا
للفرض والنقل فليست
لم تعد الصلوة في الاصح

هذا هو المذهب
في هذه المسألة
فالفرض في هذا وهو البذل
لكن يعودان تكلف السبب
وضابط البطلان في قوله العمل
وعادم الماء عليه الطالب
غلو سامين برى اعتدل
فان اخل في طهره
والاصل لا يجري اذا فرض ان
وارفع العذر بما اذا ترك
لا النقص في نفسه ان فصل
في مهلة يعمل فيه المذهب
والسهم في الحوزة تجري اقل
من بعده او قبل عذر احد
مايتهم به
يجري الصعد بانفاق العطاء
وهو على القول الصحيح المعتبر
او مدبر او من حصى او رمل
واخر ترابا باختياره ويستند
واقصد عو الى الارض والفرق
ولا تجز ما كان غير الارض
او معدا كفضة او كذهب
كذا الرما مطلقا والخزف
وليس مستعمل من باس
وامنع تهما اثني نجس
وكل ما بغير ارض امتزج
فان تفتت ارض او شطر قصد
او ما على غير ارض اشتمل
فان تاني بقض ما في الاول
من التراب بجفاف الوحل
فرضه

وقيل من غسل الجنابة
 ومهمل الظهر بوقت خاص
 وهكذا المنوع بالزحام
 وناقض للأصل بنقض البدل
 فان يزل فليعد التيمما
 فان يجد ماء باشاء العمل
 الا اذا ارى وما يركع
 ومحدث بالمس وبعض المدا
 فان يجد ماء يغني للصغير
 وان يكن بكيفية ما على البدل
 وليعد المجنب بعد الاصغر
 وكل ما شجحه الماشية
 فهو عن الواجب كندل
 وجاز للزهر والجناب
 وليتيمم واجبا من احكام
 القول في التطهير المحدث

في فقهنا في فقهنا في فقهنا

المؤلفون

قوله عليه السلام والرجس خيل وهو غير لغوي معرب القلتية وشبهها والاصح ان ذلك قبل المصراع المستفيض
بل الحق في الجملتين في رواية ابن سنان كما كان في اللسان او مع ما يجوز الصلوة في ذلك من ان يصير ذلك
كان فيه تفرع القلتية والكتبة والفرقة والخل والخبث وما يشبه ذلك وقد عرفت ان الكثرة
في الرواية بالرجس وغير مودة التفسير والافتقار الى ما يشبه ذلك في الرواية في غير المراءى بالكتبة
في هذه الرواية لا في غيرها

قد بقي الوقت تام الوقت مضى وهكذا الناس يقولون
وما على الجاهل من اعادة وان دعى في زمن العبادة
فان بين الامر في الاثناء اعاد مع تذكير الناس
وكا لصلوة عند الطوا في كل اذا استدعوا
واحكم يعفو في الصلوة غير غير غليظ الحكم دون الدبر
وعن دم الفروج والجرح وحدها البرء على الصحيح
وعن قيص المرأة المرتبة في صورة النضر بغير تعدي
وكل ما فيه نجاسة ولا يستر منك العورتين كمال
وكل محمول بغير لبس وليس يخلو حكمه من لبس
وباخطر بلبس الثوبين فالعذر فيه طاهر لا يلبس
وان ثاقب التزع صاعا ربا اذ لم يجد من طاهر مواريا
وطهر ما كول وقشره كذا او اني ما له الطهر طلب
ومسجد الجبهة والمساجد والمصحف الكريم والمشهد
وكل ما عذ بقائه على ما فيه في مذهبنا فضلا
فلا تجز اساس ما تعد ولا تعد في الجفاف القصد
وجاز الانقاع بالثوب الخ واستثن منه ميتة لا نفس
والدهن فاستصحب به تحت الامن التي الذي بقية
المسح والنفخ وتضا الثقب ولو سلوقيا وليس طبيا
انفع على ما قد اصاب كلبا فليس في ذلك نص في ظاهر
كذلك الخنزير بما الكافر اذا اصاب يابسا وليس
لكنه الجوف بل كل نجس لان القلتية فيها شتم للنفوس المحول الذي يسمي اهلوه في بطون او وذلك
لان القلتية في القور من الكفر من ان اظان الكثرة في الرواية في غير المراءى بالكتبة

قوله عليه السلام والرجس خيل وهو غير لغوي معرب القلتية وشبهها والاصح ان ذلك قبل المصراع المستفيض

قوله عليه السلام والرجس خيل وهو غير لغوي معرب القلتية وشبهها والاصح ان ذلك قبل المصراع المستفيض

وقد جاء فيما نذر قد علمنا وذلك نذبا الاصح مثله
او غير ما يحب لو محمل كما اصاب بول شاة او بل
او غارة مع اشتبا العلم او مذي او مذي الغيرة الدم
بول وفي بول حمور وروا وهو المني والمخاط او
للهود او اخوانهم معبد او عطر ومن يطير ومعيد
كثيرة المستعمل الملبوس وممكن يسكنه المجوسي
عقبة تقليم وحلق مستن والمسخ بالماء من جلد يد يدي
قد جاء فيمن صالح الكلب ونحوه والمسخ بالتراب
في كل شيء نجس لا يجد والشيخ في البسوة الحكم
قول وما ذلك بالمرغوب وهو على النذب بالوجوب
بالفرض الاما مضى لنوصفا فالنفخ والمسخ بماء او حفا
والدهن والمخضاب الخطر ومن الاستحمام والتنوير
وفرقه في الراس ان شعر اتر وقلم الاظفار وتجمل الشعر
في الشارب الخ كغسل اللحا وحلقه او ان الاصلحا
فما يزيد فهو رد النار وحده القبض في الاخبيا
ومسنة العينين الا كحال والاستياك سن والخلال
قد علم نذب فذلك الاضا وليكحل وتر او ينكح
ان فصلت طال بها الكفا والكل اداب لها اداب

الفصل في الاواني
فليس غير الخطر فيها مذهبها عم النساء ذاك والرجال
فيما يعدها استعمالا فيما يعدها استعمالا

قوله عليه السلام والرجس خيل وهو غير لغوي معرب القلتية وشبهها والاصح ان ذلك قبل المصراع المستفيض

من اكل او شرب من نظير
 والاقتناء والحبس للثمين
 ويبيع الخمر بصدق الاتية
 والكحل والعنبر والعجوة
 وهكذا المشكوة والجحار
 فانها ائنة للصغر
 وجازة الفضة ما كان و
 فقد ان في جميع من خبر
 كذا الفنا بيل شعار الشهد
 وليس من باب الاواني الخاتم
 والوجه المرات من الكبد
 والحكم مقصور على العينين
 وان غلا فليس بالمفيس
 وما حوى محرم فلا يحل
 والنقل فيه غير الاستعمال له
 ووضع اليد نقل ان شرب
 ومثل ذلك الاغراق باليد
 فليس نقلا ليصح العمل
 وقصد نقل فيه لا يحل
 وحكم حله في اثناء مغضب
 والمجلد شرط الحبل فيه التذكية
 واخذوا وضع بلا انكسر
 فهي متاع عادي ليفين
 فيمثل المنع ظروف الغالية
 والبرق والنبالك والافيون
 والغلف والخوان المحابر
 وغيره في سلب الاسم من اثر
 لمثل تنويد وحرز ودعا
 عاضه حرز الجود والشهر
 ونحوه من فضة او عجمك
 وشبهه من ملصق بلا ازم
 اذ الجميع باللصوق والتحليل
 فليس حجر غير ذين
 ان القياس كان من ابلين
 الا ينقل فيحمل ان نقل
 فليس من باس على من نقله
 ولا كذا الاكل في كل حب
 لقاصد النظير في التعبد
 والنهي باق وبذلك يبطل
 فلو اخل القصد لحل الكل
 لحكم ما في فضة انة ذهب
 يقضي على انواعه بالتوبة

غير الاناء منه والانشاء
 كذلك ملحق وما قد حرمها
 وليس شرط الحبل في المحرم
 وما بايدي المسلمين فاليد
 كذلك ما سوفهم وان دنا
 وشهد من فيه على الاصل
 والشرط في الحيوان ذي النقرة
 وتكره الاينة المفضضة
 والنرج بالفضة والصينا
 فان كساها كلها فلا تحل
 سينا كاسي باطن وما ظهر
 واعزل فما غرضه المفضض
 ومثل ذات فضة ذات ذهب
 وتكره الاينة المصورة
 وليس ذات كناية ضرر
 ولا يصيب المحل الكتابا
 وتركه في حب من غير من
 وكراهية الخمر
 كالفرع والحنم والنقير
 في مابع وجامد سواء
 فانها تحل كل ائنه
 وباعه على الاصح الا قوم
 يقضي بظهر صلة ونشهد
 تطهيره بالافك ما قدر
 والنرم الضيق وعرض خرج
 باس يجلد ما عن النفس خلا
 بخلفه او صبغة معترضة
 وكسوة للبعض بالصينا
 فانما الكاسي اناء منقل
 ولو كسى الجبل في الحل نظر
 ندبا وحرز ما ليس بالمفرض
 في كل ما لذات فضة ذهب
 بذات روح لا يمثل الشجرة
 وان يكن ذلك من بعض السور
 منه وان اصاب ما اصابا
 اولى والمحرمة ذاك المحبس
 ما ليس بالصلب لا المغصو
 والمختر قول العين بالثمن
القول في الجناب
 اعانتا الرحمن عند السق
 حتى تحب الموت حب الشوق
 انما التزاع لان ربيع الدين ان شاق لتخرج

في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإنه لا يأكل ما كان له من قبله
ولا يأكل ما كان له من بعده
ولا يأكل ما كان له من يمينه
ولا يأكل ما كان له من شماله
ولا يأكل ما كان له من فوقه
ولا يأكل ما كان له من تحته
ولا يأكل ما كان له من يمينه
ولا يأكل ما كان له من شماله
ولا يأكل ما كان له من فوقه
ولا يأكل ما كان له من تحته

وثبتت الايمان في قلوبنا
او صاخي بكل خوف فخر
لا نفرز كرهادم للذات
مت قبل موت فهو الحق
واحسن الظن برؤي من
واذن لاخوانك في العنا
واترك اذا اشتكت التكو
هل يشكك الجيب مجيب
من الاكيدان تعاد المرضي
وحكمها الغيرة عن عمتا
ولا يعاد في حديث قدس
اربع مائة ان شئنا ولا فاقا
وخلة واهله اذا غلب
ولا تمكن جابض ولا جب
وجهه للقبلة اذ يقارب
مستلقيا وجهه الى عل
ولفن الشهادة بين الحضر
حتى يقرتهم جميعا
ولفنته كلمات الفرج
وانل لديه سور القران
واية الكرسي ثم الحخرة
ثم الثالث من ختام البقرة
والخمس من سورة البقرة

في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإنه لا يأكل ما كان له من قبله
ولا يأكل ما كان له من بعده
ولا يأكل ما كان له من يمينه
ولا يأكل ما كان له من شماله
ولا يأكل ما كان له من فوقه
ولا يأكل ما كان له من تحته
ولا يأكل ما كان له من يمينه
ولا يأكل ما كان له من شماله
ولا يأكل ما كان له من فوقه
ولا يأكل ما كان له من تحته

وسنة الاخر ابعدها
فان يكن يشدد نزع فالى
ون اشياء حاله يؤخر
عيفة غمض فاه طبق وامد
وشد لحيه وسجرو لا
ولا تشغل بالحد يد بطنه
واعلم الناس به وعجل
وكل ما مرعاه ما قد علم

التبشيع للجناب

والا فضل المشي لغير الحاجز
فانها متبوعة لا تشيع
ثم اصطلح جنبي السرير
اربعة تقوم في كنفه
فليس امره بالمتكف
يستوعب الجهات من الاما
من اليمن دائر اذ ورع
وفي حديث سير صليان
يصبر حتى الدفن ثم يرجع
ان هي القبر والا قيد
يندب ما مطلقا واللسا
فانه اول عدل الاخرة

في قوله لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
فإنه لا يأكل ما كان له من قبله
ولا يأكل ما كان له من بعده
ولا يأكل ما كان له من يمينه
ولا يأكل ما كان له من شماله
ولا يأكل ما كان له من فوقه
ولا يأكل ما كان له من تحته
ولا يأكل ما كان له من يمينه
ولا يأكل ما كان له من شماله
ولا يأكل ما كان له من فوقه
ولا يأكل ما كان له من تحته

على ان هذا قد ذكره الله وغرفة في هذا المقام هو ان شرط ما قبله ان يكون من جنس ما بعده
 على ان لا يشترط ان يكون من جنس ما بعده بل ان يكون من جنس ما قبله من جهة
 الجمع ايضا لا على وجهه ولكن على وجهه من جهة المراتب والدرجات
 انفسه من جهة المراتب والدرجات على وجهه من جهة المراتب والدرجات
 وذلك ان كان يتبع بالمجامر
 ومن الحاصل والراعي في
 والقصد ما بين الدليل
 والامتنان الصوابا خفا
 لا ينبغي لغيره طرح الردا
 كذلك قول ارفعوا
 والضحك فذكره وليس
 وما على الفاشع ولو
 كذلك الحمل والتمويه
 والفرض فيه حمله ليقبل

تفصيل الميت

وان يكر سقطا اذا ما الحلق
 وهكذا العظم فاعجل
 والاشبه النقي كما في الغبر
 كفن كذا مقدم ليقبل
 مماثل صنفه او محرم
 وهو على شئ غير قوي
 والغسل من غير الشاي
 لظاهر النصوص اي حازم
 حال وجود الغسل المثل
 ومحرم في سعة للطفل
 وجاز تفصيل غير مثل
 كذا المنع من التفصيل

ومتقن التفصيل الاول وان لا الوجوب بشرط وتحت اثنان لنفسه ومقتضى الكفر عدم وجوبه
 على الغسل الا ان كان في مقتضى الاطاعات وهو وجوب الاستدعاء بها كس النام قريبا
 يقتضي ان الوجوب كذا راجع الى اصل الفعل لا الى الامتداد به فذكر الاستدعاء باب الفرد الغالب
 المتعارف وتكونه بعد تسليم من شراية النجاسة الى الموضع لا يخرج بدنه وبه الظاهر ذكره في
 الى ثلاث سنوات والذكر
 والغسل الميت كالحمل لاجل
 غسله بالسدر والكافور
 رتب له الاغلا حبا ما ذكر
 من ماله لا من الشقين
 ومن يخالف فليعلم مخرا
 وليقط الترتيب اعضا
 يجري المسح المخلطين
 فان تعذر امسا الماء اكف
 والفرض ان تعذر الماء انقل
 فان كفى البعض فخص بقا
 والاحوط الثلث والكيل
 ويقط الكافور لا الى بدل
 ويلزم النية في الاصل وما
 وغسل ما اصابه من القدر
 ولو بدت نجاسة فلا يعد

سنة الغسل

قد من فيه الوضع حال الغسل
 وترجع ما يتبع مما سقلا
 ويندب التليين للامسا
 كذلك الوضوء قبل الغسل
 مستقبل القبلة تحت الظل
 ولو يفتق الثوب زواجلا
 بالرفق والمفصل ان يطا
 مكثيا بواحد لكل
 قد من فيه الوضع حال الغسل
 وترجع ما يتبع مما سقلا
 ويندب التليين للامسا
 كذلك الوضوء قبل الغسل

من وجوب رداء الميت
 اوله ثم الاثني عشر
 في غسله من جنس
 مع من ردا على الميت
 ما بينه من جنس
 كلامه ثم مع هو
 مع ذلك في احد القاي
 في غير خلاف يعرف
 اوله ثم الاثني عشر
 الاخر والاول في جنس
 وجب تقديم الاول في جنس
 ان ردا في الجنس
 ماء الا ردا في الجنس
 كونه على العين قبل
 وبما يحسن الترتيب
 عن ذلك في جنس
 ما جاء في الجنس
 لغسله في الجنس
 في الجنس في الجنس
 بوجوبه في الجنس
 بوجوبه في الجنس

ونريد في الاعمال الغسل
 من حزن و مرغوة لشد
 وفي ثبوت كل هذه نظر
 وخضن بالرفوة راسه كما
 واغسل يديه بالغابة الى
 وثلك الغسل للاعضاء
 قدم بين الراس والنع
 فالخالات الفرض والطوع
 والدلك والامراض يجب
 واصبح برفق بطن غير الجلي
 وثغالميت بعد الغسل
 واحضر الماء والخل وحفره
 وخصر الارسل للبالغة
 ولا تقرب ما بنا رشنا
 ويكره الركوب والاقفا
 واخذ الاظفار وتزجيل
تكفين الميت
 بمصلحة المروية تنظم
 ولا يثني بخيل ومغضب
 وهكذا الحاكى للون الجسيم
 فتامل ما عنه من محض
 تكفين من تغسيل فرض لازم
 فلا يجوز بالحرق والذهب
 ولا يثني من حرام اللحم
 كفنه بالميزر فالقميص
 وان كان ثوبا من غير
 فان كان ثوبا من غير

وفي اضطراب شامل لكل
 ثم عليك بعده بالاسر
 وخص بالعودة ثم بالقبيل
 واختر له البياض من مقش
 ويكره الكتان والمخلوط
 ويستحب ان يزد في الكفن
 ان وجدت فان ضلها فزد
 وخرقة شديها الفخذين
 وعم الرجال فخرق سنة
 وزد ثدييها الكرى مضطبا
 ضرب لهن طرائق ما انكس
 والمحد في امثال الثمل
 وان دب بطول شامل مقش
 وللقميص الانتهاء الى المقدم
 له وللشامل عرضا ان يقع
 مذه على يمينه بالايسر
 فخرقة الفخذين طولاجده
 وخذ لها شبرا ونضفا عن
 وقدر ما يندب للعامة
 ينشر مثني اعلاها ويلف
 من جانبيه لتجاه النحر
 قدم وان فات به جل العبد
 مثل القميص ان يدير مع
 ما هو قدر بعضها او قد كل
 قطن او جبة عن السواد
 بالقز ما لم يرد الخليط
 حبرة عبرية ليج اليمن
 لفافة ثانية مما تجدد
 بالغلة بلفها الحقوين
 وفي القناع عوض لفته
 لفافة اخرى زاد والقطا
 غليظة خضوا بذا للانفا
 وماعده فاسم لمقول
 من طرفه فليس الا يزيد
 كذلك الميزر ان للصدك
 جبا جنب عن الفضل منع
 والمد لا يمين ندبا اخر
 سبعة اضاف ذراع بالبد
 او انقص النصف نقص
 ملقم بالشرج جمع الهامة
 من وسط ثم يدان بالطر
 فتاز لا فاعا للصدك

في كل واحد من هذه الاعمال
 ما هو واجب عليه من التكفين
 والاعمال التي هي من جنس التكفين
 والاعمال التي هي من جنس التكفين
 والاعمال التي هي من جنس التكفين
 والاعمال التي هي من جنس التكفين

حنطه بالكافور فمضابعد
 مواضع السجود من السبعة
 كذلك المفحمة والضم
 واجبة الاسم واد في الفضل
 وسبعة بالصراطى الفضل
 وما الغسل داخل على الاصح
 وكل ما من الخوط يفضل
 وطيب الميت بالذبرة
 وهي على الاشهر في الفحة
 ح صغيرة مثل حب الحنطه
 وغيرها وغير كافور فلا
 والطيب المحرم مطاف
 واندب لاسفيله وضع القطن
 وان قضى الحلقه العجا
 ومن الميت جريدان
 فالسدر فالخلاق فالرمان
 نحو الذراع طول كل المحل
 تحت القيصم الغير الايسر
 ويحق ان يعد بالكفن
 اجزله اللبس كالمجعد

غسله من قبل درج الكفن
 اوجب جنب عينه ومعه
 وتركه في غير هذا سلم
 مثقال الا ربع وزنه
 والقصد اربعة للنفل
 في كل ما للفضل وانضج
 محله الصدر عليه يحل
 نديا كذا الكفانه المذكورة
 جاءت به اقوالنا معصية
 في اللون والشكل فاحسن
 تجزها فانك عن قه جلا
 وهو غير الطيب كالسحل
 واحش به الدبر لما لم يؤمن
 وليكن القطن به مطيبا
 من سحفا تحت جديتان
 وبعدها طيب من الفضيا
 رقيقة الميت وانزل ما نزل
 وفوقه الاخر تحت الاند
 بحبه ولا يماكس في الثمن
 واخزله الملبوس في القيد

حنطه بالكافور فمضابعد
 مواضع السجود من السبعة
 كذلك المفحمة والضم
 واجبة الاسم واد في الفضل
 وسبعة بالصراطى الفضل
 وما الغسل داخل على الاصح
 وكل ما من الخوط يفضل
 وطيب الميت بالذبرة
 وهي على الاشهر في الفحة
 ح صغيرة مثل حب الحنطه
 وغيرها وغير كافور فلا
 والطيب المحرم مطاف
 واندب لاسفيله وضع القطن
 وان قضى الحلقه العجا
 ومن الميت جريدان
 فالسدر فالخلاق فالرمان
 نحو الذراع طول كل المحل
 تحت القيصم الغير الايسر
 ويحق ان يعد بالكفن
 اجزله اللبس كالمجعد

الصلوة على الميت
 صل على الميت فرضاً افض
 ومن فمين ومن اذا المنهل
 والوقت قبل دفنه فان دفن
 وشرطها الحضور والا
 والصدق في الحكم حكم الكل
 وكونه مستقياً وراه
 الى المين ليس بخبر عكه
 من سنة ست سنين افض
 فيقط القطوان هو اكمل
 فاليوم والليل احد قد كن
 ومن يكن حكماً كذا التمام
 فحماً واجدة فصل
 من سنة ست سنين افض
 فيقط القطوان هو اكمل
 فاليوم والليل احد قد كن
 ومن يكن حكماً كذا التمام
 فحماً واجدة فصل
 من سنة ست سنين افض
 فيقط القطوان هو اكمل
 فاليوم والليل احد قد كن
 ومن يكن حكماً كذا التمام
 فحماً واجدة فصل

[illegible]

ان قلت فغيرها ما قبل
في العقل بان فضلهما والنقل
في فضلهما ما ليس على راس
وطاعة تحيط بالاركان
من جنس كل طاعة تنوعت
وانما استكانة وشكر
بين الركوع والسجود
يجعل اعلى موضع اشرفا
به الى الله العباد تقرب
يدعون فيهم تضرعا
معراج كل مؤمن مستغن
هي الجهاد الاكبر المستغفر
كفي لهذا حجة عن حجة
وحجة خير من الدنيا وما فيها
وانها الحجة المذهبة
وشانها كاشان نهم جابر
نهى عن المنكر والفحشاء
وهي على ضربين ضرب قبح
فالضربان مستماله مزهد
ومالا في وطون فخر
وليس ما يضاف للاسواق
حقيقة من هذه الصلوة
وان ترد وكل ما عمل
من الكتاب وصايا الرسل
في فضلهما ما ليس على راس
وطاعة تحيط بالاركان
من جنس كل طاعة تنوعت
وانما استكانة وشكر
بين الركوع والسجود
يجعل اعلى موضع اشرفا
به الى الله العباد تقرب
يدعون فيهم تضرعا
معراج كل مؤمن مستغن
هي الجهاد الاكبر المستغفر
كفي لهذا حجة عن حجة
وحجة خير من الدنيا وما فيها
وانها الحجة المذهبة
وشانها كاشان نهم جابر
نهى عن المنكر والفحشاء
وهي على ضربين ضرب قبح
فالضربان مستماله مزهد
ومالا في وطون فخر
وليس ما يضاف للاسواق
حقيقة من هذه الصلوة

والندب منها ما عمل الذي
القول في اليومي
وهو كثير لا يكاد يحصر
حق نجلت كجلى الشمس
فالركعات في الثلث اربع
فالنصف بان النصف
والصبح ثلثان استغفر
ظهر اعلى الاظهر في الخطا
بلوغه بما على البلوغ دل
نذ بالسبع منه حتى يحسنا
من ماء او من بدل مشهور
حكا ورساما بالذي قد سما
ما من اسلام وقول بالولا
باطلة قطع ابدا مخالفا
مخالفا كافر بلا سرا
ولو ينقل ناقلا سديد
ياخذها السالك لا الحاشي
تقرب العبد الى المعبود
كغيرها كذا الاداء والقضا
تعيين فيما للخيار جعل
وان خلا عن نطق او خطا
فيها اذا التكبير بالنطق الفصل
والندب منها ما عمل الذي
القول في اليومي
وهو كثير لا يكاد يحصر
حق نجلت كجلى الشمس
فالركعات في الثلث اربع
فالنصف بان النصف
والصبح ثلثان استغفر
ظهر اعلى الاظهر في الخطا
بلوغه بما على البلوغ دل
نذ بالسبع منه حتى يحسنا
من ماء او من بدل مشهور
حكا ورساما بالذي قد سما
ما من اسلام وقول بالولا
باطلة قطع ابدا مخالفا
مخالفا كافر بلا سرا
ولو ينقل ناقلا سديد
ياخذها السالك لا الحاشي
تقرب العبد الى المعبود
كغيرها كذا الاداء والقضا
تعيين فيما للخيار جعل
وان خلا عن نطق او خطا
فيها اذا التكبير بالنطق الفصل

الفيلة

القبلة الكعبة عينا الوجه للناس طرا وجهه متجه في

وقد اختلف العبارات في تعريفه فللغريب

يَا زَعَامُ الْقَبِيلَةِ فِي حَجَرٍ وَبِ
فِي غَيْرِ مَسْطُورٍ شَيْءٌ مَسْطُورٌ

بسم الله الرحمن الرحيم

فلقريت عينها وما عدا
 والبعد الحجة المعينة
 وقيل بل بتقبل الثاني
 ومن به قال بيت الرواية
 وما من البيت مكان الحجر
 فلا تصل نحوه وان دخل
 وصل فيه الفرض مطلقا بلا
 في الفرض منها حالة الخيا
 كذلك سطح البيت لكن بعد
 والحجر ترك الفرض فيها معا
 ويعرف البعد سمت القبلة
 فالجدي منها وهو اولى اية
 فاجعله خلف المنكح الايمن
 وكريلا وسائر المشاهد
 واجعله في شريقه كالبحر
 وبين كفك برأى عدل
 اوضعه الشام على الايمن
 وبين عينيك باطراف عدل
 والاذن اليسرى لاهل الغز
 فالجدي في الاربعه المؤخرة
 وتعلم القبلة في مجرور
 في غير مستور بشئ مستطير
 مما على كذا ما قد عدا
 بما لها من اية معينة
 ومن به قال المسجد الحرام ام
 واولت للنصر والدمار
 كلاً ولا قلا من ظهر
 كالبيت الطوائف بعض
 حجر في الكعبة منع قاجلا
 وليس تحريماً على المختار
 لما يصل نحوه وللمجد
 الا العذر عن خروج منفا
 من العلامات التي سبق له
 حاز بالاية والرواية
 واسط العراق مثل النجف
 وما يدانها ولوميا عد
 في الاذن اليمنى فنية النضرة
 في الجانف الغربي نحو المصل
 كفك لا المنكح في راي
 والاذن اليمنى لصفا اليمن
 واي الخدين للغرب
 علامته حال الصلوة صبرة
 في غير مستور بشئ مستطير
 في غير مستور بشئ مستطير

من اصله قد عثر اذرع
ففي ارتفاع المنع حذر عثلا
على الاصح عند طاهر المحل
فظهره شرط بغير شبهة
طاهر جزء منه بالجزء النجس
اذ اتعدى هو غير مختص
ثلاثة ليس لها مزيد
ليس بها في المذهب التباين
وهو بما قدم فيه يعلم
واعتدا وكان للبرق قلا
من الحجر والنبات المنع
بالجهة القرطاس الكلبا
ترتبة قد برقدت في كرايا
ما ليس بالسلح في الكلام
كذلك في مزيلة او مجز
بل كل ما استفد من الاصل
وفي قري النمل وبستان النار
وكل شئ شاغل للبال
والتر من خلف الكنيف يظهر
كراهة بسترها مرفوعة
جذرا وما يابى بها ولا كثر
وحذ بعد ان يكن لم يتبع
فان عثت موضع او عثلا
وليس من شرط صحة العمل
عدا الذي يحل في الجهة
واجتنب المحصوما بلتبس
وذو مكانا قد صابا للقد
وما عليه يقع الجحود
الارض والنبات والقرطاس
فالارض صاحبه التميم
واستن من نباتها ما كالا
والادن في القرطاس ما صنع
ويكره المكتوب ان صابا
والافضل الارض من غير
وتكره الصلوة في الحمام
وفي الكنيف بيت المسكر
وهكذا الاعطان والمرابط
والثلج والسياح والمجاري
وفي تجاه نار او قتال
وللمديد سلاح يشهر
وحايضين من باب الوعة
وفي الطريق وبطون الاوت
جذرا وما يابى بها ولا كثر

وفي خصوص اربع مقدرة
تتم بالبيداء والصلصال
بل كل ارض عذبت بمنها
كأن على القبر والتقبر وما
وفاصلا مقدرا عثر اذرع
ويصح البئر والقتل
ولو يهودا وتوارجعا
الفقر في المكان
الامن الثابت ذي القرار
فرض في الركوع والجمود
والندب بالاجماع في فرض
فلا ينافي عدم الوجوب
لظاهر النص بها فارجع محط
فلجلوس بالقرار قدما
تقد بغير شئ على القعود
وهو خلاف ظاهر المجتوعة
مشيا على اصل الفرائد العمل
الا اذا تبرك ركن فقد
وفي محل الركن من قيام
والقرب اذ ذاك هو المدار
مضطر باذالك كان اللازم
في خصوص اربع مقدرة
تتم بالبيداء والصلصال
بل كل ارض عذبت بمنها
كأن على القبر والتقبر وما
وفاصلا مقدرا عثر اذرع
ويصح البئر والقتل
ولو يهودا وتوارجعا
الامن الثابت ذي القرار
فرض في الركوع والجمود
والندب بالاجماع في فرض
فلا ينافي عدم الوجوب
لظاهر النص بها فارجع محط
فلجلوس بالقرار قدما
تقد بغير شئ على القعود
وهو خلاف ظاهر المجتوعة
مشيا على اصل الفرائد العمل
الا اذا تبرك ركن فقد
وفي محل الركن من قيام
والقرب اذ ذاك هو المدار
مضطر باذالك كان اللازم

توضيح في هذه المسألة... لا يجوز...
المسألة الأولى...
المسألة الثانية...

والمحد والاحكام والآثار
الشعر الاحق والرشاد
في ذلك المحذور وما عدا ما عدا

المشاهد

خير البقاء افضل المعابد
ثم من قد حلها ساء المحل
فبر بعضونه مشتهد
طهره الله لعباده كره
توقع حتى يذكر اسم الله
لكريلا بان علو الرتبة
امثالها بالنقل في التواضع
والنقل وافضل ما عليك
واثر الصلوة عند الراس
والنقص حكم المساوات
كغيره في ندها صريح
وغيرها كالنور في الطوارق
وقرنها بل المصروف قد
فليس بالذائع اذا قد سمع

الستر والساتر

الستر للعودة في اخباتنا
وان خلا مكانه من يرى
وان بدعوره من ربح
او غفلة صحت على الصبح
او غفلة صحت على الصبح

توضيح في هذه المسألة... لا يجوز...
المسألة الأولى...
المسألة الثانية...

وعورة الصلوة في حق الرجل

وكالقضية في الاثبات

والسرة استرنا للركبة

وكل ما يستر في العادات

وعورة النفس في القوال

واستن منها الوجه اليد

ظهورها وبطنها وما وستر

وخص منهن الاماء فارجب

والفرض ستر اللود والحج

وعند فقد سائر الكمال

والمرأة الفرجين ثم الضللا

والشرطي في ثوب المصل مطلقا

وكالمكان كونه مباحا

وكونه ان كان من حيوان

فلا يحل ما من المحترم

في غير ما يلزم او فيما لزم

وبسلك الممومة والفك

لا الخبز والسجنا والحواصل

وليس في المصنوع ما قد حظر

فالشعر والثوب نحو وعد

ولا يرى شمع ولا عسل

كعورة الناظر دبر وقيل

ولا كذا العانة كاليجان

حرثا بها وعنه واخترنا

فتره قد سق في الصلوة

جميعها بالآية ليس جسد

للزند والرجلين للساقين

اطراف مستثنى كذلك الشعر

فهو ستر الراس بل كشف نده

وان يكن لعارض في الجسم

قد مر من سترها ستر القبل

وللخيار فيه وجه قبلا

طهارة الثوب على ما سبقا

واسنلوح التفصيل مما لا

تحلل اللحم على الانسان

من ذي دم منه وغير ذي دم

تمت به صلوة او لم تتم

وشكك ارب في ما سلك

فالنص كالاجماع نقلا فانقل

حظروا ما المصنوع مثل ما ذكر

ما كان للانسان خطره

باسا وما من مثل نخل انفصل

توضيح في هذه المسألة... لا يجوز...
المسألة الأولى...
المسألة الثانية...

وفي الرجال والنساء الحكم اظهر
 كذا في الصحيح والمريض
 والندبة في الاول ما قد بدا
 وكذا في هذا الاخفات
 والقول بالوجوب فيهما وفي
 ولا كذا الوجوب في الاقامة
 لذلك اتفق بالوجوب في السجد
 وصورة الاذان والاقامة
 كبر تشهد بهما ويجعل
 وزدها قد قامت الصلوة
 والكل مثنى غير جزء اول
 واخر منها هو التسليم
 فعدة الفصول في الاذان
 وعدة الاقامة المقترنة
 وقيل في ذلك اقوال اخر
 وما عدا المذكور اما مبتدع
 او سنة ليست من الفصول
 او رخصته كالقول والتكرا
 ويسقط الاذان يوم الجمعة
 وهكذا في عصر يوم عرفة
 وما عدا اول ورود من هذه
 عن نفسه او غيره ما قد
 في جميع والذين قد نكروا
 والتقرب في الجميع مستفيض
 من مقابلين قد تاكدا
 لاسيما المغرب والغداة
 جماعة وللرجال ضعف
 عليهم للنسوة في التسليمة
 فانه لو لا الشذوذ جيد
 هذا الشعار وانما علامته
 ثلاثة فكثرن ومثل
 حين استتمت لك حيلة
 منه قد ضعف للنسوة الجلي
 فمرة ليس لها عدل
 بعد تمام عشرة مائة
 في سبعة بعد بحال العترة
 والاشهر الاظهر في المستطر
 ضيع فيه سنة اقل البدع
 وان يكن من اعظم الاصول
 في البعض الاعلام والاستعا
 لعصرها بسنة متبعة
 وفي عشاء ليلة المزدقة
 عن نفسه او غيره ما قد
 في جميع والذين قد نكروا

والعصر العشاء من اوقات الد
 ويسقطان بقيام البعض
 عن حاضر وقت الصلاة
 اذا انها قبل ان تنقرا
 في مسجد كان وغير مسجد
 من غير قصد جهتها او قصد
 ويجزئ الحائض والسامع
 والمرأة النكبر الشها
 ويجزئ مضلل امامه
 ان فاته اللعوق بالتمام
 وجاز تقصيرها حال السفر
 وذلك بخير من تمام الاول
 الشرائط
 يشترط في الاذان والاقامة
 مائة لكل فصل مشك
 تقين الفرض في الوقت
 رتبها وترتيب الفصول
 والابن الكل والصلوة
 واجتنب الخن واعرب الكلم
 ولا تجزئ مثل حديث النفس
 والوقت وقت الفرض
 للجمع في الجميع فالجمع التزم
 جماعة يؤتمهم صفة
 وغيره من ذلك لا يحق
 عن موضع الصلوة ومطلعا
 مع اتحاد الفرضين التقيد
 بجمع في صلوة واحدة
 كان اذا التقصير قد تم
 غير مؤكدها الزيادة
 بجنته من اخر الاقامه
 وخاف من غائلة الامسا
 وعند الاستحالة في الحضر
 دون الاخير فله فضل جلي
 بنية في الفعل مستدانة
 واضع ايهام ما اعتراه شك
 سواء فالنهي شرط في العمل
 ولا يجاوز فيها المنفولا
 ورأى عرف الشرح الفصل
 ولا ترجع بالغناء واستقيم
 مزدون اثناء ولا يواهم
 فلا يصح اذا انقضى ما
 في الاذان والاقامة
 في الاذان والاقامة
 في الاذان والاقامة

[illegible]

بسط باليد والاصابع
يوجه الباطن نحو القبلة
وليس يخلو الحكم في الابهام
وشد ما في أصل زيد الله
يبد بالتكبير حين ماض
والاثران فيه يكفي مطلقا
والندب عم فرغها وماند
والمد والاشباع في كبريا
ويعد الاخرى بالاشارة
والاعمال يضيق قنابها
وهو على اختيار في الترجيح
وفي لغات الكتب المتزلة
كذلك ما ناسب لفظ العز
وقدم المحون فالمراد
وان تجد مناسبا وترجه
وهذه الاحكام في المنذور
ففي الصلوة مستقلا واقم
وقص على الجليلين والوا
ولا اري فيه وجوب التوبة
وليس بالاطراق باس حرج
الصلوة باليد والاصابع
يوجه الباطن نحو القبلة
وليس يخلو الحكم في الابهام
وشد ما في أصل زيد الله
يبد بالتكبير حين ماض
والاثران فيه يكفي مطلقا
والندب عم فرغها وماند
والمد والاشباع في كبريا
ويعد الاخرى بالاشارة
والاعمال يضيق قنابها
وهو على اختيار في الترجيح
وفي لغات الكتب المتزلة
كذلك ما ناسب لفظ العز
وقدم المحون فالمراد
وان تجد مناسبا وترجه
وهذه الاحكام في المنذور

في اضطرار وصل باعتماد
وجاز لا قطع غير الخشبة
والاعتماد في القيام قدّم
والاخنا والميل للجنبين
واحد اذا الكليها تقدر
مقدّم فيه بلا استناد
والاخنا والميل من غير سند
وبامتناع الكل اذا لم تنفع
مقدّم من جانبك لا يمنا
وبعد الاية عكس المقبر
وماله من بعد من يضبط
فلنحر اقربا لا طوار
والعجز والعذرة ان تجدوا
فان بدى العجز عن الاعلى
ولا كذا اذا استبان القدر
وليترك العاجز كالقادر
وقيل بل يبقى عليه هاديا
وليتم العاجز للركوع
وبعد قبل التمام يرتفع
فان اتم قام حتى يعتدل
ويسقط النقل والقيام
على سناد حتى اوجساد
وان يكن مشيه مرتبه
على افتراق قدم عن قدم
وانت بالحجارة هذين
او كان ان امكن قد تقرا
الا اذا اجتج الى اعتماد
اخر وقدّم اعتمادا بعد
فيها صورة فعل الجنب الصلح
كهيئة المكدّم كما امكنا
وبعد ذلك اسلف كالخضر
لكنها ثابتة لا لفظ
مراجحة لا من اضطرار
كابتداء والحكم فيه قد بدى
لا وسط ثم الى ما قد سفل
فلينقل الى العلوية
كان عليه اذ قرارا عدا
لقربه مما علم ارجيا
من قبل الاخذ فيه للشرع
منحيا حذار تكرار منع
ولا قيام للجود واحتمل
فيه اذا لم يسطع القيام
في اضطرار وصل باعتماد
وجاز لا قطع غير الخشبة
والاعتماد في القيام قدّم
والاخنا والميل للجنبين
واحد اذا الكليها تقدر
مقدّم فيه بلا استناد
والاخنا والميل من غير سند
وبامتناع الكل اذا لم تنفع
مقدّم من جانبك لا يمنا
وبعد الاية عكس المقبر
وماله من بعد من يضبط
فلنحر اقربا لا طوار
والعجز والعذرة ان تجدوا
فان بدى العجز عن الاعلى
ولا كذا اذا استبان القدر
وليترك العاجز كالقادر
وقيل بل يبقى عليه هاديا
وليتم العاجز للركوع
وبعد قبل التمام يرتفع
فان اتم قام حتى يعتدل
ويسقط النقل والقيام

سم باسمه بطلوة وبعدها مستقلة الدار او جوبه مع نوبته بعض الاجزاء مع ان الدم اذا اتفق لكل من الارض
قطعة واحدة لا يجوز مخالفة حكم الاجزاء للجمل كما هو واضح فغير نوبته ان تركه وتعدول المفرد او فرقه
بطلوة اسم جنس تحت انواع مختلفة وكلها موروثة لا انزلها عن اسمها لانها لا تسمى بالاجزاء المستقلة عن بعضها
او كونه من الاجزاء المستقلة اجزاء للجزء لا اجزاء للجزء المستقلة عن بعضها لانها لا تسمى بالاجزاء المستقلة عن بعضها
وليات بالفرض على النظام
وليست على الركن وغيره هنا
ويجب القيام ما فيه يقع
كذلك الركن وغيره ولا
غير قيام بالركوع يتصل
وركن من هذا القيام
وكالقيام بدلا للقيام
ونديه رسالة اليد
حيث يحاذي الركنين جاعلا
وضعه لجملة الاصابع
ومثل ذلك فيهما ركني العجز
كذا استواء النحر والقفص
وان يصنف القدمين صفا
موجبا للقبلة الاصابع
والشبر في الفاصل القصي
وفي الجلوس ثبوت التربع
عرفا بهذا الاسم قد تضمنت
الركوع
ركن فكل الناقص من الزايد
في ركعة اخرى الى البدل
وركنه لركعة قد حو لا
وشد من اسقط منها الا
في كل ركعة ركوع واحد
فلو سفيح الجديتين فرك
وشد من اسقط منها الا
في كل ركعة ركوع واحد
فلو سفيح الجديتين فرك
وشد من اسقط منها الا

ثم انما يستلزم سجدة السورة
او وجوبها في كل ركعة بعد
وايه تمنع ان قرأها في ركعة واحدة
يقين من ذلك ما في الاصل
في خلقه داعي استواء السجدة
لا يكفي بالركعة او ما ينزل
ليس عليه ان يزيد فرقا
فليس خيرا مثل الانحناء
صح كذا السجدة بعد ما هو
خارجة لغيرها ملتزمة
كذا قراره اذ ينصب
وذلك بالواجب من ذكر السجدة
بتركه وحرمة مجزئته
في سجدة مرة من كبر
مجدد من بعد او تجديد
منصبا مراعي ما ذكرنا
مبتدأ منه في الذكر
من قبل ذكر واجبه
دون ثلث فيه للنقص
وقطعه بالعدد الوارد
حال انصاف كذا العمل
ولا يرفع يده مشهور
فدبر اولي وان لم يشتم
لخلفه ووضع يديه
عليهما

فانما يستلزم سجدة السورة
او وجوبها في كل ركعة بعد
وايه تمنع ان قرأها في ركعة واحدة
يقين من ذلك ما في الاصل
في خلقه داعي استواء السجدة
لا يكفي بالركعة او ما ينزل
ليس عليه ان يزيد فرقا
فليس خيرا مثل الانحناء
صح كذا السجدة بعد ما هو
خارجة لغيرها ملتزمة
كذا قراره اذ ينصب
وذلك بالواجب من ذكر السجدة
بتركه وحرمة مجزئته
في سجدة مرة من كبر
مجدد من بعد او تجديد
منصبا مراعي ما ذكرنا
مبتدأ منه في الذكر
من قبل ذكر واجبه
دون ثلث فيه للنقص
وقطعه بالعدد الوارد
حال انصاف كذا العمل
ولا يرفع يده مشهور
فدبر اولي وان لم يشتم
لخلفه ووضع يديه
عليهما

السجود

هاجبا الحد الاركان
صلوته ولو بهو خلت
عدا وسهوا فها سيات
سهوا بها لا يفسد العشا
كالصلوات فهي في ذلك بوا
وفيه خلقا تقع في الاكثر
وانه الركن بغير شتم
فانما يستلزم سجدة السورة
او وجوبها في كل ركعة بعد
وايه تمنع ان قرأها في ركعة واحدة
يقين من ذلك ما في الاصل
في خلقه داعي استواء السجدة
لا يكفي بالركعة او ما ينزل
ليس عليه ان يزيد فرقا
فليس خيرا مثل الانحناء
صح كذا السجدة بعد ما هو
خارجة لغيرها ملتزمة
كذا قراره اذ ينصب
وذلك بالواجب من ذكر السجدة
بتركه وحرمة مجزئته
في سجدة مرة من كبر
مجدد من بعد او تجديد
منصبا مراعي ما ذكرنا
مبتدأ منه في الذكر
من قبل ذكر واجبه
دون ثلث فيه للنقص
وقطعه بالعدد الوارد
حال انصاف كذا العمل
ولا يرفع يده مشهور
فدبر اولي وان لم يشتم
لخلفه ووضع يديه
عليهما

قوله لا يقدر الله على ان يبدل ما خلق من المصير والقدرة على ان يبدل ما خلق من المصير
وتقدره النفس التي هي في ربيع الفاعل في ربيع المصير والقدرة على ان يبدل ما خلق من المصير
والقدرة على ان يبدل ما خلق من المصير والقدرة على ان يبدل ما خلق من المصير
قانه فرض بل خلاف
ظهور والابهامين من حلية
نفا وفي بعض عبارات اللطيف
موجوده ورفعه المكشف
اذا استقر الكل في المفسر
ان العظيم مبدل بالاعلى
وليس للوجوب بما يتعد
في اظهر الاقوال حال الوصف
ارض ومعاني حكمها قد خلا
الابعد لبنة فقل عني
خضاضا وان زاد عليها الخفض
كثيرا في البنية المقدرة
يجر لها جوار من رفع منع
وانما تخل بالعبادة
وليس لا صورة التعبد
او طلب الا فضل منع ثقل
او غيرها كالرجل غير مضيد
فالوضع بعد الرفع عن امر
منه وفضل الصلوة قائم
ووضعها من بعد للاتمكا
عاد اليه بعد للطلب
وضعه للطلب

والقول المطلوب من شغل اليد
وغیره وهو كثير لا خطل
والحمير قد روي عنك
وتلك هذا كله من الادب
وعاجز عن الجود ينجي
ويرفع المجد حتى يضعها
ودخل السجدان نقدا
والفرض في تقدير الامن
ولم يأت في الرفع ولا الخنا
والقول بالخبر والرجح
ومن يكن فاعلة في الجهة
ولو بحرف خفية كما
ثم الى الجين ثم الذن
ومن واد ذلك الايمان
والصدقين هناك قد
نجد معد وريلا اضطررا
ثم على ظاهره كذا فالذن
والعذر ان كان غير المنقل
ثم الى التفسير للمحل
وتسقط السئلة الشواهد
كل ايمان عن الجود من
لذلك ان كان من المصير

من بعد رفع جاء من بعد
فيه ولا زيادة توهي العمل
لراكم وساجد برفع يد
وليس مفروضا ولكن يستحب
مستوفيا للاختفاء المكن
جهته على الذي ظهر فيها
على اختفاء في الجود انقضا
ايماناً وبالرأس ثم العين
فالخبر الايمان مع الرفع هنا
للرفع فيه ظاهر الصحيح
فيطلب الرفع بكل وجه
وافق نظافة في العلم
فيثقل فالاختفاء المكن
وليس من ورائه وراه
بذلك التفصيل في ظاهرها
على عين القرآن فاليسار
وليس بخلاف من شواهد الدين
لاقرب فاقرب بما اتصل
وليس فيما بعد من نفل
في الجهة النفل بها اللين
غير قيام ما خلا العاقل
من بعد رفع جاء من بعد

من بعد رفع جاء من بعد
فيه ولا زيادة توهي العمل
لراكم وساجد برفع يد
وليس مفروضا ولكن يستحب
مستوفيا للاختفاء المكن
جهته على الذي ظهر فيها
على اختفاء في الجود انقضا
ايماناً وبالرأس ثم العين
فالخبر الايمان مع الرفع هنا
للرفع فيه ظاهر الصحيح
فيطلب الرفع بكل وجه
وافق نظافة في العلم
فيثقل فالاختفاء المكن
وليس من ورائه وراه
بذلك التفصيل في ظاهرها
على عين القرآن فاليسار
وليس بخلاف من شواهد الدين
لاقرب فاقرب بما اتصل
وليس فيما بعد من نفل
في الجهة النفل بها اللين
غير قيام ما خلا العاقل
من بعد رفع جاء من بعد

في كل ما لم يختلف فيه المحل
 مما مضى عن الركوع غشا
 اذ وضع سلب الخفض عن العنق
 ستر السجود
 وضعا ودفعها موزعا
 وشذ من ساوي خلافا
 في كل تكبير الى اذنين
 من قبل ذكر واجب قاعدا
 وكرن ذكرها واوتر
 تنقص ينقص في التثنية
 فالجديز اذ قرأها ساجدا
 عن باقر العلم بحيد السند
 قرأته القرآن بالحكم
 والركبتين ناهضا مخافيا
 ختما ولطفا وافر اسلا
 وحمل في الفضل درهم
 للنصر والمقصود منها الفضل
 ليس سوى الاسم بقوله
 والوجه كالحجة تدبر بها
 فقامت ايماء السجود اخضا
 ما كان بالراوية في العين
 ستر السجود
 كبر لحن السجود اربع
 حال انقضاء قائما وقاعدا
 وارفع كما سمعت باليد
 وادع بما ثور الله ساجدا
 بين السجودين وفيه تنقير
 وآثر التسمية الكبرى ولا
 وادع وانت ساجد لما يدي
 واطلب الرزق بلفظ قد
 وليس الركوع والسجود
 وقدم اليدين فيهما ويا
 ونحو بالاعضاء كالأودع
 واستوعب الوجه للفضل
 وقيل لا يجري بها الاقل
 والحد في بقية المساجد
 واحمل استيعابها في المنهج
 كالحج في السجود

واكد الارغام بالانف على
 لا يكتفي بخبره ويكلف
 وراع في اليد من ما قدر
 البسط ما تجاه اذنيك وضم
 واستقبل القبلة بالاصابع
 وفي الجلوس موضع اليد
 وماعداه من جلوس فكل
 وادم وانت ساجدا بالطرف
 وجالساً من بعد ويجري
 والبسط والقبلة والضم
 وجلسته استراحة بالندب
 وبعضهم اوجها مقفرضا
 وفي القيام ناهضا قاعدا
 بالمحول والقوة مستعينا
 وقد اتى القيام بالكبر
 سائر انواع السجود
 اسجد في الغاية المضموع
 ما عبد الله بما قد عبدا
 ومنه عبادة الانعام
 اقرب ما كان اليه من عبد
 اشد الاعمال على ابلين
 ارض ومعاني حكم ارض
 منه لم يمتحى الانف
 في الوجه من محل المشرق
 اصابع الكف من ايماءات
 واكف في الايماء بالمطار
 مثلا المثل لتماثل اخيد
 فاشغل بها حيث جلست
 من غير تحديق لا في الانف
 في مطلق الجلوس نحو المحر
 هنا كما في وضعا الماضي
 وتركها في النقص الجفا وصف
 وقد حكي الاجماع فيه التفت
 على اليد من مؤثر البسط
 مراعي الفظا به مكنونا
 عن صاحب الزمان بالخبر
 الله خير عمل شروع
 من طاعة مثل السجود ابد
 سجود لله بالاعظام
 وهو على الوجه لوجه سجد
 تشدد من حصة الخسيس
 المصداق

فان لم يكن مرجعهم الى ما ظم بالاشفاق لا فرق لا فرق ولا ان وجه العبد طلق واليد به طمس مع فري
 ترين شقيقه ليضيق من ماله مرارة الاحتمال اذا لم يلقط السجود في استنساخ الياقوت مع رضى العبد في تقوى
 العبد والاشفاق الدودة وعدم سقوط السجود ولو فرض تعدد احرار الفرق لا فرق في سجدة اسقطوا للمسلمين انما ظم
 به المستخرج من ارجو في السجدة

أطل واكثر في سجدة الا طالة
 بشامع المبعوث بالرسالة
 وانما شريطة منه على
 تحمل الجنة عمن سئلا
 وهي شعار الغرة الاطيا
 اكناره يحيط بالاوذاد
 برى ياهى بيتا الجليل
 يعى ايام الساجدين نور
 آيتهم في الحق والشهو
 ويعرفون بسجودهم غدا
 اعظم به من عمل بسيط
 ليس له شرط ولا كيفية
 واسجد اذا تجددت تلك النعم
 وكما ذكرت شيئا منها
 وكما وقفت للفرائض
 بالكل شكر بلجميع المنعم
 واسم سجود الشكر للكل اسفر
 يحرى له واحدة والاضل
 يعرض الخدا والمجيدنا
 والخدا وحده التصحلي
 وسن في هذا الفرائض الاتع
 وبعد دفع الراس مع السجود
 يدعو على الاحوال كلها بما
 فصل فيها من دعاء وسما
 فصل فيها من دعاء وسما

فان لم يكن مرجعهم الى ما ظم بالاشفاق لا فرق لا فرق ولا ان وجه العبد طلق واليد به طمس مع فري

سجدات القرآن

واحد لايات سجود الذكر
 فاربع منها هي العزائم
 لمن تانها مطلقا والمنع
 فهو له نذير وفيه الحزم
 في مستفيض السمع الا في خبر
 والاربع النجوم وسواها طلق
 وصورة التبريل والسجود
 وفصلت في سجودنا
 وغيرها نذير بقول قد جمع
 في الحج منها عندنا اثنتان
 من روى الخصال والاعراف
 وايضا في الانشقاق
 ونذكر في كل آية بها
 وهو على الفور وكلها لا
 والسبب في كلها ف لا
 وان يكن لفظ السجود في الو
 والحكم في تكرر الاسباب
 وسجدنا داخل في نقل
 للنص والقول به قد شكك
 والاصل بالناخبة فيه
 وليس من شرط هذا الطهر

عشر وخمسة عشر
 وهي التي فيها السجود لان
 دون الذي من ذواتها
 فقد انيط بالسماح الحزم
 بغيره لا حصة قد انجز
 والفرض بالآخر منها علق
 آية لا يستكبرون وظف
 ويؤمنون ليس من ههنا
 سامعها كمن لا او استمع
 وآية في الرعد والفرقان
 والفعل والاسراء بلا خلاف
 بالانفاق من اهل الوفا
 ذكر السجود قد اني مشبهها
 ان فاتت تحييل واظال الله
 سجودا بشرع مع حق كلا
 اذا السجود بالسجود لم ينط
 تكراره بظاهر الخطاب
 فريضة يؤمى له ويكفى
 اذ كان في حكم السجود البدل
 اذ منع البدل حق الفرض
 من حدثا وخبث والستر

واحد لايات سجود الذكر

فان لم يكن مرجعهم الى ما ظم بالاشفاق لا فرق لا فرق ولا ان وجه العبد طلق واليد به طمس مع فري

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه في بيان ما يجب من التواضع والاعتدال في القول والسير في الدنيا

لذلك القيلة والكيفية
من غير اجرام ولا تشديد
وما عد الجبهة غير فرض
ويجوز حاله الوضع الدفا
والكف في الشكر مثل التواضع
اما سجود السهو فهو بلخلل
الفرائد والذکر
اقربا الى كفة وثانية
فسورة كاملة مغايرة
ولها فرض في الفرائض
ولا يقد سور العزائم
وفي لقران عامدا اقوال
واقرا اذا شئت بسو القلاو
وبالضحى الانشراح حلا
لذلك الفيل مع الايلاف
وبها مشيئا للبسملة
وانها فيما عدا بسرائر
وفي الاخيرتين تجري القنا
من غير تفصيل فيجوز ولا
وراع منقولا وبالواو
وهذه الاذكار وهي الاربعة
في سجود واحد يسه
ولا سلام فيه او تعبد
كذلك الوضع بمثل الارض
والذكر والتكبير اذ قد رعا
به هنا وانما الذي ينبغي
اليق وضعا من في هذا المحل
فاتحة الكتاب اي مثانية
على الصحيح والفتاوى الظاهرة
حالا لتأخر كلامه العواض
ولا معذرة في فرضه لا دم
اصحها التحريم والاطال
والناسم للخلق فيما هو
بالانفاق والمعاينة شاهد
وفصل بسم الله لا ينافي
فانه مرسومه بخلافه
جزءه تفتتح القرآنة
فحب الاذكار وهي الاربعة
واحد فصل ثم ذكر بالواو
مؤخر الذكر على الذي اختلف
محزنة على الاصح في السعة
والا فضل

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه في بيان ما يجب من التواضع والاعتدال في القول والسير في الدنيا

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه في بيان ما يجب من التواضع والاعتدال في القول والسير في الدنيا

والا فضل الا حوتها الشرا
وعين السورة ثم يمد
وجاز في امثالها العدل ما
الامر الوحيد والمجد في
الا الى الجملة والى التي
وبعد الناسي لغير السورة
والامر بالوحيد في الصحيح
واجهر بقرآن صلوات الفجر
وما عدا ذلك فالقران
وبلنوا الاختلاف في الذكر اليه
وما على الشا جهر اربدا
ولبعد العاكس على ان علم
وما لم بالحكم جاهل المحل
وكل قران وذكر ودعاء
ان امكن السمع فان تعذرا
وجهر بالصوت فيما يجهر
والجهر ان زاد على المقدرا
وراع في ثادية الحروف ما
ولجنب اللحن واعرب الكلم
والدرج الساكن كالوقوف
وكما في الفخ والصرف
ذكر ابتكر في الذكر
فانما التبعين شرط العمل
لم يتجاوز نصفها المقدرا
عدوا عن احديهما اذا خلا
منعك هاتين في الجمع
منها التي سورة ميكسورة
على الخيار او على الترجيح
والاولين للغنا والوتر
سربه وما به اعلان
بالاصل والنص ظاهر العمل
وهن كالرجال في سربدا
بالحكم لا الناسي من علماء
كذي ترديع ما فعل
فالشرط في اجزائه ان يسمعا
سماعة حرفا وصوتا قدرا
به كمثل اصله يقدر
فالظاهر المحظر مع الفسا
يختصها من مخرج لها انتهى
والوصل والقطع لم الزم
خلافه على خلاف خطلا
فواجب ليجب السجدة
والا فضل

هذا هو الكلام الذي ذكره في كتابه في بيان ما يجب من التواضع والاعتدال في القول والسير في الدنيا

والا سادس عشرة اذ فيها ينطق بالساك من حروف وحرركات ومكناات مبنيّة اذ بناؤه وترتفع في عشرة
فاما سادس عشرة ومقتضاها وجوب اتباع السبعة في شذوذك وعدم انتصافه ان ذاق في التبع لمعرب وفيه صوت
ومخرج وحرف ابتداء في كل واحد من هذه الحروف او في اخرها او في وسطها او في اولها او في اخرها
من تركها كان ذلك من غير ان يكون في حركات او في حروف او في وسطها او في اولها او في اخرها
ليجوز في الغنة الحركات وما من القرآن في الفرض ثم
السكنات في حروفه عدم لزوم وفي اضطوار تجب الجماعة
فراهم بكونه في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
غير ذلك وان كان في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
ولم يتغير في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فذلك كما هو في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
كثيرا في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
بوجوب اللام الا ان يكون في حروفه
في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
لما عن التبع في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فذلك كما هو في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه

سنة القرائن
بعد افتتاح استغفار قبل
وبعده بسم الله فيما تحف
واولي ظهر ليوهم الجمعة
ودنل القرآن ترتيبا ولا
حسن به الصوت بلافتا
وقف على فواصل الايات
وسل لدى الغنة والنقمة
ويجب الفصل بين السورة
بكثرة اطول من وقف على
والحمد من بعد تمام الحمد
كذلك ما قد جاء في بعض
وفي ثبوت السكتين والمجل
في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فذلك كما هو في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
كثيرا في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
بوجوب اللام الا ان يكون في حروفه
في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
لما عن التبع في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فذلك كما هو في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه

والخبر طوال سوا الفصل في الصبح والقضا للصبح
ونحوه المغرب والمغرب الوسيط في الظاهر واسلك في الغشاء
من القضا النصر والزوال في الدهر والقيمة الطوال
للوصل الا على والشمس في من قول بجلي ما لم يقل
واقربا الى الكل يوم الجمعة في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
اما الثاني فلما في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وفي الغشاء الا على في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وجاء في هاتين من الغشاء في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
كذلك الصبح وعصر في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
لصبحي الحفص الاثني في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
الدهر في اولها والفاش في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
واقربا الى الصبح في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
والح في هاتين من الغشاء في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
والقدر في التوحيد في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
تركوا الصلوة بهما في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
يجوز من اليهما قد عدل في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وقدم القدر لشي من علل في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وذلك المنقول من فعل الضام في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وعكس خبر المعراج في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وسورة التوحيد في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فاصل بها الا بغير في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
وتركها في الحرف في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه

في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
كثيرا في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
بوجوب اللام الا ان يكون في حروفه
في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
لما عن التبع في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فذلك كما هو في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
كثيرا في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
بوجوب اللام الا ان يكون في حروفه
في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
لما عن التبع في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه
فذلك كما هو في حروفه غير ذلك وان كان في حروفه

ويكره النكاح الا فيها فلا يما عودها ثا لها

في الكل من ثابته واخره
تشهد فرض بل انما خلو

واجبه الشهادتان فيها
اكثر الاتكال الاتكال

مضافة لمضمرة الجلالة

ولا يتبدل ظاهره بمضمونه ولا يتغير العلم الشئ منه

وشرح الشهد بنفا السد
من الزيادة الى نقل ورد
تدريج الشهد الاخر
كما انه اذ اذ يصره

وكرر الحمد وختم الاول
الى الثالث فهو حذلا كمل

وحالة الشهد التورك على الياسنة لانتك

وهدى الى صراط مستقيم
وهدى الى صراط مستقيم

جزء من الصلوة وما يبدل من
من كرس والبركة في

والاظهر الوجوه والادل
وكونه تخطيا ما دليلا

والمريض حريصة السلام
الزمن تكبته الاحرام

وهو ثلث صيغ فالاولى
وشدتها افعالها وحللا

والجمع اولى وعليه العمل
فالاول الواجب المحلل

وكم يدبت من قولهم شوالاً: قضت بان المعين وا

ما هي الجبال التي بناها
والله اعلم الاصل في هذا

وَرَحْمَةُ اللَّهِ بَثَانٌ نَذْبٌ
وَالْبَرَكَاتُ فِيهِ تَسْحَبُ

فان خلايانا عن احد . سلم عن بينه كالمفرد .

وما بد وما روى الفضل
في المقصد من التلخيص

للمؤمنين والذين آمنوا وولدتهم بائنا من المؤمنين

وهو لمن اراد حقنا اسلم
ويقصد الامام من اقتل
ويقصد انك الذي قد
من له هذا الخطاب صلح

ووجهه من المطاوى يعلم
والمقصد مثال والمقصد
حافظي الاعمال بل كل احد
والكل مندوب على القول

[illegible]

اقت بها وخص بالثواني
 فان نسبت في المحل فانبت
 وان يفت قنت حين تضر
 ثم متى ذكرته من غير حد
 وانته يدك كيد التن
 كبر له وارفع يدك وضع
 تقابل الوجه وتغل النظر
 وادع بما شئت من القولا
 متجأ متجدا مصليا
 اطلبه بالفضل لا طالة
 سبع ثلثا او ثلثا بمل
 والفضل في القنوا بالماور
 وفوقه ادعية القران
 فقد اجبر في القنوا البعده
 وليس في القران في كل محل
 وانما المعنى بالقران
 واطلقوا في كلمات الفرج
 والظاهر استنادهم للنقل
 والامر بالجمعة والوتر
 وفي سلام المرسلين فيها

قبل الركوع تالي القران
 من بعد وضع الراش فيرو
 منها وانما جالس لم يضر
 وان مضى الوقت لا طلاق
 جهر من صلواته وعلين
 وابسطهما فيه واللبط ارفع
 يياطن الكفين جعا للبصر
 شئت من الشل عدما حرا
 مستغفرا مستغفرا منه
 او افضر ان تحشى الملاله
 قتله وظيفة المستعجل
 نحو بلاغ وشفاء الصد
 وليس في ذلك من قران
 وسن فيها حيث سن للمدله
 كالذكر والدعاء من خلا
 ان يغتنى بالحمد سورتان
 تفضيها فيه بقول ابلج
 فيه وقدر اصل ذاك المحل
 في مسند الاخبار والحكم
 شئ وليس خطره وجهها

و من كتابه المسمى بالاسماء

في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى
التي هي رزق الله تعالى
في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى

لكن روى الترمذي بن حنبل
والله اعلم بالصواب
وكان له كل ذلك قد
وكما انتهت فوضا
مخايف الخوف بها فاجنب
واضح بخطر في الذي
وارغب الى الله به وعقب
ضيف وضيف لا يجب
دعوة موعود فلن يرد
ابلع من ضرب فجاج الارض
يديك فيمن جميعا وضع
واستغفرن وتب الى التوا
واثر لما ثور من قول تدب
وانه اكثر من ان يجمع
تسبح الزهر اذ ان الفضل
من الف ركة تصلي من
ما وافق الجهد عليها فتع
فانه مؤخر في الارض
واجعل من الاول منها الف
موخذ الوحدة الجليل
عدها من عشرة في اربعة
او عشرة والفضل فيه
واتخذ السجدة واحد
عن جامل بجمها سبعة
بلين

في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى
التي هي رزق الله تعالى
في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى

في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى
التي هي رزق الله تعالى
في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى

وليعرض الايمان فيه من
لا تنس ذكر الاربع السبع
وموجزات الكلام الجوامع
اقصر تعقيب طوبى الذيل
والملك فيه سنة مرادة
وسورة التوحيد ثنتي عشرة
من بعد ما فهو من المحزون
لكل ما اتهم من لفظ
ما قد حوى ترددا في القرض
تدفع به سبعين نوقا من
هذا وما من لكل آت
في صدقة دون الجلو من المهر
يلزم للصلوة للندب انما
ما قد مضى بانه مفصلا
افضل للنفس الصريح العرب
جوامع السنن
في جملة الاقوال والافعال
فانها حقيقة الصلوة
الا الذي كان عليه يقبل
وكن اذا صليت كالودع
واستحضر المقاصد المكنونة
واطلب من المعدل الجور
في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى
التي هي رزق الله تعالى
في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى

في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى
التي هي رزق الله تعالى
في الرزق لا يملكه الله سبحانه وتعالى

والله اعلم
ايك نعيم برزبان
الكرامات الكونية
مستشركت

واحضروا لدى التخصيص بالعبادة
ايالك من قول به تفقد
تلمح في اياته لتنعين
بني على الباطن حسن معلن
حزله الباطن فوق الظاهر
وتباليه وانما استغفر
وقم قيام المائل الذليل
واعلم اذا ما قلت ما تقول
وكبر الله واحصى العدا
وارفع يدك كلما كبرت او
في المستفيض وعموما نقل
وعين التكبير والرفع لما
واشغل يدك عند كل عمل
واضرب على احوالها الاصا
واخرج الكفين عن كمر عن
ولجمع بها الطرف بكل حال
ولا تدع فيها خضوع لرفعة
واجلس اذا جلست بالتواضع
فانه تربع كما مضى مضى
وصلى الركوع والتسجود
والله عليهم الصلوة

اطل

الاداع لخللاها دعا
قراءة فالطول فيها فضلا
بالكل من جهرا وخفيا تنفع
وان يتر الكلد وانما
والشر مصلوة السرية
كذلك تسمع ومابة الحق
صحيح القول ما قد حققه
والمشطوا الخاتم لجل السن
فاغنم الرج بهذا الصبر
برنية المحلى والمضاب
في الفعل فالشر هو الحق
وباليد بن الندى للصدق
في فخذها دون ديكها
ان يستبين عجز ويظهرها
ولتضم حاله السجود
وفي الجلوس مطلقا تربع
فان هويت لم تدع عقلا

اطل ركنها وسجود دعا
واثر القبول فيهم على
وما سوى قرآن اوزدك
والافضل الاجها للامام
والجهر للفردي في الجهرية
الا القوت فهو خير الا
والكل عن زهرة العبد النقة
والطيب السواك والوحي
وفي العقيق كعرة باله
وخضت المرأة في الادب
والسر قولاً واخياراً الا
تجمع بين قلوبها ان تقم
وفي الركوع شغلت يديها
ولا تزدركت على وراء
تبدل السجود بالقعود
لا طئة بالارض لا يرتفع
تسل في نهوضها السلا

المكرها وموانع القبول
دع في الصلوة خلة التفات
وكل ما ينافى العبادة
وكل ما يعيد فيها العبا

اطل

وكل ما اشعر بالنكر
وان كان غير حلي السر
او ناعسا لا يقتر قبالا
او عابثا او عابثا او عابثا
او حارفا او حاقبا او حاقبا
ولا تخصر فهو كبر وسام
وانه المورد الذي منع
لا ترفع اليدين فوق الراس
ودع اصابعك لا توكلع
ولا تمطوا دفع التائب
لا تخطفها ولا تختم
والظن لا تطلق ولا تغفر
ولا تعدد نحو شي بالنظر
لا تلفت شيئا برأسك
وعقص شعر الرأس ممنوع
وما على الفم من تضيق
والغنى مكره كذا الاقفا
وهكذا التطبيق والتدريج
ايالك فيها من حديث المفسر
وانه اعظم شيء واشد
واحدة لها مصارع الوسا
فانها مصايد الخفاس
وان كانت في نفسها لا تترك
فانها مصايد الخفاس
وان كانت في نفسها لا تترك

ويسد للعبادة العباد
فليس بالشارع حق يتركه
واين على الصبي فما كل ما
والعجب من موانع القبول
فليس للعجب مما قد عمل
والذي خبر من صلوة العجب
ومن اشد الحجابان الحجة
وبالنزول والاباق والمجد
اكل الحرام اعطفت شره
عليك بالقوى فما تتركه
مبطلات الصلوة

يظهرها بعد الوضوء والحدث
كذا الكون من يطل والقفا
والاكل والشرب اذا ما كثرا
ون في القليل منها قولان
وباعتبار العطف مثل القلة
ويضعف القول بان الكثرة
والاكل قد يكثر ويطول
وخصوا لعمامة غير الاول
وفي تخصيصها بعد ادعى
ومقتضى المطلاق الجميع

حق يلغى بالخيار اوده
فاطع حبال شره والشركا
مسك من ع من حق لئلا
لعل من محج جهونا
شي ولا يصعد شوق من بدل
اذ لم يشوه ما به كالمذب
حبس الزكوة والحقوق الكوا
والكبر والفتنة جسد هارو
بل كل فحشاء وكل منكر
وانما يقبل فضل المستغنى

بعد مبع مطلقا حث
بكثر صبحوا الاسم في اي من
كسرا لكثير من غير صرا
ومحو الاسم طلة المطلاق
في اكثر الشرب يقع العلة
لا رقة حاصلة بالمسرة
وان قيل فيها الماكول
فاشهر القولين غير الامثل
بعض النص وهو غير المدعى
عمدا وسبقا فهو ما تم

وكل ما اشعر بالنكر
وان كان غير حلي السر
او ناعسا لا يقتر قبالا
او عابثا او عابثا او عابثا
او حارفا او حاقبا او حاقبا
ولا تخصر فهو كبر وسام
وانه المورد الذي منع
لا ترفع اليدين فوق الراس
ودع اصابعك لا توكلع
ولا تمطوا دفع التائب
لا تخطفها ولا تختم
والظن لا تطلق ولا تغفر
ولا تعدد نحو شي بالنظر
لا تلفت شيئا برأسك
وعقص شعر الرأس ممنوع
وما على الفم من تضيق
والغنى مكره كذا الاقفا
وهكذا التطبيق والتدريج
ايالك فيها من حديث المفسر
وانه اعظم شيء واشد
واحدة لها مصارع الوسا
فانها مصايد الخفاس
وان كانت في نفسها لا تترك
فانها مصايد الخفاس
وان كانت في نفسها لا تترك

في صلاة العيدين واحد باعيد وياؤه مقبلة عن واد لانه ما قد ذكر في الحدود ان كثرة هواجس العباد فيه مما يحل له في الحدود
السرد والرحمة بعوده والجمع عباد على غير ما كان في الجمع روي في الحديث انما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين
والفرق بين العيدين بين جمع عبادك قوله وانما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين
ويقال انما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين

بين فرضين للفصل الجلي
على الزوال انما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين
بالحل فيه كيف ما انا في
بعث النداء قبل من قد
مثلهما معاً لا مرجح
لا يمنع الفضة القول الا في
كراهة ومما تقتضيه
قبل النداء معاً من حد

صلاة العيدين

بعد ما يحط خطبتان
تقدير شرطهما الاشبه
فليس بالفرض وحق تدين
عزاً من خص بغير الطاعة
قد جمعوا شرط فرض الجمعة
صح على التدب بهذا الفرض
بالفرض القول والاجماع
شرط وليس شرط غير ذلك
ان كان في الفعلين فعل نقل
جمعهم وهم هناك ضبطوا
بين طلوع الشمس والزوال
وقيل في مثل وقتها فضا
في وقتها فضا

وقيل في وقتها فضا

في صلاة العيدين واحد باعيد وياؤه مقبلة عن واد لانه ما قد ذكر في الحدود ان كثرة هواجس العباد فيه مما يحل له في الحدود
السرد والرحمة بعوده والجمع عباد على غير ما كان في الجمع روي في الحديث انما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين
والفرق بين العيدين بين جمع عبادك قوله وانما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين
ويقال انما قيلوا ذلك للفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين والفرق بين العيدين

من عده بارجع مرسولة
والعيد تزداد على اليومية
خسائي الاولي رعا في الا
كل قوت قبله تكبيرة
وليس هذان من الايام
والحكم في الشك الباع على الا
والزائد ان يهنا قد عتقا
ويذكر الايام في الركوع
كذلك البعض انما في العمل
والوقت ان يتسع البعض
والواجب المكن من مامعاً
وحاضر العيد يوم الجمعة
سواء الفاضل وغير الفاضل
عن فعلها ويحضر الامام

القول في الستين

مكة فليؤثر عليه المسجد
تحت السما لا يستظل فلا
قد صنف الجمعة ان يقيد ما
والاعتماد والرداء اليمن
والذكر فيها والحفا مستو
والجهنم بالنكبر والذكور
كذلك التبع والتشبه
في وقتها فضا

في وقتها فضا

لا والله لا والله في هذه الساعات وهو محمول على اسباب لغوية من جهة جمع الجمع والجمع على الجمع

والله لا والله في هذه الساعات وهو محمول على اسباب لغوية من جهة جمع الجمع والجمع على الجمع
 ولا اذان صهيها اجعلا
 بكرة الصلوة في السجدة
 والجمعة فيها مستحط
 والسورة الفضيلة الاعلى
 وارفع يدك خطا الكبير
 نقت عن حفظ وغير حفظ
 واطعم واطعم يوم عيد
 واخر الطعم يوم الاضحية
 والفطر بالترتبة في الفطر
 ومخالط الطريق في الايام
 ومن اكيد السن التكبير
 بعد العشاءين وبعد فجر
 وبعد ظهر العيد يوم الاضحية
 الامني فبعد خمسة عشرة
 صوتهما التهليل بين اربع
 وبعد هاتين الاضحية واحد
 ولا تنقل يوم العيد بين
 في مسجد النبي قبل العيد
 والمنع في القضاء الكلية
 لا تحل المنبر فيه واصنع
 شهما من الطين في الموضع
 في يوم العيد

والله لا والله في هذه الساعات وهو محمول على اسباب لغوية من جهة جمع الجمع والجمع على الجمع
 ولا اذان صهيها اجعلا
 بكرة الصلوة في السجدة
 والجمعة فيها مستحط
 والسورة الفضيلة الاعلى
 وارفع يدك خطا الكبير
 نقت عن حفظ وغير حفظ
 واطعم واطعم يوم عيد
 واخر الطعم يوم الاضحية
 والفطر بالترتبة في الفطر
 ومخالط الطريق في الايام
 ومن اكيد السن التكبير
 بعد العشاءين وبعد فجر
 وبعد ظهر العيد يوم الاضحية
 الامني فبعد خمسة عشرة
 صوتهما التهليل بين اربع
 وبعد هاتين الاضحية واحد
 ولا تنقل يوم العيد بين
 في مسجد النبي قبل العيد
 والمنع في القضاء الكلية
 لا تحل المنبر فيه واصنع
 شهما من الطين في الموضع
 في يوم العيد

الحمد لله الذي جعل في هذه الساعات وهو محمول على اسباب لغوية من جهة جمع الجمع والجمع على الجمع

بسم الله الرحمن الرحيم

احمد شكرنا على نواله
 وتعبك هذا دونه
 اصنفت في هذه الاصل
 واستعين الله في الاتمام
 الصفحة علم بفروع الدين
 موضوعه فعل المكلفين
 اصوله الاجماع والكتاب
 وبعضه زاد عليه المشهور
 بل قيل والرواية شرعية
 علائم الوضع كما افادوا
 والسبق والتفصيل من اهل اللغة
 ثم العبادات اسام للاعم
 فيما اذا عارض الاحوال
 وفصل الخطاب الشرعية
 ويصل المشتق بالوضع على
 عموم الاستراك والمجازان
 في الاوامر والنواهي ما يتبعها
 والامر والنهي تحت الطلب
 في الفعل والترك والثاني
 فالصند مسكون فلا نقول
 ونقد العادة المحقة
 كترك الاستفصال ايضا نزل

الحمد لله الذي جعل في هذه الساعات وهو محمول على اسباب لغوية من جهة جمع الجمع والجمع على الجمع

الحمد لله الذي جعل في هذه الساعات وهو محمول على اسباب لغوية من جهة جمع الجمع والجمع على الجمع
 مصليا على النبي وآله
 اصول فقهاء بها محوية
 ارجوزة نظنها تهيل
 بحسن توفيق الى الختام
 في اجتهاد كامل متين
 غاية الفوز بعليين
 والنص والعقل والاستقضا
 وما اذا خلا من كل عيب
 والفعل كالقريب بالحوال
 ان لا يصح السلب اطلاقا
 وللجواز الصند حتى يبلغه
 ورجح الافلاك الاطلاقا
 والاشتراك بعضهم لما لو
 وقدم المعاني العرفية
 ملائمة السبب لا الذي خلا
 بجهتها المعنى متقفا على
 في الاوامر والنواهي ما يتبعها
 والامر والنهي تحت الطلب
 في الفعل والترك والثاني
 فالصند مسكون فلا نقول
 ونقد العادة المحقة
 كترك الاستفصال ايضا نزل

في الاما
 ما عناه ونقارن بين
 من فاعله
 ولو لم يكن
 والذى شاع وقل قولهم
 ان شاع في الخطاب لا يعي
 فهاية التخصيص واحد في
 يحقق العلاقة المطلوبة
 في التخصيص
 ما عاها الا ان قد خص ما
 والحق حجة في الباء
 وان يخص بقب الجمل
 وارجع الى الاصل واما
 في ابا فليست المخصص
 ان فهم العرف وكان ذلك
 حتى المناطيق بمفهومات
 ازالة الالف في وجوب
 في المطلق والمحمل
 وقيد في الذي لا يطل
 اذا تعارضوا فذروا
 اذ اخرى واميل الى
 لكن كثيرا وعموا حكم الاخر
 لاجله المطلق قبل المراد
 وحده ما احتمل الوجوهما
 حقيقة خذ مجازا اظهرها
 فحملت في المبدأ

فلا محار

عند من كذا
 هو الله تعالى
 لبيع هذه المجموعة بالف دينار فالبائع مقبول
 ويظهر صدق هذا المقال المطالع
 فيها وفيما كتبت من الحوا
 فاني قد كنت
 محمد

مدة كثيرة وجعلها من الكتب الفقهية مثل شرح الالفية لوالده
 شيخنا البهائي وهذه المؤن في السيد السيد الفقيه
 ودرن الفقيه للشيخ السيد يوسف قدس سره العالي والعا
 للسيد السيد السيد فلاح المراء وكنت المدة لوالده قدس سره
 العالي وشرح الارشاد لشيخنا الاستاذ الشيخ مرتضى جلي قدس سره
 وجواهر الكلام لشيخنا الميرزا محمد حسن قدس سره نفسه لذي
 وانجبت من الكتب المربو بها يتلق بالمسائل المهمة ليلها بل لا
 الا هم ولا تقع في كل بابها وادعته هو مشهورة المنظومة ومما
 في تصحيحها وتوضيح لغاتها وحل مشكلاتها وتكملة فروعها
 وزكاد لها فيقيد واجاز مناسب فيا تطويع بين الانصا وانك المجازة
 والاعتناء وكن من الشاكرين والحمد لله رب العالمين ولما العبد

الجاني ميرزا محمد
 ابن الشيخ رفيع الجباري
 قدس سره العا فلا تنوني ايها
 الناظر من من اخواني تفعا الله ولياكم
 وونغنا الما كتب ترضي في ١٢٩٦

فكرنا في السمع السليم والذين لم يسمعوا من الله
 عن الحق الحسن الطاهر النقي بالحق كما هو مدام علو ونها الامام
 تسبح عليه الايام والها الذي عمت عن نتائج شكلة الاعوام من اجل
 الاعازم وتوضلا الاسلام علامة ومن زمانه ووحيد عصم و
 ان تكلم المتكلم قلت هذا الشيخ الرضي في قباله واولا وارسطا طاهر والحق
 في المقول قلت قد اعلمنا الحق في الفروع والاصول وانما طهر الكلام لا
 قلت هذا واما على الحق واذ قلنا كما الجيد واميت اليه هلكت وقلت
 كما قلنا في قوله عليه السلام في كرامته الشريفة كرامته الشريفة في قوله
 المكر من عند غير خبير بعد المائدة والاف تاريج ولادته الميمون منصف في الحق
 قدوة في الهدى وتفضل برحمته والدم الملمح قدس من وكما قالوا في حقنا
 باور على حصة الشايع من شيخنا الشيخ في النقل التي لا ترف وتلد على حقنا
 بفضلها من الشيخ الحق والشيخ محمد في الحق غير عاينها في كرامته الشريفة
 على الاستاد ادام الله ايامه ورجع الى الحق فامه بها ودار الميمون الا
 على حال العلم ومفرج المجاهدة والفضل في حق الاستادام ملاها اما المنة
 الفرق في الضلال على الاطلاق فيتمتع علما وها من رايه عطاء ما هو
 كعبا في نظري لها الرحل وبعها الموج الذي لا يوجد ما حار مع كرامته
 باهرة ومار في باطامه وقد شاع وذاع ودار الاسماع والامتناع في شيعته
 الفقيه في الجمع الكثير من المؤمنين والامير في الامير عاينها في كرامته الشريفة
 بالحوار في الدلائل من ليدق لادان من اهل الحق والاعلى بالادب والفضل
 الصلوات على من مع محمد بن حيدر بن زبير اشعل في سكر داره فضلا ساهرا في
 يد مدام ما يعجز عن في النظر في حقنا كما هذا بشر انتهى فيقال في حقنا
 والجلال والاعز

بجلا في النظرية وعلى القول بان علمه سبحانه بالاشياء لعلمه بذاته الذي
 هو العلم بعلمه واما فاما يلزم ان يكون علمه قدسيا لا استدلالي
 والدليل غير السبب فيحتاج الى اعتبار قيد الحثية والادلة ولحقه في
 بالتفصيلية عن علم المقلد في المسائل الغيبية فانه عن دليل الجمالي مطور
 في الجمع وهو ان هذا ما افنى به المقتضى وكل ما افنى به المقتضى فهو حكم الله
 الموضوع وهو اشار اليه بهذا الاين في الاجمال بل يحققه اذ لا اجمال الا
 اذا تعدد وكذا انتهاء علمه الى الادلة التفصيلية بواسطة المجهول حيث
 استند الى قوله المستند اليها لان المفهوم من العبارة الاستناد اليها
 من غير واسطة ولا اخلاف لعلمه باخلاف عبارات المجهول في حقنا
 وخفاء واخلافها في كيفية نظر الى مراتب الثبوت عندها كما علم بالثبوت
 او بالواسطة مع قلة الوسط وكثرة وكذا اخلاف المجهول في الفتا
 والعدالة ان اجزنا الرجوع الى الموضوع وجود الافضل فان هذا كله
 لا يقتضي استناد المقلد الى الادلة التفصيلية اذ المراتبها ادلة المسائل
 المنسوبة المنصورة لها شارة قوا لا موزند كوة خادجة عنها وان اقتضت
 تفصيلا في علم المقلد من جهة اخرى وقد استغنى عن هذا القيد بل
 الادلة على المقدد المستفي في علم المقلد انما لم يكن قوا بل لاحتمال اداة
 الحق خصوصا مع حمل الحكم على البعض او قبل في تعريف الفقه في العلم
 النظري بالمسائل الشرعية الفرعية عن جهة تفصيلية كانت القيد
 مع وضوحها احترازا لا ايضا حثية وفي التعريف سؤالان مشهوران
 احدهما سؤال العلم وهو ان معظم الفقه من باب نظنون لا يفتائنه
 على الادلة الظنية كاخبا بالاحاديث في ظنية سند او متاود لالة
 وقارضا وعلاجا وقد نظر فيها الوهن والخلل بكثرة الاخبار والكافة

ورساين الغلاة والزنادقة والروايات الصادرة عن الفقيه ائمة
 يحصل منها غالباً الشك والاحتمالات المانعة من العلم اذ في مراتب الظن فكيف
 اطلق عليه العلم وهو كما يقين اسم لا يقفاد الجازم المطابق للواقع وهذا
 انما يراد منه صفة المحضة الفاضلة بان لا يخلو في جميع المسائل ولو قايح حكماً
 واحداً ميقناً الواقع لا يختلف باختلاف الاراء ولا يتعدى بعد اقوال الفقههاء
 وان المجتهد المطالب بالحكم قد يصبى بالدليل الظني وقد يخطئ كما هو الثاني
 المحض معناه ما هو ادى اليه من لا يثبت في كل مسألة طائفة الحكم الوا
 قاطع بالحكم الظاهري هو الحكم الثاني الذي وقع التكليف بعد تعذر
 الاول وذلك بواسطة مقدمتين قطعيتين هما ان هذا ما ادى اليه
 وكما ادى ليظني فهو حكم الله حق فان الاول بعد ائمة والثاني بعد ائمة
 ومقتضاها القطع بالحكم الظاهري لا الواقع فان القطع به فيما طرقة الظن
 يمنع على هذا الاصل وانما يتأتى على اى التصو بناء على ايهما القاسد
 من نفي الحكم الواقعي الواحد قوله بان حكم الله في كل شيء هو ادى اليه
 المجتهد فيستعمل حكم الله الواقعي بعد الاقوال ويختلف باختلاف الانظا
 وخطاء المصير كما هي المخطئة معلومة بالادلة العقلية الظاهرة على
 اصولها ما بنا الامامية فلا بد من الثاني وهو الحد المعانيق في الاصل
 الاصيل وهو ما يحمل العلم على المعنى الاعم من اليقين والظن اكل الا
 على الاعم من الظاهرية والواقعية واما حمل العلم على خصوص الظن كما
 يصعبهم طبعاً فيجوز مثله تخصيص الحكم بالظاهري لمحمول اليقين بالحكم الوا
 في كثير من المسائل بالدليل القطعي كالاجماع ونحوه وهو التقية فيجب
 في حد وليس لا بارادة الحق من احد وما ولا ينقض بالاحكام الضرورية

لونها

لخر حجاب يقيد الادلة بالظن والطارق كل من العلم والحكم على المعنى الاعم
 شائع كثير وبكل منهما يندفع المحذور وقد اجمعت في المشهور بان الظن
 هنا واقع في طريق الحكم لا في نفسه وظنية الطريق لا مينا في قطعية الحكم
 فان اردوا بالحكم المعنى الاعم رجع الى الوجه الثاني ومع على قولي الضيق
 والمخطئة معا وان اردوا خصوص الحكم الواقعي كما هو الظاهر لاطلا
 انحصار بالصوتية ولم يصح على قول غيرهم قال في المعالرو كان له لم
 وتبعهم فيه من لا يوافقهم على هذا الاصل غفلة عن حقيقة الحال و
 الاصول جملة في كلام اصحابنا على الاعم ليوافق ما اتفقوا عليه من
 بطلان التصويت فكيف كان فالجواب على هذه المخطئة كما ذكرنا من
 الوجهين ولا ثالث لها او قد يوفق بتعين الاول نظر الى قطع الفقيه
 بالحكم الظاهري بما يحصل بالدليل الاجمالي المقرر من التفصيل
 يخرج عن الفقه بقيد التفصيل كعلم المقلد وفيه نظر التفصيل كما
 ملحوظ في علم المجتهد قطعاً فانه في قوله هذا ما ادى ليظن ناظر الى
 تفاصيل الادلة ووجوه الدلالة وجهات الرجوع في كل مسألة مسألة
 وان عبر عنها بذلك العبارة الاجمالية فانهما الجمال في الصور وتفصيل
 في الحقيقة بخلاف علم المقلد فانه عن دليل اجمالي محض غير ملحوظ فيه
 شيء من التفصيل وهو ظاهر نعم يمكن ترجيح الوجه الاول بظهور
 التفصيل في ادلة النص على هذا التقدير فانهما خصوص الامارة بالبر
 والاصول والاجماع المستدل بها في لفظة على اعيان المسائل والتفصيل
 فيها لكونها ادلة له ظاهر معلوم واما على الثاني فالدليل ما سبق
 من مقدمتين ورجوعهما الى التفصيل في تلك الادلة انما يعرف
 بدقيق النظر فكان البناء على الاول اولى ويرجى ايضا مع تبادر الحكم

الواقعة عن مطلق الاحكام ان مقصد الفقيه وغرضه لا يمتد
 تلك الاحكام وبذل الجهد في تحصيلها من الادلة وهو المنفعة في الدين
 المأمونة والآثار السنية فان لم يقول منه هو طلب الاحكام الواقعية
 الالهية التي سنها الله لعباده وبقية النبي والائمة عليهم السلام
 وجعلوا العارفين بها حكاما ونوابا كما في الحديث المشهور انظر الى
 رجل منكم قد روي حديثا ونظر في حاله اذا روي احكاما
 فارضوا به حكما فاني قد جعلته عليكم حاكما وعرضا للاحكام في هذا الوجه
 الى الاحكام الظاهرية في غاية البعد بخلاف القرينة العلم والمعرفة
 بالمحل على ما يشتمل المنظمة فانه قريب جدا ومن المعهود والمقرر بدلية
 الظن وقيامه مقام العلم اذا اعتد به فيكون بدل العلم بالحكم الواقعي المتعبد
 هو لظن به لا القطع بغيره وقول الفقهاء بهذا حلال وهذا حرام و
 صحيح وهذا باطل من دون تقييد بحجة مخصوصة يقتضي ان يكون فيها
 الواقع كما هو شأن القضاء المطلق مع ظهور قصد في المسائل العلمية
 فيكون مقصودا في غيرها فان كان مضمنا في الكل جار على غلط واحد
 ويدل على ارادة الواقع في تلك الاحكام تغلغل الخلاف في اكثرها
 وعمل الخلاف هو الحكم الواقعي الظاهري فانه في حق كل مجتهد ما
 اليه ظنه ولا مجال للخلاف فيه وكذا استدلالهم عليها بالادلة التفصيلية
 المنقولة لاحكام الفروع ولا ريب ان مدلولها الاحكام الواقعية دون
 الظاهرية فيكون الاحكام في المطالبات لا ينطبق الدليل على المدلول
 ويتم التفرع من دون تكلف واذا كان المراد بالحكم في كلامهم هو
 الحكم الواقعي كان المراد ما يعلم الظن ضرورة امتناع القطع بالحكم الواقعي
 عن الدليل الظني على ان اشكال العلم لا يختص بالفقه بل يخرج سائر
 العلوم

العلوم التي يكفي فيها بالظن كاللغة والنحو والصرف وغيرها والتوجه
 بالحكم الظاهري لا يمتد فيهما الاستكلف شديد فيما كان من غير
 الفقه وما غيرهما من العلوم الظنية التي لا تغلق لها باب كالفقه والظن
 والنحو والقياس والاعداد فالوجه فيها في الظن فينبغي البناء عليه
 في الاستقامة والطردة وان امكن توجيه بعضها بغيره فان اخرج
 عن نظائره الكثيرة وتخصيصها بغيرها من تلك الحكم ظاهر هذا ما قصدنا
 به لا تنصير الوجه الاول وقد ينصرف الثاني ببقاء العلم على حقيقة
 واستعماله الشايع وان مدلول العمل على الاحكام الظاهرية فينبغي
 ان يكون الفقه هو العلم به لا الظن بالاحكام الواقعية الخفية فلان
 الظن بالحكم الواقعي لغة وشراها عما يحصل غير الفقيه من الادلة العلم
 التفصيلية وليس فيها فلا بد من تخصيصه بالظن المقبر وهو مع
 فيه من التجوز الغير المفهوم من الحد لا يكاد يسلم من الدور فان الظن
 المقبر هو ظن الفقيه المتوقف معرفته على معرفته الفقه مع ان الظن بالحكم
 الواقعي بمعنى تعلقه بنفس الحكم الثابت في الواقع يستلزم القطع به
 فيجب ان يراد من الظن بالحكم الواقعي الظن بواقعية الحكم والظن ان هذا
 الظن عين الفقه وايضا علم المقلد بالاحكام علم قطعي حاصل من المقدس
 القطعيين كما صرحوا به وقد اخرجوه عن الفقه بقيد التفصيل
 مقتضا دخوله فيما تقدم من القبول فلا يكون المراد بالاحكام خصوص
 الواقعة كما يقتضيه لوجبه الاول والاخرجه علمه بقيد الاحكام ولا يتوقف
 على شيء اخر والظاهر مع قطع النظر عن ذلك ان علم المجتهد والمقلد
 بالاحكام بمعنى واحد ولما كان علم المقلد في المسائل الظنية بمعنى القطع
 بالاحكام الظاهرية كان علم المجتهد كذلك ودعوى ان علم المجتهد فيها

هو الظن بالاحكام الواقعية وعلم المقلد هو القطع بالاحكام الظاهرية
 تحكم محض مع بقاء العلم على ظاهره من القطع **بأنه ظاهر الحكم**
 على شيء يقتضي كون المحكوم عليه من افراد المحكوم به حقيقة حتى عن الحكم
 صار في بعضه ولذا لم يصح قولنا زيد اسد والشيء سبع الابل الا
 الى التشبيه البليغ وكان معناه زيد كالاسد والشيء كالسبع بالجملة
 فاصل اللغة والعرف والمحاورة لا يتأبون في المنقولة من مقام الحمل
 ومقام التشبيه لظاهرة مقام الحمل هو ما كان الموضوع فيه من جنس بيان
 المحمول ومن افراد الحقيقة ولو حمل المصية على بعض افرادها المجازية
 كان استعمالا للمصية الموضوع لا فائدة الحمل في التشبيه فانه قد بلغ
 من التشابه ما لا افراد الحقيقة حتى كان فرد منه حقيقة ولذا حمل عليه
 ذلك حمل الموائمة وهذا هو المسمى بالتشبيه البليغ ومن البين انه لو صح
 الحمل على الافراد المشابهة للافراد الحقيقية حقيقة من غير تجوز ولا انكار
 بخلافنا لظاهر من اللغة لزم ان لا يفرق بين قولنا زيد انسان وزيد
 اسد وان لا يكون زيد اسدا تشبيها بل بقاء وقد مر جواب ذلك
 فرقوا بين الامرين فان احكام الشارع بحكم على شيء وامكن فردية الموضوع
 للمحمول كما اذا كان مفهوم المحمول من العبادات المتوقفة على بيان
 الشارع ولم يعلم البيان من قوله على وجه التحديد فالواجب البناء
 على الظاهر أي الظاهر من الحمل كما عرفت وهو كون الموضوع من افراد
 المحمول حقيقة وفي نفس الامر غللا بالظاهر من دون معارضة ذلك
 كقوله الا تها من الماء دفعة غسل ونية الامساك مع الاكل سهوا
 صوم الى غير ذلك وايضا الاخر من اشارته صلوة وان لم يكن الحمل
 على حقيقة فذاك سور احدهما ان يكون المحمول من الاوصاف

في ان الحكم
 في ان الحكم
 في ان الحكم
 في ان الحكم
 في ان الحكم

الغالبية

الغالبية للموضوع لا يفتك في الغالبية ان افك عنه اجبا وان ذلك كقول
 المحض من اسود حار والماء المنزل بشهوة ودفق فان الحيض
 اصغر باردا والموت بما لم يكن بشهوة ودفق مع ان ذلك حيض ومنه قطعا
 وح فلا يمكن ابقاء الحمل على ظاهره وهو ان كل حيض فهو دم اسود حار كل
 من هو ماء خارج بشهوة على الايجاب الحمل والافسد الحمل وكذا الحكم بل
 المراد ان الحيض اسود الغالب المتى خارج بشهوة في الغالب لكن ليس المراد
 منه بقاء نفس الغلبة وثبوت الوصف في اكثر افراد الموضوع فان ذلك
 لا يتعلق به غرض شرعي ولا فائدة تشرع في الاحكام الشرعية ومقام الشارع
 في بيان الاحكام الشرعية فاني عن التكلم بمثل ذلك بل المراد جعله ضابطا
 يرجع اليه مقام الاشباه والشك في ثبوت الوصف الضواني للموضوع
 فيستعلم بوجود الاوصاف الغالبة فيه وانتفاؤها والمقتضي الاما
 الظنية والقلاعات الغالبة فينبغي عليه الحكم الشرعي لظاهري سواء انقضت
 الاصابة بان كان من افراد الموضوع او اتفق المخالف بان لم يكن منه
 وذلك لاننا علم انه في قوله الحيض دم اسود لا يريد وضع لفظ الحيض
 لهذا المعنى لا نقله من معناه القوي الى معنى اخر لان الاحكام الواردة
 على المحايض انما هي التي نصفت بالمحض المعروف لغته وعرفان ذلك
 كالحكم على سائر الحقايق العرفية كقولنا الماء مطهر وماء الورد غير
 مطهر والبول نجس والدم نجس **بأنه الضابط فيما يورد للفقهاء**
 في كتب اللغة ان يكون لغة باقية مستمرة ما لم يبدلها على خلافه فان
 الغرض الاصل من تدوين اللغة وجمعها ان تكون الكتب المذونة فيها
 مرجعا لمن ياتي من العلماء في فهم الكتاب الستة وغيرها من الآثار
 شعرا ومع احوال الفل والحجر فيها ذكره لا ينافي الغرض المذكور

ان الضابط في الفا
 المقول في ظاهره
 في ان الحكم

فادعاء

الفرد بين النيات
المراد في

فادعاء النقل المخالف للأصل لا يجوز إلا بالليل بقطع العذر به والانتقال
فسيانته تبادر الظاهر من اللفظ واشهرها بالقياس الى اطلاق اللفظ
لا يقتضي النقل اليه ولا يوجب الوضع كيف جميع اللفاظ الموضوعه
للمعاني الكلية يتبادر منها الافراد التابعة المتعارضة وقيل لا يتفق
ان يكون افراد الكلم متساوية في الظهور والسبق والتبادر الى الغرض بل
الغالب اختلافها في ذلك اما لكون المعنى بالنسبة اليها مقولاً بالشك
كان يكون بالنسبة الى بعض اشياء او الى منه في بعض الاخر فان لا فرق
والاولى اظهر من غيره عند اطلاق المشكك او غير ذلك من الاسباب
الخارجية لكثرة الوجود وندرة وشدة الاحياج والاحتياج للفظ
وتعدد ووضوح تحقق المعنى كلفى الافراد الظاهرة الفردية وخفاء
وحصول مناط التسمية بنفسه وبواسطة امر خارج الى غير ذلك من الاسباب
التي تختلف بها حال الافراد وضوحاً وخفاءً ومع ذلك فاستعمال
في الامم حقيقة في تلك الصور باسمها وليس المجاز في شيء ولذا لم يقع
بالعموم كان اللفظ مستعملاً في معناه الحقيقة غير محدود بل بمرجعها
الأصلي ولا مرعى فيه وجود العلاقة بينه وبين غيره كما هو شأن المجاز
في الجملة فالبتاد الذي هو من علامات الحقيقة هو فهم المعنى من
اللفظ نفسه من دون التفات الى ما هو خارج عنه كالكثره والشهرة
وغيرها واما التبادر المحاصل بالاسماء الخارجية عن اللفظ فليس ذلك
من امانة الحقيقة فسيانته ذهب كثير من أئمة اللغة والنحو الى ان
الواو تفيد الترتيب كالكسائي والفراء وهشام وابي عبيد القاسم بن سلام
والأخفش وقطرب وعلق فلانهم وابي عمرو والزاهد والدينوري
والربيعي وابن درستويه وجماعة من الأصوليين والفقهاء ومنهم
الشافعي

بيان وضع اللفظ
للتبديع المعينة

الشافعي والغزالي والرازي في تفسيره والشيخان في الرسالة النيابية
وطيب في علامته في تسمي التذكير واصول المشيخ في التمهيد على ما يظن
من كونه وكل من اخرجها على الترتيب بين الاعضاء في اصل وهو كثير
في كلام الاصحاب ليس القول به شاذاً كما ظن
ورجحنا التامس على التاكيد وغلبة الترتيب على غيره سيما العكس في
تمهيد القواعد والقاموس التمهيد في الفصحح انهما للترتيب كثير ولعله
قليل وزيد في غير التمهيد مرجحان المعية فحمل عليه ما عند الاطلاق ثم على
الترتيب صرح بذلك الارزقي وقال انه يتحقق الواقع لا قول ثالث و
هذا مع تصريحهم بانها المطلق الجمع كما هو المشهور يعطى ان المراد نفي
الاختصاص بحسب الوضع فلا ينافي مرجحانه لا مخرج ككثرة الاستعمال
الجارى على سن البلاغة في الغالب لعل المقصود في قول المتنبين في سقط
التحليل بينهم وبين النافين وجمع القولان معا ويجمع الاثبات الى
دعوى غلبة الترتيب فقط لكن المشهور عن الفراء انها الترتيب في الاستعمال
الجمع وحكي ذلك عن الغزالي في يلوح مما نقلوه عن هشام والدينوري
وهو مبني على غلبته على العكس وجمع فوافق ما تقدم عن ابن مالك
وغيره واحتمال الوضع فيه بعد من الاول لان الدلالة الوضعية تأتي
الاستعمال بخلاف الخارجية والغالب اختلاف افراد الموضوع في الظهور
فالخون الواو لا تفيد الترتيب ضعفا لعدم التزام القرينية في الاستعمال
الجارى على خلافه وخفاء العلاقة فيها وعدم ظهور ملا حظتها حال
الاستعمال ووقوع كثير من الجهل بالحال وللبلاغة سبب في النفي
حتى كرهه في خمسة عشر وسبعة عشر موضعاً من كتابه والطباق جواهر
اهل الادب على ذلك كما قاله الامدي ودعوى السير والغازي

والسبيل والرضى والمحقق في الاصول الاجماع عليه ونص على مناهي
 انه قول جميع اللغويين والنحويين البصريين والكوفيين وهذا يقو
 ما قلناه في تنزيل كلام القوم فيعوض التراجع لفظيا ولو كان محذورا فان
 جعل الخلاف في مطلق الالة فالرجح لقول المتبين والافاق لقول
 المناهين وقد علم ما ذكرنا الوارد اما ان يمدل على الترتيب ما يدل على
 الترتيب عليه بالوضع والاستعمال اما ما اذا استحال الجمع فالجواب
 خمسة فيها اضعفها الاول ان الحكم ينقسم الى حكم شرعي وهو ما يكون
 تعلقه بها من حيث الاقتضاء او التحريم وينقسم الى اقسامه المشهور
 ووضعي هو ما يكون تعلقه بها لا من تلك الجهة بل من جهة الشارع
 ينقسم الى السبب والشرط والمانع والصحة والبطالان فالسبب يلزم من
 وجوده الوجود ومن عدمه عدم كذا ذكره الشهيد طاب ثراه في قوله
 وغيره وفيه نظر من وجوه الاول ان كون السبب يلزم من وجوده
 الوجود يقتضي ان يكون علته ومقتضيا لحصول السبب مع انهم كثيرا
 ما يستعملون لفظ السبب فيما لا يعلم كونه علته ومقتضيا بل يحتمل كونه
 من قبيل الامارة الكاشفة عن العلة بل بما يقطع في كثير من موارد
 كما في قولهم الزوال سبب لوجوب الظهورين والغروب سبب للغيابين
 فان الزوال والغروب ليسا علتين لوجوب الصلوة قطعا بل مقتضى
 هذا شي آخر وكل منهما امانة كاشفة عن ثبوت وقدر وجوب ذلك
 محل العلة على ما هو من علة الثبوت والوجود وعلة الاثبات
 التصديق والزوال والغروب وان لم يكونا علتين لوجوب الصلوة
 الا انهما علشان للعالم بالوجوب قطعا الثاني ان السبب انما يلزم
 من وجوده الوجود على تقدير انتفاء الموانع اذ مع وجود الموانع

في الترتيب
 في الترتيب
 في الترتيب

من

يتمتع وجود العلول وان وجد مقتضى الهم لان براد من السبب العلة
 الناشئة عن مجموع وجود مقتضى ارتفاع الموانع فيصير الحكم بالزوم
 لا استحالة تعلق العلول من علته الثامنة لكنه بعيد عن انظار الفقهاء
 والاصوليين لاستعمالهم الشارع الثالث ان كثيرا من الاسباب انما يلزم
 من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم وذلك كما اذا تعلق
 الاسباب الموجبة لحصول مستيانهما فوجود واحد تلك الاسباب يكون
 حصول مسببه وانتفاء مسببه انما يلزم على تقدير انتفاء جميع تلك
 الاسباب الرابع ان هذه الاسباب اعني الاسباب المتعددة كاسباب
 الدية والضمان واسباب الطهارة والنجاسة يلزم خروجها عن اقسام
 الثلاثة السبب والشرط والمانع بمقتضى ما ذكره في حدودها مع كونها
 لا يلزم من عدمها العدم خارجة عن السبب والشرط ومن حيث كونها
 لا يلزم من وجودها العدم بل يلزم منه الوجود فتخرج عن المانع فليزم
 عدم انحصار الاحكام الوضعية في الخمسة المذكورة والشرط ما يلزم
 من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود والمانع ما يلزم من وجوده
 العدم ولا يلزم من عدمه الوجود اما المعد وهو ما يتوقف عليه المطلوب
 وجوده اذ هو راجع الى الشرط باعتبار كل من وجوده وعدمه والبرق
 المانع بالنظر الى احدهما خاصة والصحة كون الشيء بحيث يترتب عليه اثر
 المطلوب منه ويقابل البطلان فهو كونه بحيث لا يترتب عليه جميع اثار
 فان اثار الواجبات الموسعة الغير المحددة بوقت وقته العدم
 وفاقا ولا يتحقق الا بظن الوفاة اما الاول فلان الاصل التوقيف
 حتى يثبت التصديق ولم يثبت واما الثاني فلانه لو لم يجب بطلان الوفاة
 لزم خروج الواجب عن كونه واجبا وذلك لان تركه جائز في كل وقت

بيان وقت الوجوب
 المستغنى عن شرطه

يعرف

يفرض باللائم منه جواز تركه في الجميع ويلزم خروج الواجب عن كونه
واجبا في حكم الواجبات المحذرة مع نظر الوفاة قبل امتياز آخر التوقف
وليعلم ان هذا التحديد ليس بتحديد حقيقيا بحيث لو انكشف فساد
النظر بقي الواجب بهذه التكليف وكان قضايا لما هو حكم ظاهر
والا فله الواجب الغير المحذور وهو لغرض كما ان هذا الواجب المحذور هو
المقتضى في الشرع فتدبر سائر الواجبين ان احدهما ما يحتمل تحقق
المصلحة الموجبة فيه نفسه وهذا هو المعبر بالواجب لنفسه والسبب في وجوبه
ما يشتمل عليه من المصالح المقتضية له وتبين ان ما يجب له وجوبه وتوقفه
عليه وهذا هو المسمى بالواجب لغيره والسبب في وجوبه هو وجوب ما
يتوقف عليه لا يتوقف مصلحة اخرى وجوده سوي لك والامكان
واجبا نفسيا وترك القسم الاول موجب للعقاب على نفس تركه انما
ذلك لما مور به الذي هو الواجب لنفسه قطعا وهذا لا غبار عليه
واما الواجب لغيره فالذي يقتضيه النظر ان تركه انما يوجب العقاب
من حيث افضائه الى ترك ما هو حلة في ايجابه لا على تركه في نفسه لان
المطلوب حقيقة كما هو الواجب بنفسه الذي يتوقف عليه وانما يجب
هذا الاجل التوقف حتى انه لو لم يكن وجود الواجب بنفسه متوقفا على
ذلك ولا مرتطبا به لم يجب له ان يكون وجوبه سببا في الحصول ان الواجب
انما يستحق بتركه العقاب لتقوية المصلحة الثابتة فيه الموجبة له
فاذا كانت مصلحة الايجاب توقفت الواجب عليه كان استحقاق
العقاب من حيث تقوية المصلحة المترتبة على الواجب الموقوف
لا من حيث تركه في نفسه فالسبب في التوقف ان كان امرا ثابتا في
نفس ذلك الشيء مع قطع النظر عن جميع اعياره والامور الخارجة

نفسه
الواجب
والغيب

فذلك

فذلك يقتضي استحقاق العقاب على ترك ذلك الشيء من حيث تركه لا
لم يكن مطلوبا من حيث انه هو حتى يكون تركه مبعوضا من حيث انه تركه
ويتربى العقاب على تركه كذلك ومن البين ان ترتب العقاب على ترك
الشيء لكونه ترك مبعوضا للامر الذي يجب اطاعته وانما يكون الترك
مبعوضا اذا كان الفعل مطلوبا فاذا كان الطلب لا حاصل في نفس
كان كراهية الترك من حيث انه ترك ذلك الشيء الذي كان مطلوبا
لنفسه ومراذا في حذره انه فيستحق العقاب على الترك من حيث انه
ذلك الترك اي من حيث انه تركه لا من جهة اخرى واذا كان الطلب
لشيء لا حاصل في غيره وحكمة مقتضية لطلب شيء اخر يتوقف كان
كراهية الترك من حيث انه ترك الشيء المقتضى ترك المطالب لنفسه
فيستحق العقاب من حيث انما دية الى ذلك الترك والافضاء اليه
ومرجع ذلك الى ان استحقاق العقاب على ترك المطالب لنفسه ايضا
من جملة ما يجب لغيره هو جزء الواجب لنفسه فانه واجب قطعا وليس
لنفسه قطعا لعدم تعلق الطلب منقرا وعدم توجيهه اليه مستقلا
فوجوبه انما هو الواجب لنفسه على لكل المتوقف عليه عقلا ومن المعلوم
ان ترك الجزء ليس سببا لاستحقاق العقاب على ترك الجزء من حيث هو
هو مع قطع النظر عن كونه جزءا للواجب لنفسه وعن كون الكل متوقفا
على الجزء بل انما يعاقب على تركه من حيث ان تركه يفضي يؤدي الى ترك
الكل كيف ولو ثبت استحقاق العقاب على تركه من حيث هو هو مع
قطع النظر عن الجزئية لزم ان يكون تارك الواجب لنفسه على المجموع
كالصلوة مستحقا لعقوبات غير متناهية من حيث ترك نفسه وترك كل
جزء من اجزائه وهذا مما يقطع بفساده عقلا وشرعا واذا كان

وجوب

وجوب الخبر بهذه المشايعة كان الشرط كل بطريق اولي وعلى ما ذكرنا
فمضى ثبت شرعية الشيء للعبادة سواء كان الميثب له هو العقل او الحاشي
او الشرع ثبت وجوب هذا المعنى لا يتوقف على ورود الخطاب به
لان الوجوب بهذا المعنى لا يتقارن بورد الخطاب وغيره مما لا يتصور
ثبوته في الواجب لغيره كما عرفت وهذا يثبت وجوب مقدمة الواجب
كما هو المشهور بين العلماء الاعلام ويندفع كل ما قيل او يمكن ان يتوقف
هذا المقام فتجد اقامته من مزال الاندام ومطامير الاضام تبقى
هيما شئ وهو انه قد ثبت ان الامر حقيقة في الوجوب لنفسه وحمل
عليه شرعا ومعنى الوجوب هو كون الشيء بحيث يستحق تاركه اللوم و
العقاب فعلى هذا ينبغي اثبات العقاب على ترك المقدمة التي ورد
فيها الخطاب مضافا الى العقاب للان من حيث تركه المسترطوق
المقدمة وجوابه ان غاية ما علم من الأدلة الدالة على ان الامر للوجوب
هو كونه بحيث يكون تركه سببا موجبا للعقوبة واما ان ذلك
العقاب لنفسه ولا ضمانا الى ترك واجبه لنفسه فيما لم يقع عليه جرم ولا
دل عليه دليل أصلا فغيره ان هذا الأصل في الامر الوجوب في
الواجب ان يكون واجبا لنفسه فان تعدد الوجوب لنفسه كان لغيره
فان امتنع كان واجبا شطويا فان لم يمكن كان ندبا وميرتبا للندب
ايضا فالأصل ان يكون مندوبا لنفسه فان امتنع كان مندوبا
لغيره فان تعدد انقل الى الاباحة ومن فروع القاعدة قوله وان
كنتم جنبا فاطهروا فانتم بحمل القطع على الشرط المذكور وهو قوله
تعدوا فتم الى الصلوة والمقدور وهو ان كنتم محدثين بالاصغر
فالأصل يقتضي الاول مع تعادل الاحتمالين ويحمل خرج مثله
عن الأصل

في ان الحكم الشرعي
في العبادات
نفسه

عن الأصل ثبوت اشتراط الواجب به كالصلوة واطراد الأصل معه
غير مطلوب لا نه مني على أصالة عدم الاشتراط وقد ثبت بالفرض
بني الأصل على التبادر والفهم من اللفظ عند الإطلاق فان المناسا
من اجاب الشيء كونه مراد الذاته ومطلوبا في نفسه وقاد يبنى على الصلح
عدم الامر المنصوص فلا ينافي اشتراطه بل قبل آخر فيجتمع في مثله الوجوب
الوجوب النفس من ظاهر الامر والغيري باعتبار توقف الواجب عليه
ومن الفروع الامر بالطهارة للاقامة فاته تمتع ارادة الوجوب النفس
وهو وظ وكذا الغيري لعدم وجوب الاقامة فيكون المراد به الوجوب
الشرطي ون الدب قيد لعل القول باشتراط الاقامة بالطهارة
على خلاف المشهور وقديق اذا دار الامر بين ان يكون للندب المطلق
او للوجوب بشرط انه ينبغي التوقف لان الامر المطلق يقتضي الوجوب
والاطلاق فان امتنع الجمع بينهما وجبا سقاط احدهما وليس ترك
الاطلاق اولي من ترك الوجوب ليس كذلك لان الدلالة على الوجوب
اقوى من الاطلاق فيجب ترك الاضعف وهو عند التحقيق راجع الى
الدوران بين القيد والمجاز والتقييد خير من المجاز فانه كالتخصيص
كثيرا ما يقع وقد بقر القيد وان كان كثيرا الا ان استعمال الامر
في الندب كان والظاهر عدم بلوغه في الكثرة الى حد القيد ومن
كان ذلك المتبادر عند الغارض ومثل هذا الدوران عند الوجوب
الغيري مع تقييد الغيري والوجوب الشرطي مع اطلاقه ومثاله قوله
تعدوا فتم الى الصلوة فاعسلوا الامتناع الوجوب النفس فيه لمكان
العلق وكذا الوجوب لمطلق الصلوة لاستحالة وجوب الوضوء
للصلوة المندوبة فالمراد به ما بيان الوضوء اشتراط لمطلق الصلوة

فيكون كقولهم لا صلوة الا بظهور او بيا وجوب الوضوء للصلوة
 الواجبة خاصة ويترجى الثاني بمثل ما مر فان دلالة الامر على الوجوب
 احق من دلالة المطلق على افراده ويؤيد الجواب الفقهاء على الاستدلال
 به على الوجوب ربما اختلف ان يكون ذلك للقطع بالارادة في خصوص
 الالة فلا يتعلق بالنظر الاصول واحتمل في الكتاب ان يكون المراد
 الوضوء للصلوة الواجبة وان يكون الامر للندب هو ساقط اذ لا
 للندب مع وجوب الصلوة الا ان ينفي الشرط وهو خلاف الاجماع
 او يخص الخطاب بغير المحدث فيترك التقييد والمجاز معا ولا يرب
 ان التزام احدهما مع الامكان هو المتيقن واما احتمال عموم المجاز
 مع بقاء الاطلاق على حاله فمع ضعفه هنا بالاجماع على الوجوب
 فلا شك انه مرجوح بالقياس الى الوجوب الشرطي فليجب الوجوب
 الغيري مع التقييد ومثل ذلك قوله وان كنتم جنابا بناء على من
 عن الوجوب بالنفسى ساقط تعليق الحكم على الشرط يقتضى انتفاء
 بانتفاء الشرط وفاقا للشيخين القاضي والشمسيين وانى
 الشهيد والشيخ البهائي والمدقق الشيرازي وخلافه للسيد بن الحر
 العاملى والمولى البشروي وتحرر محل النزاع ان الشرط بطلان العرف
 العام ويراد به ما يتوقف عليه وجود الشيء وهو في اصطلاح
 الفقهاء والاصوليين والمتكلمين ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون
 هو دخلا في الشيء ولا مؤثرا فيه وفي اصطلاح النجاة ما دخل عليه
 شيء من الادوات المختصة بالدالة على سببية الاول وصيغة التثنية
 ذهنا وخارجا سواء كان حلة للجزم مثل ان كانت الشمس طالعة فانها
 موجودة ومعلولة مثل ان كان النهار موجودا فان الشمس طالعة او غائبة

في معنى الشرط
 مفاهيم اخرى

لعلة ثالثة مثل ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء بمقدار ما هو
 على سبيل الاتفاق من غير علمية ولا مشاركة في العلة مثل ان كان الانوار
 ناطقا فالحمار ناطق ولا فرق في الشرط بالمعنيين الاولين وانما الخلاف
 في المعنى الثالث ولا ريب ان مقتضى القضية الشرطية وجود الثاني
 عند وجود المقدم وانتفاء المقدم عند انتفاء الثاني ولا خلاف
 في ذلك ايضا بل الخلاف في انه هل يقتضى انتفاء الثاني عند انتفاء
 المقدم الا ان يمنع عنه مانع او لا يقتضى ذلك ذهب القائلون بحجة مفهوم
 الشرط الاول والثانيون لها الى الثاني وانفق الفريقان على القضية
 الشرطية لشغل ثارة ويراد بها الثبوت عند الثبوت والنفي عند النفي
 واخرى ويراد بها الثبوت عند الثبوت خاصة ولا يراد بها النفي عند
 النفي وان كلا الاستعمالين صحيح متابع واقع في الكتاب السنة واللغة
 والعرف وكلام الفقهاء والمبلغاء نظما ونثرا والخلاف ان القضية
 الشرطية اذا اطلقت مجردة عن القرابين المعينة لا رادة السيدية الوجوب
 والعدمية خاصة فهل الاصل حملها على الاول حتى يظهر خلافه او على
 مترددة بينهما حتى يثبت احدهما دليل منقصل او يرجع في حكمه
 الى مقتضى الاصل فيه ذهب المتيقنون الى الاول والثانيون الى
 الثاني وثمة الخلاف تظهر فيها اذا كان حكم المفهوم مخالفا للاصل
 واما مع الموافقة للاصل فاصل الحكم ثابت وانما خلاف المدرس
 على الاول واعتدل على الثاني والاقوى وجوب حمل القضية الشرطية
 على التلازم في الوجود والعدم ما لم يمنع عنه مانع لنا تحقيق الالة
 لغة وعرفا وعقلا وشرا اما اللغة فيقول الصحاية عن سبب الفصح
 مع الامن ونص الى عبادة الفاسم بن سلام وهو من اعرف لنا

باللغة على اعتبار الوصف الذي هو ضعف من الشرط قال في
مطال النفي ظلم والواجب على عرض وعقوبة انه يدل على انه من
غيره وليس كذلك في قوله لن يمتلح جوف احدكم خيرا من ان يمتلح
مصر ليس المراد هجاء الرسول ولا مطلق الهجاء والاملاء على الكثرة و
الاملاء والبر القصة قياس الشرط على الوصف بل الاستدلال بالوصف
على الشرط الذي هو اقوى قولا وادخا دلاله ولا يعقل انهم يخصوا
من الوصف ومن الشرط فان اقل مراتبه ان يكون قيدا كالوصف في
شرح جميع الجوامع المفاهيم المخالفة الا للقب مجبة لقول كثير من اهل اللغة
بما منهم ابو عبيدة وعبد وهم انما يقولون في مثل ذلك ما يعرفون
من لسان العرب وقد قال بمفهوه الشرط جماعة من اولاد الاصويين
وهم من اهل اللغة والعرفه لسان ولولا انهم هموا من الخلق
بالشرط انتفاء الشرط بانتفاء ما قالوا به واحتمال الاجتهاد قائم
في كل ما يقولوا اهل اللغة في مطال النظرية فلو دلح في الحجة لم يثبت
اكثر اللغة وعرض عند الاختصاص في لسانهم وهم من اهل اللغة
كالمتبين والجمهور ترجح الاصل بالكثرة والخبرة والاثبات فانه
مقدم على النفي ويمكن اثبات اللغة بتعالل عرف فان الاصل عدم
النقل واما العرف فلان التبادر من الخلق على الشرط الانتفاء
عند الانتفاء فنع على ذلك جماعة من العامة ومن اصحابنا المحققين
وابن الشهيد والبهائي وغيرهم والوجدان قاض بما قالوه وتتبع
الاستعمالات شاعرا بصحة ما ذكره فان المفهوم من قوله تعالى انتم
جنا فاطمروا وان لم تجدوا ماء فتيمموا وان كن اولاء حمل فاجلوا
ان يضعن حملهن وقوله سبحانه نقران بنته هو ايغفر لهم ما قد سلف

ان يجنبوا

ان يجنبوا كباثر ما نكثون عنه نكث عنكم شيئا ان تقوموا عند
اذ بلغ الماء قدر كبر لم يجل جثا او غير ذلك مما لا يخص هو الانتفاء عند
الانتفاء والمانع مكابر باللسان لما يحكم به الوجدان وليس هذا باعتبار
لاجل القرينة امتناعها بالاصل والفرع فيكون للوضع وهو المطلوب
وما يدل على ذلك ان احدا من اقران بين توقف امر على شيء اثنى
بالجملة الشرطية غير متوقفة في ذلك ولا يلزم اكثر منه الا اذا عي
الى التاكيد راجع فقد يصرح بالمفهوم والاكثر في المصريح الاثبات
به مقرر على سابقه فيقول ان كان هذا كذا فكذا فان لم يكن لم يكن
وهذا مثبتة على ان النفي عند النفي قد فهم من الكلام السابق هذا
مقرر عليه وتخرج بنفسه عاجله ونحن نجد هذا من طوائف من ادوات
السامع المستمرة ويظهر من تتبع الاخبار انهم عليهم السلام ايضا يكتفون
بذلك في مقام التخصيم والبيان فلا حظها ولا تغفل ولا يلزم من سبق
فهم ذلك من اللفظ ان يكون مساويا له في الجملة كما قيل فان دلالة
اللفظ الواحد قد يختلف باختلاف المقاصد والمنطوق حاد في
اللفظ في محل النطق والمفهوم ليس كذلك فان قيل افا كان الانتفاء
عند الانتفاء مفهوما من اللفظ كان اللفظ حقيقة فيه فيكون محال
لواستعمل ولم يقصد ذلك وهو خلاف ما يستفاد من كلامهم
الحسن وغيرهم فان ظاهرهم القطع بالحقيقة مع الغناء المفهوم
وبما صرح بذلك بعضهم قلت اما نحن فقلنا ان الوجدان لوجود الشيء
وهو تبادر الخيرة والنظر عليه من اهل اللغة وهذا لا اكثر من الخيرة
بناء على قولهم في المفهوم بالدلالة العقلية واثباتهم حجة بالبر
الغير اليقين واما من قال بالدلالة اللفظية فلا يحتاج عن ذلك بل

بما هو قضية مذهب ولازم مقالة فان التبادر علامة الحقيقة وتبطل
 الغير دليل المجاز ونص اهل اللغة على تعيين الموضوع له يقتضي كونه مجازا
 وغيره فان المجاز ليس الا اللفظ المستعمل في غير ما وضع له والجنون هنا
 باستعمال اللفظ الموضوع للكلمة في الجزء فان معنى كلامنا ان الشرط ثبوت الحكم
 عند ثبوت الشرط وانتفاءه عند انتفاءه فاذا استعمل وان يد منها الثبوت
 عند الثبوت خاصة لزم الاستعمال في جزء المعنى وهذا النوع جابر ولا شرط
 له وانما الشرط لعكسه وهو استعمال اللفظ الموضوع للجزء في الكل وما غني
 من القسم الاول فان قلنا بغير علماء الاصول وغيرهم ان الغلط على الشرط
 انما يقتضي التخصيص ان لم يظهر للشرط فائدة اخرى سواء واما اذا وجد
 فائدة اخرى فالدلالة على التخصيص متفية وهذا انما يباح لو كانت
 الدلالة في المفهوم عقلية منشأها لزوم العبث في كلام الحكم كما سيجي
 مبانه اما لو قلنا بان الدلالة لفظية مستندة الى الوضع للتخصيص في
 اللغة والعرف فلا ينافي ذلك الا بان يلزم ان الواضع عين اللفظ
 بازاء هذا المعنى ليدل عليه فيما لم يتحقق فائدة اخرى ومثل هذا لم
 يعمد من الواضع في غير هذا الموضوع قلنا الوضع هنا على الوجه المعهود
 فان الواضع وضع ادوات الشرط لا فائدة التخصيص وحمل الكلام
 عليه ما لم يصرف عنه قرينة تمنع عن ارادته ولا ريب ان ظهور غير
 التخصيص من الفوائد مانع عن ارادة التخصيص فيكون صار فاعن
 الحمل عليه كما هو شأن في كل لفظ مصر في حقيقة قرينة مانعة عن
 لوازم التخصيص بشرط عدم احتمال فائدة اخرى لزم الخروج عن الدلالة
 المعهود المجاز فان احتمال الصوابين صبار فيلزم تخصيص اللفظ في معنى مستقيم

كذلك

الشرط ومعلوم ان القائل بالمفهوم لا يقول بذلك بل يحل اللفظ على
 التخصيص ما لم يظهر خلافه وان كان محتملا من جهة مساويا وانما يعدل
 عن ارادة التخصيص انما يظهر ان المراد عن ذلك هو المعهود في المجاز فان
 اللفظ يحل على حقيقة ما لم يظهر الدلالة المجاز فاذا ظهر ذلك حمل على
 المجاز ولو نحو القرينة الصارفة عن الحقيقة وذلك لا ينافي وضع اللفظ
 للمعنى الحقيقي ويحل عليه اذا اتفق الصارفة عنه ويمكن ان يتوهم هذا
 الا شرط دليل الوضع بعكس ما قاله المعارض وذلك انه لو كان
 الحمل على التخصيص لدفع محذور منافاة الحكمة لزم ان لا يتعين
 التخصيص مع احتمال غيرها احتمالا مساويا له فان هذا المحذور يندفع
 بكل من التخصيص وغيره ولا ظهور للتخصيص حتى يرجع على الفائدة
 الاخرى بغير المساواة فيجب ان يتوقف في فائدة الشرط وح لا
 منهم يفعلون ذلك فانهم في هذه الصورة يحملون الكلام على ارادة
 التخصيص ولا يلتفتون الى امر اخر وكيف لا والاتفاق على ان التخصيص
 من جملة فوايد الشرط والقائل بحجة مفهوم الشرط والمناخون له
 اطبقوا ولم يختلفوا فيه طمنا الخلافة انه هل يتعين من بين الفوائد
 بالارادة فاما لا فالمتأني للحجة في ذلك والقائلون بالحجة على خلافه
 في المدعى والمنشاء قالوا به مقتضى ما قالوه ان يكون لهذا القائل من غير
 غير ولا يثبت الامع لرجوع على غير ما من الفوائد المحملة وانما ثبت لرجوع
 لوجوب على ما يابها بحسب ما هو الخارج عن اللفظ فيكون اللفظ هو مرجع
 لها ويؤول الامر الى الوضع كما هو المعلوم لا يمكن ان يؤول الرجوع الى غير هذا
 مع فرض المساواة بل الرجوع لاجل ان هذه الفائدة هي الترجمة حقيقة وان ما عداها

فإن ثبتت من بينها أن ذلك فاحد قطعا لأن غيرها من القوي
قد يكون أظهر منها وقد يتبين إرادته وأذجاز ذلك جازان يكون
مساويا لها ومنه يظهر ما قلناه وقد يجاز عن ذلك بأن ترجح هذه
الغاية لغلبة ما وابتناء التعليق عليها في الأكثر لا ريب في الغلبة
تفيد ظنا بالارادة وهي مضنة عقلية فلا يجب الاستناد إلى اللفظ
ولو فرض معارضة الظن الحاصل من هذه الغلبة بظن إرادة تخصيص
من جهة أخرى وذلك بأن يكون الظن الحاصل في غير التخصيص أقوى من
التخصيص حتى يحصل التعادل بضم الغلبة فلا يعالج وجوب الحمل على
التخصيص لحصول التكافؤ بين الفائدتين على هذا التقدير نعم لو علم
من مذهب الفاعلين بالمفهوم تعيين الحمل على التخصيص في هذه الصورة
أيضا لزم الاستناد إلى اللفظ واستفادته من كلامهم مشكلا وإن
كان في ذلك أظهر حيث قالوا يجب الحمل على التخصيص ما لم يظهر خلافا
ويصدق على الصورة المذكورة أن خلاف التخصيص في غير ظاهر
فإن قيل إذا كانت الدلالة لفظية فمن أي دلالة لا تسمى دلالة
تضمنية فإن الموضوع له هو الثبوت عند الثبوت والانتفاء عند
الانتفاء ودلالة اللفظ على المجموع بالمطابقة وعلى كل من الأمرين
نعم بالمخصوص بالتضمن وقدرة أن الدلالة التزامية وفيه مع ما عرفت
من دخول الانتفاء في أصل الوضع فلا يكون التزاما إلا بالالتزام
الدلالة على الخارج اللازم وهذا ليس بخارج أن الدلالة غير مجدية في
الإرادة إذا كان اللازم لازما بحسب الوجود بحيث لا ينفك عنه
في الخارج والمعتبر في دلالة الالتزام اللازم والذهني وقد يكون بين
اللازم وبينه ذهني معاندة في الخارج كما في مثال العيني والبصر

فإن البصر

فإن البصر من لوازم العيني الذهني ومن معانده في الخارج والظاهر
في هذا المقام أن الانتفاء عند الانتفاء مراد ومقتضى الدلالة في
الالتزامية نهضة اللازم الذهني والفهم غير الإرادة على أن اللازم
الذهني متف منافان تصور الثبوت عند الثبوت لا يستلزم تصور
الانتفاء عند الانتفاء وما قلناه تبين أن القول بالدلالة للقطعية
هذا يستلزم القول بكونها تضمنية ولكن لو وجد ذلك مضمرا من
الظن وكلاهما يفي ذلك وأما العقل فهو الذي عرفت من معانده
الناظرين في المسئلة وبما أنه على ما ذكره المدعي الشيء في تطبيق
على المعالمة أن اللفظ لما كان رافيا بالمطابقة والحكم المقص بالافادة ولا يركز
غرض يتعلق بذكر الشرط في الظن يحصل الظن بأنه لا انتفاء للحكم في غير
محل الشرط والالفاظ الشرط لغوا عنها لا يحتاج إلى ذكره وإن لم يكن
احتياج إلى تركه أيضا لأن ما لا حاجة إلى ذكره وتركه فالواجب عند الحكم
الحاقيل تركه لأن العيب أصل ما لا فائدة في فعله لا تركه ما لا فائدة في
تركه فحاصل الاستدلال أن المعلوم والمظنون انحصارا فائدة الفعل
المذكور في انتفاء الحكم في غير محل الشرط فلو لا لزوم العيب ما يثبت
أو ظنا والمعلوم والمظنون خلوا التكلم من العيب فينتج العلم أو الظن
بأن الحكم متف في غير محل الشرط عند التكلم وهذا التقدير انما يتم إذا
علم انتفاء ما عد التخصيص من القوائد ومع هذا الفرض فالنزاع
مرتفع إذا خلا في إرادة التخصيص مع انتفاء غيره من القوائد
في كل من المص والالزام للغو والعيب تعالى الله عن ذلك شأنه الجلا
في أنه إذا أراد الأمر في الشرط بين أن يكون التخصيص أو غيره فهل التخصيص
الأصل الحكم بالتخصيص حتى يظهر خلافا ويترجح أو لا بل الأمر ذلك

مستوفى في الالفاظ السليمة والفاظ النون بحجة المفهوم قالوا بالاول ولنا
 في الرد على الثاني فالشرط المذكور من الشاغل بحجة المفهوم غفلة ورجوع
 الى القول بعدم الحجية كما لا يخفى وقد اشار صاحب المحققين في شرحه الوافية
 الى هذا المعنى والى بيان الوجبة العقلية بطور اخر فقال كل متكلم عاقل يمكن
 تاديه مراده بلفظ مطلق اذا لم يكن بغيره بل بلفظ مقيد بعلم
 اذا ما انشيد ان يفيد فائدة لا يصلح اللفظ المطلق لا فادتها هذا
 اذا كان المتكلم الشارع او من يقوم مقامه لا سيما العبد عليهم
 غيره من العقلاء فيظن به ذلك لعدم استحالته عليهم فلو فرضنا ان
 بعض هذه التراكيب كجمل الشرطية لا فائدة له سواء الفائدة التي هي
 فيها مثلا ادليل عقلي او نقلي فلا نزاع في حصول القطع او الظن بالاداة
 انما النزاع في صورة تكون هناك فوايد ولم يدل امر على تخصيص
 بالارادة في قولنا وان واما في كلام العرب كجمل الشرطية فخلقة لا
 مدخول اداة الشرطية بعضها ملزوم اخضر من لونه لانه لا يخرج عن ذلك
 ان اشياء غير مستلزمة لا تنفائه وفي بعضها مسأله وهذا يلزم من وجوب
 احدهما وجوب الآخر وهو لفظ المنطوق ومن عند هذا هو الغرض من اداة
 عدم اللزوم على تقدير عدم الملزوم لكن التبع لنا على استعانة الترتيب
 في الصور الثانية اكثر منه في الصور الاولى لا يجب صارت اكثر شيئا
 لتبادر التساوي ولا ريب في انه هو الغرض المعهود الى هذا بل علمنا التساوي
 من القرينة في اغلب افراده الترتيب الشرطي فاذا سمعنا بعد جمل شرطية لا فائدة
 على تعيين اداة فائدة من الفوايد من يحصل لنا الظن بتوسط احتمال
 خلوهما عن الفائدة اصلا او تدرجها بينهما من القسم الغالب هذا هو حقيقتهما

والفائدة في الالفاظ السليمة والفاظ النون بحجة المفهوم غفلة ورجوع الى القول بعدم الحجية كما لا يخفى وقد اشار صاحب المحققين في شرحه الوافية الى هذا المعنى والى بيان الوجبة العقلية بطور اخر فقال كل متكلم عاقل يمكن تاديه مراده بلفظ مطلق اذا لم يكن بغيره بل بلفظ مقيد بعلم اذا ما انشيد ان يفيد فائدة لا يصلح اللفظ المطلق لا فادتها هذا اذا كان المتكلم الشارع او من يقوم مقامه لا سيما العبد عليهم غيره من العقلاء فيظن به ذلك لعدم استحالته عليهم فلو فرضنا ان بعض هذه التراكيب كجمل الشرطية لا فائدة له سواء الفائدة التي هي فيها مثلا ادليل عقلي او نقلي فلا نزاع في حصول القطع او الظن بالاداة انما النزاع في صورة تكون هناك فوايد ولم يدل امر على تخصيص بالارادة في قولنا وان واما في كلام العرب كجمل الشرطية فخلقة لا مدخول اداة الشرطية بعضها ملزوم اخضر من لونه لانه لا يخرج عن ذلك ان اشياء غير مستلزمة لا تنفائه وفي بعضها مسأله وهذا يلزم من وجوب احدهما وجوب الآخر وهو لفظ المنطوق ومن عند هذا هو الغرض من اداة عدم اللزوم على تقدير عدم الملزوم لكن التبع لنا على استعانة الترتيب في الصور الثانية اكثر منه في الصور الاولى لا يجب صارت اكثر شيئا لتبادر التساوي ولا ريب في انه هو الغرض المعهود الى هذا بل علمنا التساوي من القرينة في اغلب افراده الترتيب الشرطي فاذا سمعنا بعد جمل شرطية لا فائدة على تعيين اداة فائدة من الفوايد من يحصل لنا الظن بتوسط احتمال خلوهما عن الفائدة اصلا او تدرجها بينهما من القسم الغالب هذا هو حقيقتهما

ولكن

ولكن لا اعتمد مثل هذا الظن لعدم دليل قطعي على اعتباره واخر وجه
 الاصول الثابتة عندنا وهو ابتاع منع الظن واما الاجماع المذكور
 على كفاية الظن في الدلالة اللفظية فاننا لا امنع المعاني المطابقة و
 الالتزامية التي يكون لزومها بينا سواء كان لعلاقة عقلية او عرفية
 لا يتفق معها الانشكاك وان لم يكن مستحيلا كيف ولو لم يكن مستحيلا
 فيها لا سند طريق الحكم الشرعي علينا اذا كثرت الاخبار مخالفة عن القرينة
 المفيدة للقطع بمبدأ المصنوع واما غير ما قد عوى لاجماع فيلهذا
 لها وعدم العمل بالظن فيه غير مستلزم لمحض واصلنا ان شئ من
 منع حجة الظن مدفوع بان الظن المنوع عنه هو الظن في نفس الاحكام
 الشرعية لا انها توقيفية بحيثها من الشارع واما الموضوعات فالظن فيها
 مقبولة ولذا نرى لفقهاء يوجبونها الى غير الشرع من اللغة والقرينة
 واهل الخبرة من ارباب المناجر والصانع والى القرائن العقلية في تعيين
 الجازات وقد ادعى السيد المرتضى لاجماع على قيام الظن مقام العلم
 في كل مقام يتعذر فيه العلم وهذا منه فان العلم بمبدأ الامام لا يكاد
 يحصل في موضع الا نادرا فلذا اقيم الظن مقامه سواء كان الظن رجحا
 الى الوضع او غيره كالاستفراء والتبعية فيما نحن فيه ومثل هذا
 الاستفراء هو مستند الغيوبين والخفاة في اثبات المطالب للغيبة
 والخفية ومعلوم انه لم يبلغ العلم في جميع ما قالوا لو لم يكن مقبولا
 لو لم يسقط معظم اللغة المحتاج اليها واما الشرع فلذلك لا اله الا الله
 على ذلك منها ما رواه علي بن ابي رهم في تفسيره عن ابيه عن ابن ابي عمير
 عن جابر عن ابي عبد الله قال له رجل جعلت فداك ان الله تم قال



لكم وادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون الله بعهده فان الله
يسوالوا منكم عن الله بعهده وادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون
الله بعهده وادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون الله بعهده
انكم وادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون الله بعهده
ابو عبيد بن ربيعة قال الصادق عليه السلام من شهد منكم الشهر
فليصمه قال ما فيها من شهاده فليصمه ومن سافر فلا يصمه وفيه
عنه اذا دخل شهر رمضان فله فيه شرط قال الله ثم من شهد منكم
الشهر فليصمه فليس للرجل اذا دخل شهر رمضان ان يخرج الحديث في
الكافي باسناده عن ابى ايوب عن ابى عبد الله في تفسير قوله ثم من
فعل في يومين قال انتم عليه قال فلو سكت لم يتواحد الا بعمل لكنه
قال ومن فخر فلا اتم عليه وفي تفسير العياشي عن الحسن بن زياد قال
سئل عن رجل طلق امرأته فزوجت بالمتعة اتحل لزوجها الا اذا
قال لا تحل له حتى تنكح زوجا فان طلقها فلا جناح عليهما ان يتراجعا
ان ظنا ان يقما حد وادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون الله بعهده
بما رواه الصدوق في معاني الاخبار وعنه ابى عبد الله في تفسير قوله
في قوله عز وجل في قصة ابراهيم عليه السلام ما فعله كبرهم ان كانوا
ينطقون قال ما فعله كبرهم وما كذب ابراهيم فقلت وكيف ذلك
قال لما قال ابراهيم فاسئلوه ان كانوا ينطقون فكبرهم فعملوا
لم ينطقوا فلم يفعل كبرهم شيئا فماتوا وما كذب ابراهيم ولا دله
فيه على جوارحه والمفهوم بل على جوارحه انه لا كلام فيه وبما
رواه في الفقيه باب الشقاق في الصبي عن ابن ابي عمير عن هشام بن
الحكم انه تناظر هو وبعض المخالفين في الحكمين بصفتين في المخالفين
ان الحكمين لقبولهما الحكم كانا يريدان الاصطلاح فاق هشام بل كانا

يريدان

مراد من الاصطلاح قال من أين قلت هذا قال هشام من قول الله
ان يريدوا الصلح او يوفوا الله بعهده فادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون
واحد ولم يوفوا الله بعهده فادعوا منكم من شأكم انكم لا تقولون
في هذا ايضا فان احتجاج هشام بنفي الاذن المستلزم لغير المزوج
وذلك من لوازم المنطوق وليس من المفهوم في شيء ومقتضى النفي
تجب من مسئلة عن النقص في النقص مع الامن واجابته اياه بان
صدقه تصدق الله عليكم فاقبلوا صدقته ورددت كون النجب
للكماله مفهوم الشرط على الاتمام عند الامن بل لا يتقاع القصد
وهو الخوف فيجب الاتمام لكونه العرض الاصل وبانه لما نزلت
استغفر لهم ولا تنقص لهم ان استغفر لهم سبعين مرة لم يغفر الله
لهم الا زيدا على السبعين وهو دليل انه فهم من ذلك ان حكم
الزيادة غير الاصل وليس الا لكالة المفهوم ورددت مع صحة الخبر
لاستحالة استغفار الكفار وفاقا ولا نه اعرف الناس بمجانة
الكلام وذكر السبعين مباغته في اليأس وقطع الطمع لا لفقد
العود العدد فكيف يقول مع ذلك لا زيد على السبعين ولو صح
الحمل على اظهار كمال الرافة بالامنة واستحالة قلوب الاحياء بذلك
والحق عدم خلوه هذا وما قبله عن التأييد وبان وجود الشرط لا
يستلزم وجود الشرط وظلوا لم يستلزم عدم الشرط وكان
كل شيء شرطا لغيره وهو باطل وبان كلمة ان مثلا اداة شرط باقيا
النفاذ ومعنى كونها كائنا تاتى على ان ما يفتقر بها شرط لما بعد
والشرط ما يفتقر بانقضاء الشرط لا اتفاق الاتفاق الفقهاء على
ذلك والاصل عدم النفي في كل مرة وهذا الوجهان ضعيفان

جدا ومنشاء الوم اخلاق الاصطلاح في معنى الشرط كما عرفت والتمسك
 باصالة عدم النقل لا يتبع مع القطع بالخلاف وبان التعليق على الشرط لا يمتنع
 اما ان يكون لا تنفاه الشرط عند تنفائه وهو المطلوب لوجود الشرط عند
 وجوده فيكون سببا ومنه يحصل المطابق فان حصل عدم تنفاه الاستا
 فيكونا السبب متبعا واذا اختلفت في السبب تنفاه بل كان حرجي لا تنفاه
 ما اذا اختلف الشرط الذي ليس سبب فيه نظر لانه ان اراد بالربا دخل
 في الثاني والعلة من هنا كون الشرط المعلق عليه الحكم سببا لهذا المعنى
 والسند ظاهر وان السبب بهذا المعنى غير في التعليق وفاقا لادق نقل
 على السبب لما شارك في السبب لمفان في الوجود وان اراد به المعنى العام
 فلا يصح الاستناد الى الاصل هنا اذ الخافعة ان كانت من جهة السبب فخالفة
 الاصل لا بواسطة المفهوم والا فلا اصل فيما يوافق الاصل مقارنة لكل
 موافق للاصل او مخالفة له على ان نفى سببية الغير للشرط لا ينافي في وجود
 مقته الجملة والظاهر من القائلين بالمفهوم القول بالعموم فانه
 لا فرق في مفهوم الشرط بين الشرط الصريح كان ولو الموضوعين لا فائدة
 في معنى الشرط لغة والشرط الضمني وهو الاسم لمقتضى لغة الشرط كما اذا وكم
 المجاز ان نحو من وما وغيرهما لان حجة مفهوم الشرط لما في التعليق
 والضرورة للقول بالعبث او لنقص الواضع والكل مشترك في الكل ولذا ذكر
 الفقهاء والمفسرين وائمة اللغة والادب يتمسكون بالمفهوم في
 الالفاظ الضمنية كما يستدلون به الادوات الصريحة في الشرط
 المناصية عليه بحسب الوضع واما ما ظهر من بعض كتب
 الاصول ان الخلاف في التعليق بان خاصة قال في النهاية

في عدم الفرق
 بين الشرطين
 الشرط الصريح
 والشرط الضمني

نحو

البحث السادس من ان الامر المعلق بشرط عدم عند عدمه اختلف الناس
 في الامر المعلق على الشيء بحرف هل بعدم بعد الشرط ام لا وفي سبب الامر
 بكلمة ان عدم عند عدم الشرط وفي شدة اختلف الاصويون في الامر المعلق
 على شيء مقدر بكلمة ان هل يجب عدمه عند عدم ذلك الشيء المقدر ام لا
 وفي المحصول الامر المعلق على شيء بكلمة ان عدم عند عدم ذلك الشيء والخلاف
 فيه مع القاضي في بكون اكثر المضرة والظان مستصفا الغزالي ومعه
 البصر لما قيل ان المحصول مأخوذ من المستصفا والمستصفا مأخوذ من المعتمد
 وفي زبدة الاصول الحاوي لسائل المحصول الامر والخبر المعلق عليه بان عدم
 عند عدمه والظاهر ان ما ذكره ليس تخصيصا لحل النزاع بالشرط المهور
 بان بل هو تغيير محل النزاع بما يعبر به الغالب بان ان الشرطية هي اصل
 كلام الشرط واكثرها وروا في الكلام واذا وكم المجازات انما تفيد معنى الشرط
 لضمها معناها واما الوفا في شرط صريح موضوع لا فائدة في التعليق
 ولا فرق بينهما وبين ان من هذه الجهة وان اضربا من جوارحه وعدم ذكرهم
 لما قرينة على ان ان فيما قالوه مثال وليس المراد قصر الخلاف عليها ولو
 مع ان لا يمكن ان يكون الخلاف في الشرط الصريح قرينة على ارادة التمثيل
 وكلامهم في مقام الاستدلال على المسئلة على ان محل النزاع اعم من
 التعليق بان لانهم استدلوا بان كلمة ان حرف شرط والشرط يلزم من
 عدمه لعدم وبانه ان لم يلزم من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجوده
 الوجود لانه حوازي تعليق كل شيء وبفهم من هذا وغيره ان محل النزاع اعم
 غير محض بان وكلام الحاجي والعصدي واصحاب الغالب في عام يشمل الجميع
 قال نجم الائمة واما وجب لهما كلمات الشرط لانها كلها

^{٣٣}
 فخر لضمها معنى ان التوحي للابهام فلا يستعمل في الامر المقصود
 به لا يبق مثلاً ان ضرب الثمر وطلعت فجعل العموم في تمام الشرط
 كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لا تنوع عموم ايضاً
 والشرط بعد هذه الاسماء ايضاً كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم
 وايضاً فانهم سلكوا طريق الاختصاص بتعيين هذه الكلمات العامة
 معنى ان اذا كان يطول عليهم الحكم لوقوع الواضحة ضربت ضربت ان
 ضربت زيداً ضربت وان ضربت بكر اضربت الى ما لا ينشأ من كذا
 ما وقع وسائر لغواتها الا اني الى قوله فانهم سلكوا طريق الاختصاص
 فانه يدل على ان يرجع المعنى هذه الكلمات الى معنى ان سائر لغواتها
 عنها ايتان للاختصاص مع حصول المراد وقال في معنى ان كذا الشرط
 ما يطلق عليه يلزم من وجود مضمون اوله ما في حاصره مضمون
 الثانية فالمضمون الاول ملزوم والثاني لازم ولما كان اذا مضمون
 للامر المقصود بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن مضمون
 لثاني العرض والقطع في الظاهر فام يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط
 كما ينشأ هو المفروض وجوده ولكنه لما كان يتكشف لنا الحال كثير في
 الامور التي نتوقعها فاطلوع بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوزوا
 تصغير اذا معوان كما في معنى وسائر الاسماء الجوزم حصول القائل
 اذا جئت فانك مكرم شاكراً في محبة الخاطب غير مرجح وجوده على
 عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمار ان قبل متى وسائر الجوزم
 على ما هو من حيث يوجب في اسماء الشرط ما بعد العرض عن طريقا
 ثابتاً اذ لم يوضع في الاصل زمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه
 كما وضعت اذا جاز ان يرجع العرض الاصل الذي هو معنى الشرط

الحدث

^{٣٤}
 الحدث الواقع فيها ولما اذا قلنا كان حدثاً الواقع فيه مقطوعاً بالاصل
 الوضع امر مرجح في معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضاً على شرط
 الزوال فلهذا لا تجزئه في الشرط اذ اريد معنى الشرط وكونه بمعنى متى
 ومن جهة اخرى معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخر ووقع الفعل
 بعدها ولما اكثر دخول معنى الشرط في اذا وخرج عن اصله من الوقت
 المعين جاز استعماله وان لم يكن فيها معنى ان الشرطية وذلك في الامور
 القطعية استعمالاً اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك في جملة من بعد على
 طرز الشرط والجزاء وان لم يكن ناكلاً شرطاً وجزاء كقوله اذا اجاب الله
 والفتح الى قوله فيج كما انه لما اكثر وقوع الموصول متضمناً معنى الشرط
 فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في الخبر وان لم يكن الاول
 معنى الشرط كما في قوله ثم ان الذين آمنوا المؤمنين والمؤمنات الى قولهم
 علمهم عذاب جهنم وقوله وما اقاء الله على رسوله الى قوله ذا الوجود
 لان الفتن والافانة محققا الوجود لما مضى فلا يكون فيها معنى الشرط
 الذي هو الفرض ومنه قوله ثم وما اكم من نعمه فمن الله والفاء محتمل
 هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما زائدة او الموصلة الايات المذكورة
 والجملة ان بعد ما ترتيب كلمة الشرط وجملة الشرط والجزاء وان لم يكن
 فيها معنى الشرط بل هذا الترتيب على مضمون الجملة الثانية مضمون
 الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض عمل في اذا جزائه
 مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فيسبح وان في قولك
 اذا جئت فانك مكرم ولا م الا ابتداء في قوله ثم اذا امت لسوء الخلق
 حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلها في غوما يوم الجمعة فان
 زيدا قائم واما ان يدل على ضارب للغرض الداعي لهذا الترتيب

كلامه ومقتضاه ان اذا انما يكون للشرط اذا خرجت عن وضعها الاصل
 وكانت الجملة المقررة لها مفردة غير متحققة الوقوع واما اذا كانت متحققة
 فليس للشرط وان شأجه في الصورة والظاهر حيث كان المفهوم بالشرط
 يلزم سقوطه في التحقق فكما استعملت وان يدعيها معنى ان الشرطية حصل
 لها مفهوم كما ان ما لم يكن كان خلافا لمفهومها وهذا التفصيل صحيح
 استعمال واحد متاخران اما اذا لم يقصد بها افادة التحقق في الشرط
 فيها ماث فان التحقق لا ينافي الفرض كما نقول ان كان الامر على ما افول
 وهو كما نقول فكذا وان كان كما نقول وليس كما نقول فكذا فالتحقق الامر كما
 فرضه حقيقة وح فان كان مدخولا اذ امر غير تحقق الوقوع كانت شرطية
 وضع فيها اعتبار المفهوم وان كان مفردا متحققا اذ ارادة بناء التحقق بها
 كما هو الاصل في وضعها فيكون المفهوم معها ساقطا وادارة الفرض
 مدخولا وان كان متحققا في الواقع كما هو الحال في استعمالها حيث انما
 في الاكثر استعمال الشرط في دفع ارادة المفهوم ولا يبعد في جميع الحالات
 ادل منها على التحقيق والحق يقال ان اذا موضوعه لفرض التحقيق لا
 التحقق وعلى هذا فلا اشكال في وضعها ولا في شرطيتها وان اريد بها
 معناها ولو كانت موضوعا للدلالة على تحقق الوقوع لزم ان يكون
 وضعها لذلك منافيا لفهم الشرطية منها بحسب الوضع فجعل القول
 في المسئلة وحاصل البحث ان الشرط اما مبرع او ضمنى والشرط الصريح
 هو ان لو واما اما ان فالخلاف في مفهومها ظاهر حيث كل لو فانها
 ارادة موضوعه للشرط كان وان فادعها من جهة الاستقبال والحق
 والامتناع وعدمه واما معنى الامتناع وهو الفرض المتقدر فهو كما
 قلنا

ان يدعيها معنى ان الشرطية حصل لها مفهوم كما ان ما لم يكن كان خلافا لمفهومها وهذا التفصيل صحيح استعمال واحد متاخران اما اذا لم يقصد بها افادة التحقق في الشرط فيها ماث فان التحقق لا ينافي الفرض كما نقول ان كان الامر على ما افول وهو كما نقول فكذا وان كان كما نقول وليس كما نقول فكذا فالتحقق الامر كما فرضه حقيقة وح فان كان مدخولا اذ امر غير تحقق الوقوع كانت شرطية وضع فيها اعتبار المفهوم وان كان مفردا متحققا اذ ارادة بناء التحقق بها كما هو الاصل في وضعها فيكون المفهوم معها ساقطا وادارة الفرض مدخولا وان كان متحققا في الواقع كما هو الحال في استعمالها حيث انما في الاكثر استعمال الشرط في دفع ارادة المفهوم ولا يبعد في جميع الحالات ادل منها على التحقيق والحق يقال ان اذا موضوعه لفرض التحقيق لا التحقق وعلى هذا فلا اشكال في وضعها ولا في شرطيتها وان اريد بها معناها ولو كانت موضوعا للدلالة على تحقق الوقوع لزم ان يكون وضعها لذلك منافيا لفهم الشرطية منها بحسب الوضع فجعل القول في المسئلة وحاصل البحث ان الشرط اما مبرع او ضمنى والشرط الصريح هو ان لو واما اما ان فالخلاف في مفهومها ظاهر حيث كل لو فانها ارادة موضوعه للشرط كان وان فادعها من جهة الاستقبال والحق والامتناع وعدمه واما معنى الامتناع وهو الفرض المتقدر فهو كما قلنا

قلنا

قلنا وهي بالاعلية بالوضع وما يوهبه كلام بعض الاصوليين من
 الخلاف على الشرط بان قد تقدم الكلام وان لظان فرضه في التمثل
 بما يعبر به عن الشرط غالبا وما ذكره الخاتمة من ان لا امتناع التمثل
 الاول شاهد على اعتبار المفهوم فيها ذلك اذ لا ملزوم وانما
 لازم وانقاء الملزوم لا يستلزم استقاء لازم الا اذا كان مساويا
 فلا يحقق المساواة الا اذا كان المفهوم مراداً من اللفظ اذ الفصح ان
 الاول ملزوم للثاني وجودا وعدما فمتحققة وضع لو لا امتناع الشرط
 يلزم لا امتناع الجراء لهذا التعريف بالمفهوم وان كان معتبرا في الشرط
 لكن لا دلالة فيها على استقاء الشرط فمن ثمر تدل على الامتناع
 اما اما فالمفهوم فيها كالمفهوم ان ومعنى اما زيد فمطلق ان يكون
 فزيد مطلق والمعنى ان يقع شيء في الدنيا يقع قيام زيد فلذا افاد
 الجزم بالوقوع فان حصول الجراء جعل لانما الوقوع شيء في الدنيا
 وما دامت الدنيا باقية فلا بد ان يقع فيها شيء فيصير عدم وقوع
 الانطلاق على تقدير عدم وقوع شيء فيها فيكون المفهوم مراداً الكز
 الغلب في تعليق على الحال على سبيل التعليق على الحال واما الشرطية
 فهو الاسم المضمن لمعنى ان الشرطية وهو ضربان احدهما ما يستعمل
 الوضع وهي الظروف المبينة وثانيهما كل موصول او موصوف في
 الفاء في خبره لان دخول الفاء في الخبر يدل على تضمن الموصوف في
 الشرط على ما صرح به ائمة العربية فيكون المفهوم معتبرا فان قلت قد
 الفاء انما يقتضي الايدان بالشرط حتى كان الموصول والموصوف متضمنا
 حقيقة تضمن كلمات الشرط نحو من وما معنى ان الشرطية ومن ثمر يلزم

ان يدعيها معنى ان الشرطية حصل لها مفهوم كما ان ما لم يكن كان خلافا لمفهومها وهذا التفصيل صحيح استعمال واحد متاخران اما اذا لم يقصد بها افادة التحقق في الشرط فيها ماث فان التحقق لا ينافي الفرض كما نقول ان كان الامر على ما افول وهو كما نقول فكذا وان كان كما نقول وليس كما نقول فكذا فالتحقق الامر كما فرضه حقيقة وح فان كان مدخولا اذ امر غير تحقق الوقوع كانت شرطية وضع فيها اعتبار المفهوم وان كان مفردا متحققا اذ ارادة بناء التحقق بها كما هو الاصل في وضعها فيكون المفهوم معها ساقطا وادارة الفرض مدخولا وان كان متحققا في الواقع كما هو الحال في استعمالها حيث انما في الاكثر استعمال الشرط في دفع ارادة المفهوم ولا يبعد في جميع الحالات ادل منها على التحقيق والحق يقال ان اذا موضوعه لفرض التحقيق لا التحقق وعلى هذا فلا اشكال في وضعها ولا في شرطيتها وان اريد بها معناها ولو كانت موضوعا للدلالة على تحقق الوقوع لزم ان يكون وضعها لذلك منافيا لفهم الشرطية منها بحسب الوضع فجعل القول في المسئلة وحاصل البحث ان الشرط اما مبرع او ضمنى والشرط الصريح هو ان لو واما اما ان فالخلاف في مفهومها ظاهر حيث كل لو فانها ارادة موضوعه للشرط كان وان فادعها من جهة الاستقبال والحق والامتناع وعدمه واما معنى الامتناع وهو الفرض المتقدر فهو كما قلنا

الاول

الابهام المعبر عنها بالشرط بل جاز ان يكون خاتما كما في قوله تعالى
 ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات فانه مسوق للحكاية عن جماعة حصل
 منهم الفعل وكذا لم يجز ان يعامل معاملة الكلمات المتضمنة للمعنى
 من التزام الفاء في الجواب وكون الصلة فعلا صريحا مستقبلا للمعنى
 ولذا جاز تجزئ خبره عن الفاعل مع قصد السببية نحو الذي ينبغي له
 درهم ووصله بالظرف وما في معناه مما ليس فيها صريح جار هو كثير
 بالفعل الماضي كما في الآية فاعلم ان ما ذكره النجاشي من تضمن الموصول الموصوف
 المذكور من معنى الشرط ليس محمولا على ظاهره بل فيه مسامحة حيث عجز
 عن ايدان الفاء بمعنى الشرط بتضمن الموصول والموصوف ذلك المعنى والامر
 فيه من تلك دخول الفاء على الخبر يقتضي القصد الى معنى الشرط قطعا
 فانما من ادله بالجماع النجاشي وباعتبار سبق معنى الشرط الى الفهم
 عند دخولها وهذا التقدير كاف في اعتبار المفهوم وكونه مفهوما
 شرطا ولا يحتاج فيه الى دعوى تضمن الموصوف والموصوف معنى الشرط
 حقيقة حتى يتوجه عليه ما ذكرنا فان فهم معنى الشرط من الكلام يقتضي
 انتفاء الحكم عند انتفاء ما هو شرط معط سواء كان استفادة من بواسطة
 الوضع له كما في الالفاظ الصريحة في الشرط ولما يتضمنه كما في كالمجازا
 الغير الصريحة في الشرط او باعتبار القرينة كدخول الفاء في الخبر فان
 جميع هذه الصور يشترك في الدلالة على ما هو مقصود المتكلم من الاشتراط
 غاية الامر ان الدلالة في الاولين مستندة الى الوضع وفي الاخير
 الى القرينة ومن البين ان هذا لا يؤثر في اعتبار المفهوم وعدمه
 بل يقتضي الاعتبار وفهم الاشتراط المشترك بين الاقسام وحيثما
 اريد بكون الفاعل مودعة بمعنى الشرط انها تدل على ارادة المتكلم

وان الدلالة

ان الدلالة انما جاءت من جهة الاقبال الموصول فذلك لا ينبغي ان يشك
 لان فرض كون من موصولة يقتضي ان لا يكون الشرط داخلا في مضافها
 والا لكانت شرطية لكنه لا يقدح في المطلوب لا ببناء على فهم الاشتراط
 لا على استفادته من الوضع كما استرنا اليه وان اريد به ان الفاء مشعرة
 بانادة الشرط وليست دالة عليه كما يوزن به لفظا لا يذان فهو مع كونه
 خلافه ايتهم من كلام القوم حيث جعلوا الفاء الداخلة على الخبر من
 امارات الشرط وادلت وحكموا بتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط
 عند دخولها في خبرهما وان ايدان ما بالشرط من قبل ايدان الالام الموثقة
 للقيم القسم مما يكذب الفهم السليم عند سماع اللفظ فان المتبادر من
 قول القائل من جانيك فاعلم ان تكون من موصولة هو معنى هذا
 الكلام على تقدير جعلها شرطية حتى لا يكاد يظهر الفرق ولا يقدح في
 ذلك استعمالها غير مبنية كما في الآية لان دخول الفاء انما يكون قرينة
 على ارادة الشرط مع امكانه وهو فيما اذا كان خاصا مشعرا ولا ترك
 معاملتها معاملة الكلمات الشرطية من التزام الفاء وكون الصلة
 فعلا صريحا مستقبلا للمعنى لان تلك الامور احكام لفظية لا خبرية
 ان تتبع وضع اللفظ بخلاف اعتبار المفهوم فانه من توابع المعنى
 دون اللفظ ولو سلم فلا ريب في ان دخول الفاء مما يقوى به اعتبار
 القيد ويتأكد معه الدلالة في مفهوم الوصف ولا اقل من ان ينصير
 المفهوم به متوسطا في القوة والضعف بين مفهوم الشرط والوصف
 كما يظهر بالنسبة في قول القائل الذي ياتي في درهم وقوله الذي
 ياتي في درهم فافك ترى ان دلالة الثاني على انتفاء الاستحقاق
 عند عدم الاتيان اقوى من الاول ولو كانتا ضعفتما اشتمل على

اورات

الشرط كقولنا ان يأتي احد فله درهم فالحول باعتبار
 مفهوم الوصف يقتضي اعتبار الفهم من الخلق الوصفية مع
 زيادة القول بعدم اعتباره لا يوجب النفي في الامكان تاثير الزيادة
 في الحجية ومن هذا يظهر ان خروج هذا المفهوم عن مفهوم الشرط على
 تقديره لا يقتضي عدم اعتباره وان لم نقل باعتبار مفهوم الوصف
 مع ان الاصح اعتبار مفهوم الوصف مع ان الاصح اعتبار وايضا كما
 نقرر في موضعه فلهو قربة لا يصدق في اصل الدلالة على تقديره و
 الاعتبار وان لم يكن بمثابة غيره في الوضوح فلهو قربة
 الاقوى بحجة مفهوم الصفة وبقا كما ذكرنا في الفهم الاصوليين لان
 التبادر من تعليق الامر على الوصف انتفاؤه بانتفاءه ولان الغالب
 المحاورات خصوصاً في كلام البلغاء واردة المفهوم من الاوصاف
 وقصد الاخران من القيود فيجعل عليه المشبهة والمنظون لحوقه بالاعم
 الاغلب انما اختلف الفاعلون بحجة المفهوم في عمومته المشهورة
 انه يضيد العموم بل الظاهر من كلام شارح المختصر انه لا خلاف فيه فانه
 لم ينقل في ذلك خلافاً الا من الغزالي ثم ارجع كلامه الى المناقشة
 وجعل التراجع معه واجبا الى تفسير العام ويظهر من في لف في مسئلة
 بتعبه الاسناد فيه لقول بانه لا يضيد العموم حيث قال بعد رتبة
 احتجاج الشيخ على المنع من سوء غير المأكول برتبة عار عن ابي عبد الله
 قال سئل عن ماء يشرب منه الحمام فكل ما يؤكل من الخبز يتوضؤ من سوء
 ويشرب بضعت السند وابنه على المفهوم الضعيف قال ويهيئنا
 وجه اخر ذكر انه ملخص ما افاده في كتاب استغنى الاعتبار بتحقيق
 معاني الاخبار ما لفظه اذا سلمنا كون المفهوم المذكور حجة بكفى

اللفظ في حجة مفهوم
 في فائدة
 في فائدة

في دلالة

في دلالة مخالفة المسكون عن المنطق الحكم الثابت المنطق الوضو
 يسور ما يؤكل من اللحم والشربة وهو لا يدل على ان كل ما يؤكل من اللحم يسور
 من سوء ولا يشرب بل جازا قسامة الى قسمين احدهما يجوز الوضوء
 والمشي به والاخر لا يجوز فان الاقسام حكمها كيف وعن ثوبان
 فان ما لا يؤكل من اللحم من الكلب والخنزير ولا يجوز الوضوء به ولا
 شربه لا يقرأ اذا ساروا وحدهم في المسكون المنطق الحكم لا تنقث
 دلالة المفهوم ونحن انما استدلنا بالحدث على تقديره لاننا نقول
 لا نسلم انتفاء الدلالة لحصول التناقض بين المنطوق والكلمة المسكوة
 عنه انما هي كلامه وقال الفاضل المحقق الشيخ حسن طاب ثراه في ام
 بعد نقل هذا الكلام وعندنا في هذا انظر لان فرض حجة المفهوم يقتضي
 كون الحكم الثابت للمنطوق منفياً عن غير محل المنطق والمعنى بالمنطوق
 في مفهوم الشرط والوصف ما يحقق فيه القيد المحترق طاب ثراه
 مما جعل متعلقاً له وبغير محل المنطق ما ينفى عنه القيد من ذلك المعلق
 ولا يخفى ان متعلق القيد هنا هو قوله كل ما يؤكل من اللحم والشربة والقيد
 المحترق وصفاً هو كونه ما كوال اللحم فالمنطوق هو ما كوال اللحم من كونه
 والحكم الثابت له هو جواز الوضوء من سوءه والشرب وغير محل
 المنطق ما اشقي عنه الوصف وهو عبارة عن غيره ما كوال اللحم من كونه
 وانتفاء الحكم الثابت للمنطوق يقتضي ثبوت المنع لانه لا يلزم لرفع
 الجواز وذلك واضح وان قدر عرض اشتباه فليوضح بالنظر الى
 مثالة المشهور الذي اشار اليه الشيخ في اعنى قوله في سائمة الغنم
 زكوة فانه على تقدير اعتبار المفهوم فيبطل على نفي الوجوب في مطلق
 الغنم المعلوفة بلا اشكال ووجهه بقرب ما ذكرناه ان الثعلب

في الغنم

في الغنم للعصوم وهو متعلق القيد اعني وصف الصوم والمنطوق
 هو السائم من جميع الغنم وهو وجوب الزكوة فاذا فرضنا دلالة
 الوصف على النفي من غير محله كان مقتضاه منافي للوجوب عما انشأ عنه
 الوصف من جميع الغنم وذلك ثبوت نقيضه الذي هو الحلف فيل
 على النفي عن كل معلوق من الغنم هذا كلامه وقية نظره ان الدلالة
 لعصوم المفهوم انما يدعي ان اللازم للقول بحجية هو اقتضائه نفي
 الحكم الثابت للمنطوق عن غير محل النطق على وجه الجمع الاحكام الكل
 فلا ينافي الايجاب الجزئي وهو صريح كلامه من حيث قال وهو يدل
 على ان كل ما يؤكل لا يتوضؤ من سورة ولا تشرب بل جازا فقامت
 قسمين فما ذكره من ان فرض حجية المفهوم يقتضي كون الحكم الثابت
 للمنطوق متفيا عن غير محل النطق اراد به السلب الكلي وهو مجموع
 وهو عين النزاع والافهم لكن لا يجدي نفعنا مع ان المنطوق والمفهوم
 من اقسام الدلالة كما صرح به شارح المختصر وغيره وانما سميت
 بذلك نظر الى موضوع الحكم فان كان مذكورا كان دلالة اللفظ
 على حكمه منطوقا سواء ذكر الحكم ونطق به او لا والا كان مفهوما
 كان وعلى هذا فالمنطوق في المفروض هو دلالة اللفظ على حيوان
 الوضوء والشرب عن سور المأكول اللحم لا موضوع الحكم اعني ما كـ
 اللحم من الحيوان وكذا المفهوم هو دلالة النفي على المنع من سور غير المأكول
 من الحيوان وكذا المفهوم هو دلالة النفي على المنع وان جعلنا المنطوق
 والمفهوم وصفين للحكم كما يظن من كلام ابن الحاجب كان المنطوق والمفهوم
 ههنا نفس الحكمين لا موضوعهما والبيان ان ما ذكره من
 الاحتجاج

وانما
 الدلالة
 على
 النفي

الاحتجاج على حجة المفهوم على تقدير تسليم دلالة النفي على عموم
 فان المتبادر من قول القائل اعطيتك درهمان انك اكرهك هو عدم
 تحقق الاعطاء عند عدم تحقق الاكره الذي هو شرطه لم يكن الشرط
 مدخلية في الحكم فليزح اللفظ والجبث المنقيا اذ كان الغناء الاشرار
 يحصل على تقدير موافقة المسكوت عنه لجميع افراد المنطوق فكيف
 على فرض الموافقة في الجملة بالنسبة الى البعض الموافق فاما
 النفي في العبادات يقتضي النفي عن عدم اجزاء المنهي عنها فيها
 وعدم حصول الامتثال به وهذا مما لا يبي فيه بل يظهر من بعضهم
 انه مجمع عليه واما غير العبادات كالمعاملات والايقاعات فتقتضي
 النفي لفسا بمعنى عدم استتباع الاثر لاختلاف شديد واقوال
 شتى والذي خاره من اكثر المتأخرين من اصحابنا ومن العامة
 عدم الدلالة لمطابقا الى مدلول النفي هو التحريم وانه لا منافاة
 بينه وبين استتباع الاثر ولذا جاز الصريح من شارح بالتحريم
 المحرم بمعنى ترتيب اثره عليه على تقدير حصوله من دون تناقض وهذا
 واضح بالقياس الى مدلول الصيغة ولفظ التحريم بحسب اللغة ومقتضاه
 انتفاء الدلالة على الفسا لغة فقط لا مطا كما هو لفظ والذي يقوى
 في نفس ان النفي يدل على الفسا شرعا كما اختاره السيد والشيخ و
 كثير من الاصوليين بشرط ان يكون تعلقه بالمنهي عنه بعينه كبيع
 الميتة والخمر وكما هو المحرم او وصفه اللازم كبيع الملازمة والمناذرة
 وكما هو الشار اذا كان لا مخرج عنه مفارقا بابه كالبيع وقت
 النداء وفيج الغاصب فانه لا يقتضي الفسا وقد صرح الشهيد طاب
 في قواعد هذا التفصيل واختاره المحقق الشيخ علي في شرح القواعد

فان النفي
 العبادات يقتضي
 الفسا

وكلام

وكلام الضمائم في كتب الفروع يعطى ذلك فانهم كثيرا ما يجعلون
الفساد في المعاملات بتوجيه النهي الى اركان المعاملة ويغفرون
بين ذلك وبين تعلفه بامر خارج كما في البيع وقت النداء وحزبه
الى التفصيل الذي قلناه وقد حكى القول بربايعه عن الشافعي من
العامة واكثر اصحابه واختاره الفخر الرازي في الامدعي الاحكام
والايضاً في المناهج ودعي الامدعي لاجماع علماء الفقه اذا كان
النهي امر خارج ومقتضى ذلك ان يطلق القول بالفساد شرعا في
كلام بعض الاصوليين بحول على ما عدنا ذلك الصورة فيرجع الى ما
ذكر من التفصيل ايضاً والدليل عليه وجهان الاول ان العلماء في جميع الامور
لم يزلوا يستدلون بالنهي في ابواب الجوع والافاقة والايقاعات
وغيرها على فساد النهي عنه من غير توقف كما يعلم بالشرع وليس كان
باعتبار كون الفساد له ولا لصيغة النهي لغيره كما عرفت من انها حجة
اللغة انما يفيد مجرد التحريم ولا علاقة بينه وبين الفساد بمعنى عدم
استنباع الاثر فحين ان يكون لفظها في عرف الشرع الى ما يتغير
الفساد او يستلزمه لا نفى بالدلالة الشرعية الا هذا وحده
الحكم بالنهي عنه لعينه او وصفه لا يثبت لان التمسك بالنهي على الوجه
الوجه المذكور انما وقع فيها دون النهي عنه لوصفه الفارق فان
الاكثر ذهبوا الى صحة المعاملة فيه ولم يحكموا بفسادها الا جلا
كما في البيع وقت النداء وما شاكله من المعاملات المحرمان المعتر
بالاسباب الخارجية ولا يلزم من دلالته النهي على الفساد في القسم
الاول دلالة عليه هذا القسم ايضاً والمراد بالدلالة النهي المتعلق
بما هو من قبل الاول دون مطلق النهي ودلالة النهي على ما

ما يقتضيه الفساد بمعنى انه يدل بحسب اللغة على ما يقتضيه الفساد
واو كان متعلقاً بعبارة وليس معنى كالدلالة عليه انه نفس مدلوله اللغوي
او ما خوذ فيه والا لزم ان يكون دالاً عليه لغة في المعاملات ايضاً
ولم يعقل التفصيل والفرق بين اقسام النهي عنه من جهة زمان
تعلق النهي بالنهي عنه لا يقتضي تغير معنى النهي وكذا القول
في دلالته النهي على الفساد شرعاً فانه ليس المراد انه مدلول لصيغة
النهي بحسب الشرع او دخل فيه حتى يلزم اطلاق الدلالة في جميع الاقسام
كيف لو كان كذلك لزم امتناع النهي عما لا يحسن له كالتزاور بين
المحرر وغيرهما فان الحكم بالفساد انما يصح فيما له حجة صحيحة بالنظر الى اصل
الطبيعة كالمعاملات والايقاعات واما ما لا يحسن له كمن ظن ان
فيه الحكم بالفساد بوجه وبالحجة فليس المراد من الدلالة في قولهم النهي
يدل على الفساد ان معنى الفساد يتبادر من نفس الصيغة ويفهم منها
عند الاطلاق كالتحريم على ما يوهبه ظاهراً بل المراد ان الفساد
من اللوازم العقلية لمدلول النهي بشرط تعلقه بامر مخصوص كالعبادة
مثلاً او انه مدلول للنهي المتعلق بالامر الخاص باعتبار وصفه له
بخصوصه والدلالة في العبادات بالمعنى الاول فان الفساد فيها
من لوازم معنى النهي لغة اعني التحريم وليس مدلولاً للنهي الخاص
المتعلق بالعبادة للمقطع بانتفاء الوضع بهذا الوجه لغة وفي
غيرها يحتمل المعنيين فان استدلال الفقهاء بالنهي فيه يمكن
ان يكون لغوية استعمال النهي المتعلق بالامر المخصوص في
الفساد شرعاً فانه من غير قرينة او لوضعه في شرع لما يستلزم
الفساد عقلاً لا شرعاً المتعلق كما في العبادات وهذا بعيد الاظهر

الاول في بيان ان المراد بالدلالة شرعية ان ثبت بالدلالة الشرعية
 ان المنهج في سبيل ما يدعى دالة النهي على الفسخ افكشافه
 بوجوه وان لم يكن مقتضاه ولا يثبت بعده لان مقتضى الفسخ
 على هذا التقدير هو الدليل الدال عليه ومن النهي مع ان الفسخ
 في جميع المسائل انما يتبدلون به من دون اشارة الى امر اخر و
 ما هو مناط الاستدلال بالنسبة الى دليل كما ترى واعرض
 على الدليل بوجوه الاول انه لا حاجة في قول العلماء ما لم يبلغ حد
 الاجماع ومعلوم انتفاءه في محل النزاع اذ الخلاف والتاخر فيه
 ظاهر جلي وجوابه ان قول العلماء هي هنا حجة وان لم يبلغ حد الاجماع
 فان المسئلة من موضوع الاحكام وهي مما يكفي بمطلق الظن
 اجماعا ولا يرتفع حصول الظن القوي من قول الفقهاء وان لم يقل
 بالعلم ولا اقل من ان يكون كالظنون الضعيفة احصائه من اقوال
 اهل اللغة فكلما جاز القول بعلما في اثبات الوضع اللغوي فكلنا
 يجوز القول بعلما في اقوال العلماء في الوضع الشرعي نعم لو كان المقصود
 من الدلالة الشرعية بيان قاعدة شرعية هي ان كل منهي عنه كانت
 المسئلة من مسائل الاحكام وتوقف الاحتجاج فيها بقول العلماء
 على بلوغ حد الاجماع لكن قد عرفنا ان ذلك غير محل النزاع اذ الكلام
 في دالة النهي على الفسخ في استفادته من دليل اخر على ان الذي
 يظهر من تتبع الاحتجاج بالنهي على الفساد كان شائعا معروفا
 عند القدماء بل في عصر الصحابة ورواية الاخبار وقد صدقت نقله
 الفقهاء من العامة والخاصة في كتب الخلاف والاستدلال و
 يشهد له انما نرى بهم يحكمون بالفسخ في كثير من المعاملات المحترمة
 من الامور

من الامور والبيع ونحوها مما ثبت في المشرع صحة مع انتفاء ما يصلح
 الاستناد من اية او رواية او غيرها من الادلة سوى النهي المطلق بتلك
 المعاملة فان الظاهر المستند في حكمهم بالفسخ ومنه في اخر الاحتمال
 خفاء الدلالة مع المباعدة في الفحص وعدم وصولها اليها مع كثرة تلك
 المسائل وعموم الحاجة الى اكثاف بعيد جدا بل يمنع عادة والقول بان
 مستندهم في ذلك الاجماع او الضرورة ظاهرا اذ الكلام في دليل
 المجعدين ولا يثبت من غير الاجماع والضرورة لنا اخرها عنه بحسب
 والوجود فحين ان يكون دليلهم في تلك المسائل هو النهي وبالمجمل
 فادعاء الاجماع في المسئلة غير بعيد عن الصواب وكفى بذلك قول الامام
 ان علماء الامم في جميع الاعصا لم يزلوا يستدلون بالنهي على
 الفسخ مع ان الاستدلال بهذا الوجه منقول عن جماعة من الفقهاء الكبار
 لا ائمة عليهم السلام او المقاربين لهم ودعوى الاجماع من هؤلاء ضعيفة
 اشتهار الاستدلال بالنهي على الفسخ عند السلف غاية الاشهاد
 وهو لا يفتك بحسب العادة عن بلوغ حد الاجماع كما هو المطلوب لا يفتك
 ذلك ما ذكر من ان النزاع في دالة النهي على الفسخ ظاهر جلي فان قيل ان
 المسائل الاجماعية صارت باعتبار من هو الشبهة عملا للتاخر في النزاع
 كجبهة خبر الواحد ووجود الفاظ العموم وكون الامر للوجوب والنهي
 للتحريم وغيرها من المسائل فانما تعلم قطعا ان العلماء في جميع الاعصا
 كانوا يستدلون باخبار الاحاد في مسائل الفروع ويحتجون بها على
 خصوصهم علماء من زمانهم باحسان الامن التبع مع اشتهار الخلاف في
 جبهة خبر الواحد حتى ان السيد المرتضى ادعى ان بطلان من فرضه من
 المذهب كطلان القياس وكذا تعلم ان مدار العلماء في كثير من

المسائل على التمسك بمثل كل وجميع والجمع المحل والتمسك في مسائل الفقه
 على اربعة العموم مع هذا القرائن مع ان جماعة من الاسويين ادعوا
 ان تلك الالفاظ حقايق في الخصوص ومشاركة بين العموم والخصوص
 وكذا الامر في الامر والنهي وغيرها والسبب وقوع الخلاف في تلك
 المسائل مع كونها اجماعية ان الاجماع فيها نظري يتوقف الاطلاع عليه
 على مزيد بحث وتبع لطريقة السلف وتصح لا تارهم فلا يحصل مع
 هذا الالة او اهما لا النظر فيقع الخلاف كما في سائر المسائل النظرية
 مع انه لو كان ضروريا لم يمتنع معه التراجع ايضا فان سبق التهمة الى
 الذهن يمنع من حصول العلم بالضرر وتراوى من وقوع الخلاف في كثير
 منها كما هو مפור في محله الثاني ان كلام العلماء في النهي عن العا
 مضطرب فانهم كما يستدلون بالنهي على الفساد في المعاملات فكلما
 ما يصرحون بعدم افضاء النهي في المعاملة الفساد وليس التمسك
 باحد الكلامين اولى من التمسك بالآخر وجواب بل ان المصريح بعدم
 الافضاء ان كان ممن ربح ذلك واختار فصرح به في جزئيات
 القروع كخلافه في الاصول لا يقدح في الاجماع ولا يقتضي التناقص
 والاضطراب ليس بصرح بعدم افضاء النهي لفساد جزئيات
 القروع كخلافه في الاصول لا يقدح في الاجماع ولا يقتضي التناقص
 والاضطراب ليس بصرح بعدم افضاء النهي لفساد جزئيات
 المسائل الا كصرح الثاني بحجة اجار الاحاد مثلا بعدم الاعتبار
 والحجة في المسائل المبينة عليها وان لا يوجب الزيادة في ذكر من الاجماع
 على حجة اجار الاحاد فكذا المصريح به هنا على انك قد عرفت ان المسئلة
 من قبيل الموضوعات وان الاستدلال بقول العلماء فيها لا يتوقف

على بل

على بلوغ حد الاجماع فحكم البعض بالاقضاء والالالة كما في المطلوب
 وان صرح بعضهم بعدم تقديم قول الملبث في المسائل الوضعية
 مع الكافيه فان غاية ما يدعيه الثاني غالباً عدم الاطلاع بعد التبع
 ولا ينبغي ان لا يقتضي لعدم فلا يعارض دعوى الوحيد ان اعتدلتا
 من الوجود على تقدير الصحة وان كان المصريح بعدم الافضاء من حيث
 الى ان النهي في المعاملات يقتضي الفساد فصرح بعدم في بعض
 المسائل دليل واضح على انه لا يقول بالفساد مطاوان مذهبه في ذلك
 هو التفصيل اذ توهم التناقص والاضطراب في كلام الجع الغفير من علماء
 الاعلام مع تشعب المسائل وانتشارها ووضوح الاصل واشتهار
 ما ياتي عنه الطبع السليم وليس كل كلاماتهم على التناقص والاضطراب
 اولى من الجملة على اختيار التفصيل فيجب التحمل عليه بحافظة على الصحة
 مهما امكن وهذا من جملة التواهد على ان مذهب الفقهاء فساد
 المنهي عنه بعينه او وصفه للان خاصة كما اشرنا اليه فانا بعد التبع
 التام انما وجدناهم يحكمون بالصحة او عدم افضاء الفساد في المنهي
 عنه لوصفه لمعارض دون غيره وان ناقش فيه جماعة من المتأخرين
 بعد تسليم مطلب الفقهاء في مسائل المستدل عليها بالنهي غالباً
 للاجماع يمنع دلالة النهي على الفساد في المعاملات ولو في المنهي عنه
 بعينه غفلة عن حقيقة فانهم انما ذهبوا الى الفساد في تلك المسائل
 لاجل النهي فالاعتماد على الاجماع فيها اعتماد على دلالة النهي حقيقة
 قد بر وأيضاً قد عرفت ان كلام الفقهاء في كتب الاستدلال يعطى
 ان مذهبهم في المسئلة هو التفصيل الذي قلناه وحيث عللوا الفساد
 في كثير من المعاملات بتوجيه النهي الى اركان المعاملة وقروا بطلانه

وبين

وبين تعلقه بامر خارج عنها فان ذلك كالصريح فيما ذكرنا من الفضل
 على ان ترك البيان في كلامهم يقتضي ارادة المعهود في كتب الاصول
 ولم ينقل احد من الاصوليين تفصيلا في المسئلة غير ما ذكرنا من الجمل
 عليه فلو اراد غيره لوجب البيان وهو مشغف وتزبدل كلامهم على
 اصل غير معروف في الاصول ولا مبين في كتب الفروع بعيد جذا بل
 مقطوع بفساده الثالث ان استدلال الفقهاء بالنهي انما هو فيما
 يكون مقتضى الصحة مقصودا على مورد الحل كما في احل الله البيع فان
 حلية البيع الذي هو عبارة عن المعاملة النافذة للملك على الوجه
 المعهود عادة انما يقتضي صحة فيما لم يرد فيه دليل التحريم او منع وث
 يتحقق الحل باعتبار المضابفة وبين التحريم وجوب بناء العام
 الخاص وينتفي محل الدلالة على الصحة قطعا واللازم منه فساد البيوع
 المحرمة للاصل السالم عن معارضة دليل الصحة فان الصحة حكم شرعي
 يتوقف ثبوته على ورود النص من الشارع فبانقضاء لزوم البقاء
 على الحكم السابق على البيع وانقضاء النافذة فيه بمقتضى الاستصحاب
 ولا نفي بالفساد الا ذلك وكما الكلام في غير البيع من العقوبات
 الا بقاءات التي لا يعم ادلة صحتها الا ذلك وكذا الكلام في غير
 موارد التحريم فان النهي فيها دليل الفساد الكثرة عن فساد دليل الصحة
 المقتضى للفساد لان الفساد مدلول صيغة النهي لغة او شرعا ولذا
 ترميهم بحكمون بالصحة اقا كان دليلها عامامتنا ولا صورة التحريم
 ايضا كما في ذبح الغاصب لعموم ما يدل على اباحة المذكي اعني قوله
 الاما ذكيتم وقوله فلا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ووطي الحائض
 فان دليل لزوم المهر كمال وهو قوله نعم فان طلقتموهن من قبل ان

عمرهن

عمرهن نصف ما فرضتم وكذا دليل الحق الولد وهو قوله الولد
 للفراس لا يحقر والوطي المحلل وبهذا يندفع التناقض المشهور في كلام
 الفقهاء حيث انهم قاطبة يحكمون بصحة النهي عنه واخرى بفساد كلامهم
 انما يحكمون بالصحة مع عموم دليلها وتناول المحرم وبالفاسد مع
 بالحل فلا تناقض في الجوارعين من وجوه الاول ان ظاهر احتجاج الفقهاء
 بالنهي في المسائل المستندة في النهي نفسه كما في استدلالهم
 به على فساد العبادات واحتجاجهم بالامر والنهي على الوجوب والتحريم
 بل التمسك بالالفاظ مطلقا فان الظاهر الاحتجاج فيها بقول المستدل
 على دلالتها بنفسها لا باعتبار اعتبارها بمقتضى ثبوت المدعى ثم ان
 نكروا الاحتجاج بالنهي في كلامهم واشتهار فيما بينهم مع عدم
 لما يصرح عن ارادة الظاهر منه ما يقتضي ارادته ان لو كان المراد
 غيره لوجب البيان لتوفر الدلالة على شدة الحاجة الى الاستدلال المذكور
 باعتبار كثرة فروعه وانقطاع كثير من المسائل اليه ولم نجد ذلك
 في كتب الفقهاء والاستدلال عينا ولا اثرا واهمال المعنى المراد من مثل
 هذا الاصل المذكور في كلامهم مع صراحة عن ظاهره بعيد جدا وايضا
 فان البناء على فساد دليل الصحة انما يستقيم مع ادلتها وبيان مورد
 الحل وان عدم وجوب دليل الصحة يقتضي الفساد وتمام الفساد
 بذلك لا يتم مع تطرق المنع الى شيء مما ذكرنا فلو كان مرادهم من الاحتجاج
 بالنهي تمسكهم به نظر الى الاعتبار المذكور وكان الواجب ان يفتوا
 على مقدمات الدليل وان يتعرضوا لبيانها واثباتها في المسائل
 التي استدلووا فيها بالنهي على الفساد ولم نجد احدا منهم تعرض لذلك
 ثبوته من ذلك على كثرة المسائل المستدل بالنهي فسادا عن بيانها

ومن

ومن العلوم انها ليست اموراً خفية حتى يقال امرها على الظهور
 كيف لما بين النهي الجامع لدليل الصحة والنهي المتعارف لغيره
 الخفاء كما سيظهر لك وجهه والحاصل ان النهي على المعاملة اذا انضم
 الى قسمين قسم جامع لدليل الصحة وقسم اخر متعارف فلا يصح التمسك بما
 انتهى الوارد في معاملة على فسادها حتى يبين ان من القسم الثاني
 وبما انه انما يحصل بما ذكرناه من حصص اوله الصحة وبيان انها لا تعم
 المعاملة المحرمة وان فقد دليل صحها يقتضي فسادها وحيث ان
 ذلك كله مفقود في كلام الفقهاء مع ظهور الحاجة اليه على تقدير
 ارادة المعنى الذي ذكره فلا يصح على احتجاجهم بالنهي عليه وادفع
 الناقض الموقوف في كلامهم لا يخصر وجهي البناء على ذلك لا مكا
 التقصى عنه بما قلناه من الفرق بين اقسام المنهي عنه كما عرفت مفصلاً
 فان قلت استدل الالفقهاء بالنهي على الفسا انما يقتضي كون
 المنهي عنه فاسداً واما ان فساد لا اجل دلالة المنهي فلم يعلم
 من ذلك وتوضيحه ان قولهم البيع فاسد مثلاً انتهى النبي اشارة
 الى صغري الدليل وهي ان البيع منهى عنه والكبرى المطلوبة المدعى
 عليها بالصغري والنتيجة هي ان المنهي عنه فاسد ولا دلالة فيها
 على تعيين وجه الفساد في المنهي عنه فكما يحتمل ان يكون الوجه دلالة
 المنهي فكذلك يحتمل ان يكون شيئاً اخر كفقده دليل الصحة مثلاً فلا يصح
 التمسك باحتجاج الفقهاء بالنهي على الفساد في دعوى دلالته عليه
 لانه اعم منها قلت الصغري اشارة اليها بقولهم فاسد انتهى النبي
 هي ان فساد البيع مدلولاً للنهي كما في قولهم حرام للنهي فان معناه
 ان المحرمة مدلوله والكبرى المطلوبة في هذا الاستدلال وتطابره

شيء واحد وهو ان مدلول خطاب الشرع بما يجب القول به والتمسك
 ان الاحتجاج بالنهي على الفسا من قبل الاستدلال بالامر والنهي
 وسائر الالفاظ والظواهر كما اشرنا اليه استناداً للمستدل بها الى
 دلالة اللفظ نفسه دون امر اخر فكما ان معنى قولهم فاسد للنهي يمكن
 ارجاعه الى القياس الذي لا يقتضي تعيين العلة فكذلك قولهم واجب
 للامر وحرام للنهي والفرق بين المقامين تحكم صرف والقول بنفي
 انقضاء الدلالة اللفظية في احتجاجهم بالنهي على الفسا وتطابقه
 باسرها كما ترون بينة على ان رجوع القياس الى ما ذكر يقتضي فساد
 على تقدير ان يكون علة الحكم فقد دليل الصحة وان صح في غيره لان
 النهي صغري لا يقيد فيه بمصادقته وفي الكبرى مقيد به
 على ذلك التقدير فلا يتركروا الا وسطاً في القياس فان قلت هذا
 وارد على القول بالتفصيل في اقسام المنهي عنه ايضاً فان انتهى انما
 يقتضي الفساد على تقدير تعلقه بالمنهي عنه ليعنه وصفه
 اللازم مع انتفاء التقييد بنفي كلامهم قلت انتفاء التقييد بنفي
 قولهم فاسد انتهى النبي اشارة الى ان النهي الخاص الوارد في المسئلة
 والمفروض تعلقه بالمنهي عنه ليعنه وصفه اللازم مع ان التقييد
 باعتبار المنهي عنه مشهور عند اصوليين ملحوظ في اطلاق
 الفقهاء فلا يبعد تنبيل كلامهم عليه بخلاف التقييد بفقده دليل الصحة
 فانه ليس من تقييدات المسئلة الاصولية ولا مما تفرضه الفقهاء
 في الكتب الفقهية فكل الاطلاقات مما لا شاهد له الاصل الثاني ان
 دليل صحة المعاملات المحكومة عليها بالفسا غير مخصص بما يخص بالحلل
 عندهم فان قوله نعم او فوا بالعقود يدل على صحة العقود باسرها لكونه

جما على اللام وهو حقيقة في العموم ولا يحقق بالعقود المحللة نظر
 الى الحكم بالوفاء فيها على ما ذكره بعض المحققين لان تحرير العقد على
 القول بعدم انقضاء النهي الفسخ لا يقتضي عدم وجوب الوفاء اذ لو
 انقضاء فاما ان يكون لتقيد لزوم العقد المحرم او لتقيد صحة الملتزم
 لزومه وكلاهما باطل اما الاول فلا يتفق على ان تحرير العقد لا
 يقتضي عدم لزومه مع بقاء الصحة واما الثاني فلا انه انما يصح على القول
 باقضاء النهي الفسخ والمفروض خلافه وقوله نعم الا ان تكون تجارة
 عن تراض منكم يدل على صحة التجارة الناشئة عن رضا المتعاملين
 محللة كانت ام محرمة اما ان التجارة تتم المحرمة فظاهر واما دلالة الآية
 على الصحة فلان التجارة اسم للبيع والمعاملة المأخوذة فيها المعافاة
 مطاوع طريق الاكتساب المتناول للمعارضة فيه وعلى التقديرين
 فالملك معتبر فيها بل مأخوذ في حقيقتها اولا لان المراد من الاكل وقوله
 نعم ولا تأكلوا اموالكم مطلق التصرف في المال كما صرح به المفسرون
 وشهدت به القرين الحالية وتوابع التصرف فيه اذا كان تجارة
 مطاوع ولو بعد طلب المالك اذ في منعه يستلزم الصحة قطعا وبما في
 الاباحة المحضة ولا نه لولا الصحة لم يحجز الاكل منه مطاوعا على تقدير
 المعاملة مقبوضا بالعقد الفاسد وظاهر الاصحاب الاتفاق على انه
 مضمون على القابض والاباحة انما تجدي لو تجرست عن العقد كما
 مع انضمامه فهي مقيدة بالجهة الخاصة المفروضة بالاتفاق لا ريب
 ان المقيد يقتضي انقضاء قيده ويدل صحة المعاملات مطاوع
 يتناول المحرم منها من طريق السنة اخبار كثيرة نحو ما ورد في قولهم
 عليه السلام انما يحلل الكلام ويحرم الكلام وقولهم المسلمون عند رءوسهم

قوله

وقولهم كل ما افترق الرجل به لرزقة فهو حلال وقولهم في اخبار البلوغ ان
 الصبي اذا بلغ رشده جاز له كل شيء الا ان يكون مبيعها او ضعيفا وكذا
 في الجارية وقولهم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقولهم انما عبدان قال
 مسلما اقاله الله عشرة يوم الفضة الى غير ذلك من الروايات المنقولة في
 ابواب العقود والايضاها ان بما يطلع عليه بالسلب قال السيد الفاضل
 طاب ثراه في مسئلة البيع وقت النداء بعد ان على عن الاكثر القول
 بصحة العقد واخرجهم بعموم ما دل على وجوب الوفاء بالعقد وقال
 الشيخ في طرقت وابن الجنيذ بعدم الانقضاء ومالا الى شيخنا المعتمد
 اما لان النهي في المعاملات يقتضي الفساد كما ذكره الشيخ اولا لان العقد
 المحرم لم يثبت كونه سببا كما ادعاه شيخنا قال ولا يمكن الاستدلال
 على سببته بقوله نعم واحل الله البيع لانه محرم كما هو المفروض ولا
 بالاجماع لان ذلك محل الخلاف قال والجواب منع المخبر فان قوله نعم
 الا ان تكون تجارة عن تراض منكم يتناولها وكذا قوله نعم البيعان بالخيار
 ما لم يتفرقا وغير ذلك من الاخبار والكثيرة تشبه قطعا الثالثة انه
 لو كان احتجاجهم بالنهي لاقتضاء سببية المحرم كما ادعاه المعاصرون
 القول بفساد كل محرم من العقود التي يدعى توفيقها على الحلية كالبيع
 والتكاح مثلا ان الاكثر على الاشتداد في كثير منها كالبيع وقت النداء
 وعقد الفسخ والغايب والمكره وتكاح العبد بدون اذن المولى
 وغير ذلك من البيوع والانكحة المنتهى عنها غيرها وكون النهي
 فيها الام خارج لا يقتضي تناول ادلة الصحة المفروضة اختصاصها
 بالعقود المحللة للقطع بتجريم تلك العقود غاية الامر استناده الى
 الجهة الخارجية والتحريم كما يكون ذاتيا ثابتا بالحرمة بمقتضى ذاته او وصفه

اللام

اللازم يكون بالوجوه والاعتبارات الخارجية كما حقق في محله في
 الثاني الاخبار وهي كثيرة منها ما رواه ثقة الاسلام الكليني
 في الكافي وشيخ الطائفة في بيت في الحسن بن ابراهيم بن هاشم بن
 محمد بن الصدوق فيمن لا يحضره الفقيه في الموثق بعد الله بن بكر
 عن زرارة عن ابي جعفر قال سئل عن مملوك تزوج بغير اذن
 سيده فقال الى سيده ان شاء اجازته وان شاء فارق بينهما
 قلت اصلحك الله ان الحكم بن عتيبة وابراهيم النخعي واصحابهما
 يقولون ان اصل النكاح فاسد ولا يجل له اجازة السيد فقال
 ابو جعفر انه لم يعص الله بل عصى سيده فاذا اجازته فهو له جائز
 وما رواه الكليني في الصدوق بطريق في موسى بن بكر عن زرارة
 عن ابي جعفر قال سئل عن رجل تزوج عبده بغير اذنه فدخل
 ثم اطلع على ذلك مولاه انتاء فارق بينهما والنتاء اجازة نكاحه فلما
 فزع على كاحهما الاول فقلت لابي جعفر فانه في اصل النكاح كان
 عاصيا فاق ابو جعفر انما الى شيئا حلالا وليس يعاص الله وانما
 عصى سيده ولم يعص الله ان ذلك ليس كيانا نه ما حرم الله عليه
 من نكاح في عدة واشباهه وما رواه في الكافي في الحسن بن ابراهيم بن هاشم
 ومحمد بن اسمعيل عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله في مملوك
 تزوج بغير اذن مولاه اعاج الله قال عاصي لولاه قلت حرامه وقال
 ما اذع ان حرامه قل له ان لا يفعل الا باذن مولاه وجه الاستدلال
 بهذه الروايات انها دللت على ان عصى الله في النكاح الذي هو
 من قبيل المعاملات يقتضي فسادا وان نكاح العبد الغير المالك
 انما لم يفسد لانه لم يعص الله به وانما عصى سيده وهذا يجعل
 فان اجازته نكاحهما

اولا وان عصى في نكاح المملوك بغير اذن مولاه خرج معصيته
 له فمع اجازته لم يفسد النكاح ولا يكون عاصيا له فلا يكون الله
 وتوضيحه ان معصية المملوك قد يكون باعتبار مخالفة امر الله سبحانه
 فظن دون سيده كما لو فعل شيئا من المحرمات باذن المالك فانه
 يعصى الله بفعله ذلك ولم يعص سيده وانما يستحق العقوبة من
 دون سيده واذن السيد في هذا القسم واجازته لا تثير لها في
 الرخصة فيه من قبل الله وذلك واضح وقد يكون مخالفة امر الله
 سيده معا كما لو فعل محرما لم ياذن له سيده فانه عاصي له
 مستوجب للعقوبة فلهما عليه وقد تكون بواسطة معصية السيد
 كما لو فعل مباحا لم ياذن له سيده فان عصى العبد فيه موكول
 الى سيده فان لم يحز له الفعل ولم ير من مباحا فعل فهو عاصي لسيده
 والله ايضا بواسطة معصية له فان الفعل وان كان مباحا بالاصل
 الا انه قد صار له موكولا عنه محرما بالعارض وان اجازته
 لم يعص سيده ولم يعص الله ايضا لانه انما فعل شيئا مباحا بالاصل
 وبالعارض فلا يعصى به قطعا ونكاح العبد من دون اذن سيده
 من هذا القبيل فانه في الاصل مباح له وانما كان معصية لكونه عاصيا
 للمولى ظاهرا من حيث تعقبه لاجازة منه تبين انه لم يكن عاصيا
 له فلا يكون عاصيا لله ايضا وعلى هذا الوجه يكون قوله عصى سيده
 مبني على الظاهر دون الحقيقة بخلاف قوله لم يعص الله فان المراد
 منه نفي معصيته له في الواقع وتكون الاخبار المذكورة ظاهرة في
 انقضاء النكاح فسادا للمعاملات مطلقا في اخراج النكاح
 الى مخصوص وفيه نظر لان هذا الوجه مع ما فيه من التفتت والخرج

عن الظاهر قوله عصي سيده على عصيانه في الظاهر سيما مع اراقة
الحقيقة من قوله ولم يعص الله غير مستقيم اما اوله فلان العبد مجرد
تكاثر بدو واذن مولاه يصير عاصيا واجازة المولى له بعد ذلك
بعضه وتجاوز عنه كغفر الله وغفرانه ومن المعلوم ان معصية السيد
لا تستلزم عصيانا الله لغرض طاعته عليه فلا يصح الحكم بانه لم يعص الله
واما ثانيا فلان الظاهر من قوله لم يعص الله وانما عصي سيده ان
ان العبد لم يعص الله في تكاثره حتى يكون باطلا وانما عصي في سيده
وعصيانا سيده لا يوجب بلان التكاح وهذا انما يستقيم على هذه
ارادة الحقيقة من النفي والاثبات معا وامام ارادة من النفي خاصة
فانه طيز من ان قوله عصي سيده مستند ركازي اليين لان عصيان السيد
هذا المعنى لا يقتضي فسادا ولا صحة فلا وجه ليراده في اليين
لوقيل عصي الله ولم يعص الله انظم الكلام وكان من قبل ما
اذرمت وكذا لوقيل عصي سيده ولم يعص سيده وامام ثالثا
فلان اجازة المولى على هذا التفسير علم لعدم المعصية وسبب
المستفاد من قوله فاذا اجازة فهو له جازن بعد نفي المعصية انه
غير متوقف على الاجازة بل هو ثابت بدونها الثاني ان المعصية
المنفية في قوله لم يعص الله ليست مطلق المعصية بل المراد منها
معصية مخصوصة تقتضي فساد التكاح والمعنى انه لم يعص الله عاصيا
يوجب الفساد كما في تكاح الحرثاء والتكاح في العدة وغيرها مما يحرم
لغيره او وصفه اللازم كما يدل عليه قوله فانما اني شيئا حلالا ولا
وقوله ان ذلك ليس كآتيانه فاحرم الله من تكاح في عدة واشباهه
فلا نصيبا السيد يستلزم عصيانا الله لان الله اوجب على العبد

طاعة سيده فاذا عصي سيده فقد عصي الله فلا يصح في المعصية
عنه قط وانما يصح نفي المعصية عنه قط وانما الناشئة من اصل التكاح
فان معصية الله في تكاح العبد بدو واذن سيده انما نشأت من
عصيانا سيده وهو امر خارج عن التكاح مفاد قيامه وحاصل التوجه
المذكور ان المعصية الموجبة لفساد التكاح هي مخالفة امر الله نعم
في نفس التكاح وعصيانا المولى في تكاحه بدو واذن سيده ليس بهي
فانه قد حصل منه في تكاحه ذلك معصيتان معصية لسيدنا اصل في
التكاح ومعصية الله باعتبار مخالفة سيده ومن المعلوم ان
شيئا منهما ليس عصيانا الله في اصل التكاح فلا يكون عصيانا موجبا
لفساد التكاح لعني قوله انه لم يعص الله ولكن عصي سيده انه لم
يعص الله عاصيانا ولجاء الى اصل التكاح حتى يفسد تكاحه وانما
سيده معصية موجبة لعصيانا الله نعم فيما هو خارج من التكاح
وذلك لا يوجب فسادا وهذا نفس فيما ذكرناه من التفصيل وجبة
على كل من اطلاق القول بانفسا وعدمه فان قلت لو كان الحرثاء
تكاح العبد غير موجب للفساد الكوفة مستند الى الخارج لزوم صحة
قط وان لم يعقب اجازة المولى والثاني بطا بالنظر والاجماع قلت
عدم الصحة مع فقد الاجازة من المولى ليس للحرثاء بل لاشراطها
المولى في صحة تكاح العبد مع الاجازة ولم يبق الا عصيانا في فساد ذلك
ومقتضى ثبانه لا يقتضي افساد صح العقد لوجود مقتضى وانقضاء
المانع فلو لم يعص الله وانما عصي سيده اشارة الى الثاني وقوله
فاذا اجازة فهو له جازن اشارة الى الاول واغرض بوجهين الاول
ان العصيان في الرواية ان حمل على طائفة لم يصح الحكم بعدم معصية

العبد لا عصيا السيد عصيان الله وان حمل على نوع خاص فلا بد
 قهرا على المطلوب لا اشتراط الخصوصية وعدم معلوميتها والجواب
 ان الخصوصية المشترطة كما عرفت ان لا يكون العصية مستندة الى
 امر خارج عن الشئ منه كما في نكاح المملوك بدون اذن مولاه لان
 عصية المملوك لسيد في حكمه بدون اذنه لما كان مستلما له
 فيه باعتبار فرض طاعته شرعا ولا بد من كون تلك الجهة خارجة عن
 النكاح مفارقة له فيبقى المعصية عنه في قوله نعم لم يعص الله لئلا
 نقيا المعصية لا يكون من هذا القبيل وهي المعصية الرجعة الى اصل
 النكاح او صفاته اللازمة ويشهد لذلك قوله نعم انما اني شيئا
 حلالا وليس يعاصي الله وقوله ان ذلك ليس كما يمانه ما حرم الله تعالى
 عليه من نكاح في غدة واشباهه وان لا شبهة في دلالة الاخبار
 على بطلان اطلاق القول بالفتاوى ومعه ذلك يستلزم صحة
 التفصيل المختار اذ ليس المسئلة تفصيل اخر يمكن الحمل عليه الثاني
 ان العصيا معناه مخالفة الامر والسؤال في الرواية لم يقع الا عن
 تزويج العبد بخير اذن السيد والمفتي عند جميع الفقهاء ليس الا
 الوقوع بخير اذنه فالمراد من العصيا هو الواقع بخير اذنه ولا شك
 ان العمومات يقتضي صحة هذا العقد كالمقصود مع ان المسئلة متروكة
 فيما كان هناك دليل شرعي يقتضي الصحة فالمراد من قوله نعم لم يعص الله
 ان فعل العبد موافق لقول الله تعالى الذي يقتضي الصحة غاية ما في
 الباب انه وقع بخير اذن السيد فلو كان السيد هو المعقود عليه و
 اتفق العقد بخير اذنه يكون العقد صحيحا انشاء امضي انشاء فسخ
 فكذا العقد على عبده لا اتحاد دليل الصحة ومقتضاها فالرواية

مدل على عدم انقضاء النكاح الفساق في المعاملات كما عليه المظن ونو
 اريد من العصيا ظاهره امر يصح الحكم بان لم يعص الله وانما عصي سيد
 بل كان الامر بالعكس فانه لم يعص سيدا اذ المفروض ان لم يقع منه
 وانما عصي الله في عقده بدون اذن سيدا له فيه عن تصرف العبد
 بخير اذن مولاه والجواب ان العصيا انما يتبع مخالفة الحكم الشرعي
 كما في ترك الواجب فعل المحرم واطلاقه على مخالفة الحكم الوضعي في
 مخالفة مقتضى الصحة غير معهود وانما المهور فيه اطلاق الفساد و
 البطلان مع ان الحمل عليه لا يستقيم في قوله نعم وانما عصي سيدا
 اذ ليس السيد قول يقتضي الصحة حتى يكون فعل العبد مخالفا له
 وحمل العصيا ههنا على حقيقة تفكيك ركنات الايمان المحصر
 مع ارادة المعنى المذكور في قوله نعم لم يعص الله فانه انما هو بالقياس
 الى ما نفى في قوله نعم لم يعص الله فيكون اثباتا للمعنى المنفي هناك فلا
 يصح التفكيك على ان الحمل على الحقيقة في قوله عصي سيدا متعذر
 بناء على ان ما ذكره من ان العصيا مخالفة الامر وان السؤال انما
 وقع عن تزويج العبد بدون اذن سيدا فيبقى حله فيه على ما هو
 العقوبة في الجملة وان لم يكن لمخالفة الامر فيلزم خروج عن ظاهر
 اللفظ في الموضعين مع التفكيك بحمله فيما على معنيين مختلفين في
 مع ان امتناع الحقيقة في قوله عصي انما يقتضي الصرف عن الظاهر
 في قوله نعم لم يعص الله للزوم التفكيك بدون على ما يفهم من كلامه
 والا فالحمل على الظاهر فيه ممكن بارادة نفى العصيا على بعض الوجوه
 فالعقد ولعنه ليس الا الفراق عن لزوم التفكيك والحمل على المعنى
 المذكور كما ترى وقع الفراق منه والصواب ان يقول ان العصيا في

قوله لم يصح له جاز على أصله اعني مخالفة الامر والمعنى انه لم يصح
 امر الله في النكاح فانه لم يصح عنه النكاح ولم يصح عليه في قوله
 عصي سيده مني على تنزيل الحاد ومثله النكاح فانها قاضية
 بمنع استقلال العبد بالنكاح واسباغها مما يحل يصدر عن امر
 المولى وزايد او محمول على فعل ما يوجب العقوبة وان لم يكن مخالفة
 الامر جازا والا يلزم التفكيك الصحيح للنسابة الظاهرة بين
 وصحة المحرم والقياس الى المعنى المتفق بخلاف الحمل على مخالفة مقتضى
 الصحة على ما عرفت ويمكن حمل الموضعين على ما يوجب العقوبة
 اما في عصيا السيد فلقد انما حقيقة الوجوب للحمل على المجاز واما
 في عصيا الله فلقد لا يختلف المعنى في الترتيبين وحيث فلا يلزم
 التفكيك غاية الامر حصول المعنى احدهما بمخالفة الامر في الآخر
 بامر اخر غير ذلك وهذا لا يوجب التفكيك في المعنى المراد من لفظ
 العصية لا يذهب عليك ان حمل قوله لم يصح له على موافقة
 فعل العبد لقول الله المقتضى للصحة انما يصح لو كان القول مقتضى
 للصحة عاما متساويا للحر ايضا وقد صرح المفسر في ما حكينا عنه
 سابقا ان الفقهاء انما استدلوا بالنهي على الضا في ابواب
 والانكحة نظر الى كسفه عن فقد دليل الصحة لاختصاصها بالمعاملة
 المحللة وهذا كما ترى مناقض لحكمه هيها بموافقة فعل العبد
 الصحة فانكاح العبد بدون اذن سيده محرم قطعاً كما اقر به
 وان لم يصح عليه اسم العصية حقيقة فيبغي ان لا يتناول اوله
 الصحة المفروض اختصاصها بالمعاملة المحللة الا ان يفرق في ذلك
 بين ما هو لذاته وبين ما هو لموصفة بالمفارقة ويدعى تناول

الادلة

الادلة للقسم الثاني وفيه ما قد عرفت ومنها ما رواه الشيخ طاب ثراه
 في باب في الص عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال من طلق ثلاثا
 مجلس فليس شيء من خالف كتاب الله رذالى كتاب الله وذكر طلاق
 ابن عمر ع عن ابي بصير عن ابي عبد الله ع قال سمعت ابا الحسن ع
 يقول طلق عبد الله ع امرأته ثلاثا فجعلها رسول الله ع واحدا
 الى الكتاب السنة وفي الص عن ابن اذينة عن زهارة وبكير وعبد
 مسلم ويزيد بن معاوية العجلي والفضيل بن يسار واسماعيل بن ابي
 رافع ومحمد بن يحيى بن السام كلام سمعه من ابي جعفر ومن ابنه بعده
 ع عليهم السلام بصوت ما قالوا وان لم يحفظوا فيه غير انه لم يسقط
 جل معناه ان الطلاق الذي امر الله تعالى به كتابه وسنة نبيه ان المراء
 اذا حاضت وطهرت من حيضها اشهد رجلين عدلين قبل ان يجازيها
 على تطلقه ثم هو الحق برجعها ما لم يعض لها ثلثة قرة فان ^{حيضا} وان
 كانت عنده على تطلقين فان مضت ثلثة قرة قبل ان ^{حيضا} يبرأ
 فهي امك بنفسها فان اراد ان يحط بها خطبها فان تزوجها كانت
 عنده على تطلقين وما خلا هذا فليس بطلاق وفي ثوب عن جماعة
 قال سالته عن رجل طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد فان ^{الله} رسول الله
 رد على عبد الله بن عمر امرأته طلقتها ثلاثا في مجلس واحد وهي حايض
 فابطل رسول الله ع ذلك الطلاق وقال كل شيء خالف كتاب الله
 والسنة رد الى كتاب الله والسنة وما رواه الكليني طاب ثراه
 في الحسن بابراهيم بن هاشم عن محمد بن مسلم قال قال ابو جعفر ع
 من طلق ثلاثا في مجلس على غير طهر لم يكن شيئا انما الطلاق الذي
 امر الله عز وجل به فمن خالف كتاب الله لم يكن طلاق وان ابن عمر

ع

طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد وهي حايض فامر النبي صلى الله عليه وآله
 يعتد بالطلاق قال وجاء رجل الى امير المؤمنين ع فاقبى يا امير المؤمنين
 اني طلق امرأتى فوالك بينة قال لا قال اغرب وفي الحسن بابهم
 عن الحلبي عن ابي عبد الله ع قال من طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد
 فليس بشئ وقد روى رسول الله ع ثم طلاق عبد الله بن عمر اذا طلق
 امرأته ثلثا وهي حايض فباطل رسول الله ع ذلك الطلاق وقال كل
 شئ خالف كتاب الله فهو رد الى كتاب الله ع وقال لا طلاق الا في
 عدة وفي الحسن بابهم ايضا عن احمد بن محمد بن ابي نصر المزني قال
 سئلت ابا الحسن عن الرجل يطلق المرأة بعد ما غشيها بشهادة
 عدلين فوالك ليس هذا بطلاق فقلت جعلت فداك كيف طلاق
 السنة فوالك بطلانها اذا ظهرت من حيضها قبل ان يغشيها بشهادة
 عدلين كما قال الله ع في كتابه فان خالف ذلك رد الى كتاب الله
 ع الحديث وفي الحسن محمد بن اسمعيل عن محمد الحلبي قال لا يبيح الله
 الرجل يطلق امرأته وهي حايض قال الطلاق على غير السنة باطل فقلت
 فالرجل يطلق ثلثا في مقعد قال الى السنة وفي ثوب عن ابن بكير
 وغيره عن ابي جعفر ع انه قال ان الطلاق الذي امر الله تعالى به كتابه
 والذي سن رسول الله ان يخل الرجل عن المرأة فاذا لحاضت و
 من حيضها اشهد رجلين عدلين على تطليقة وهي طاهر من غير جماع
 وهو حق برجعتا ما لم تنقض ثلثة قروء وكل طلاق ما خلا هذا
 فليس بطلاق وفي ثوب جماعة عن ابي بصير عن ابي جعفر ع قال لو
 الناس لا علمتهم كيف ينبغي ان يطلقوا ثم لم افهم برجل قد خالف
 الا اوجبت ظهروا ومن طلق على غير السنة رد الى كتاب الله ع وان

وعنه

وعنه انه وما رواه عن عمر بن ربيعة قال سمعت ابا جعفر ع يقول
 لا يصلح الناس الطلاق الا بالحيض ولو وليتهم لم يردتهم فيه الى كبار
 الله ع وما رواه الصدوق عن علي بن حمزة قال قال ابو عبد الله
 لا طلاق الا على السنة ان عبد الله بن عمر طلق امرأته ثلثا في مجلس واحد
 وامرأته حايض فمر رسول الله طلاقه وقال ما خالف كتاب الله
 الى كتاب الله والاستدلال بهذه الاخبار من وجهين الاول انها
 دللت على بطلان الطلاق المخالف للسنة كالطلاق في الحيض وفي
 طهر الواقعة ويدون الاشهاد والطلاق ثلثا في مجلس واحد لما فيه
 من مخالفة الاخر في كتاب الله تعالى بالعدة في بعضها ولو خالفها
 في اخر وقد اشير بذلك الى قوله ع واشهد واذوى فدل منكم
 وقوله ع وجل اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن بناء على ان
 المراد من الطلاق للعدة ان يطلقها لدخول وقت العدة وهو الطهر
 الذي لم يواقعها فيه من غير ان يرسل الطلاق ويكرره في مجلس
 علي ما ورد في التفسير في الاخبار ومن المعلوم ان الامر بالشهادتين
 في الطلاق وبالطلاق للعدة يقتضي النهي عن الطلاق المخالف في الاشهاد
 او اعتبار العدة طنا لتعليل مخالفة الامر بطلان الطلاق
 لتعليل بالنهي المستفاد منه حقيقة فعلم ان النهي دليل القسوة فيه
 ان الامر بالاشهاد والتطبيق للعدة محمول على الوجوب الشرطي بمعنى
 انها من شروط الطلاق اذ لا يعقل وجوب الاشهاد واعتبار العدة
 مع جواز ترك الطلاق فغنى قوله واشهد واذوى عدلين انه اذا
 اردتم الطلاق الصحيح الشرعي فاشهدوا اي فلا بد لكم من الاشهاد
 وكذا قوله فطلقوهن لعدتهن ونحوه فالتعليل بمخالفة الامر في الواجب

تعتبر

تعليل بانقضاء شرط الطلاق دون دلالة النهي وليس ذلك من
محل النزاع في شيء وسيجي هذا زيادة تحقيق في بعض القضايا الآتية
انشاء الله الثاني انها تضمنت صلا وهو ان كل شيء يحالف الكتاب
فهو مردود الى الكتاب المعنى انه بطرد رد الى ما يقتضيه الكتاب
الطلاق والفسا ولا ريب في ان المعاملة المحرقة مما يخالف الكتاب
يجب دها اليه اي الحكم بطلانها وفسادها بمقتضى المخالفة على
ما ذكرنا في معنى الرد ولولا ان النهي يقتضي لفسا لما كان الرد الى
الكتاب موجبا له وفيها ما رواه الشيخ في الله عن الفضل بن عبد
الملك البقاي قال قلت لابي عبد الله ع الرجل تزوج الامه فغير
علم اهلها قال هو زنا ان الله يقول فانكوهن باذن اهلهن والقرن
في هذه الرواية يعلم مما سبق وفي الله عن صفوان بن يحيى عن عبد
بن مسكان عن الحسن بن زياد الصيفي قال قال ابو عبد الله ع
تزوج الحره على الامه ولا تزوج الامه على الحره ولا التصرا
ولا اليهودية فمن فعل ذلك فتكاحه بطل وفي الله عن محمد بن احمد
بن يحيى عن بنان بن محمد بن عيسى عن موسى بن القاسم عن علي بن
جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن امرأة تزوجت
عنها وخالها قال لا بأس قال تزوج العمة والخالة على ابنة
الاخ وبنت الاخ ولا تزوج بنت الاخ والاخ على العمة والخالة
الا برضاء منهما فمن فعله فتكاحه بطل ولا ان الفاء في قوله
فمن فعل السببية وهي تقتضي ترتيب ما بعدها على ما قبلها الا انها
تدخل على ما هو جزاء او في معنى الجزاء ولما لم يكن الشرط في الخبر
مذكورا صريحا وجب تقديره وجعل المضمون المقدم وهو الشر

شرطا والمعنى اذا كان تزويج الامه على الحره او بنت الاخ والاخ
على العمة والخالة منها عنة فمن خالف ذلك وفعله فتكاحه باطل
ولولا ان النهي يقتضي لفسا لم يصح ذلك ومن شواهد المسئلة
ما تكررت النصوص من الحكم بفسا المعاملات المحرقة على وجه يحصل
معظم قوى بان الاصل فيما نهى عنه هو الفسا وان مقتضى التحريم
امر واحد هو التحريم حيث كان التحريم في المنهي عنه لغيره مستحبا
للدليل الصحة غالبا كما اشترنا اليه وجب اختصاص الحكم بغيره
فان الغرض الاصل من احكام المعاملات بيان الصحة والفساد
وتغير المعاملة الصحيحة من غيرها فان ذلك هو السبب في انقضاء
امر العاشر لداعي الى تأسيس تلك الاحكام والخطابات لاقتضا
الوارد فيها كالاجاب والتحريم تأكيد لذلك الغرض ومردع عما
يوجب اختلال العاشر على الوجه الابلغ فهو من هذه الجملة
منه المعنى المراد من الخطابات الوضعية ولو كان المراد من الاول
والنواهي الواردة في المعاملات بيان الحكم لاقتضا في التحريم
من دون النقائ الى الحكم الوضعي لزم افعال ما هو الاصل فيها
اعني بيان الصحة والفسا فان خطابات الشرع انما وردت بصيغة
الامر والنهي غالبا والتصريح فيهما بالصحة والبطلان سيما
الكتاب العزيز بما راجدوا واهمال ما هو المقصود لافهم مسائل المعاملات
بالكلية او في اكثر مسائلها مما بعد من الحكيم المؤتمسك بالشرع
او المبين لاحكامه كما لا يخفى على ذي مسكة واعلم ان النزاع
في المسئلة لا يخفى بالنهي على ما هو الاصل عليه كلام اكثر
فان المراد منه مطلق التحريم كما صرح به بعضهم اطلاقا لا لانه المقيد

على المطلق والدليل على المدلول ويجوز ان يكون الافتضاء الكونه
 العدة في ادلة التحريم مع استلزام المحاكم عليه بالافتضاء وعدمية
 في غيره من ادلة التحريم فان الادلة من الطرفين لا اختصاصا بالانحراف
 بل هي متساوية للتحريم الثابت بغيره كلفظ التحريم ومن هذا يعلم
 بطلان المذكورات في قوله نعم حرمت عليكم امهاتكم الا انه
باب في المذهب الصحيح في تخصيص العام وهو الذي ذهب اليه
 الاكثر من اصحابنا وعنه السيد تقي الدين الشيخ ابو الكارم بن زهري
 جواز التخصيص الى الواحد وعدم اشتراط بقاء الاكثر والمساو
 وبه قال ابن اريش وحكي الخلاف في ذلك عن ابن الجليل وهو قول
 العلامة رة وظاهره انتفاء الخلاف في ذلك بين الاصحاب حيث ان
 الخلاف في ذلك الى العامة قال الشيخ رة والاكثر على جواز تخصيص
 الاكثر من الباقي فضلا من مساواته والدليل على ذلك من وجوه
 الاول وجوب المفتضى للصحة وانتفاء المانع عنه اما من جهة المخصص
 فذلك ظاهر وان كان متصلا لانا الاستثناء موضوع لمطلق
 الاخراج كالشرط لمطلق الاشتراط والغاية لمطلق التمهيد واما
 من جهة العامة فلتحقق الوضع فيما يصح فيه الاخراج قبل الحكم ووجوب
 العلاقة للصحة للتحيز وهي علاقة العموم والخصوص من دون
 المشابهة والكل والجزء والكل والجزء فيما لا يصح فيه ذلك كما في
 التخصيص بالمنفصل الثاني وتوقع ذلك في التنزيل الذي هو
 ابلغ الكلام ولعله قال الله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطانا
 الا من اتبعك من الغاوين مع قوله نعم حكايته عن ابيليس لا غنى لهم
 الاعباد لك المخلصين فان المخلصين ان كانوا اقل كان الغاوين

العام
 في المذهب
 الصحيح

الكثر وقد استثنوا من الثانية لوزر استثناء الاكثر منها فاشتراط
 الاكثر باطل بجميع الاليتين وقد يكتفى بالاولى لان الغاوين هم الاكثر
 وقد استثنوا منها الثالث وقوع التخصيص المذكور في كلام الفضلاء
 والبلغاء وفي الاخبار وكلام الاصحاب كما يظهر بالنسبة الى الشيخ الفاضل
 بالاشتراط بوجهين الاول في قول القائل اكلت كل رهانة في البستان
 وفيه الف وقد اكل واحدة او اثنين او ثلاثة وقوله اخذت كل مثاقيل
 الصندوق من الذهب فيه الف وقد اخذ دينار الى ثلاثة وكذا
 قوله كل من دخل يارمي فهو حر وكل من جاءك فاكمه وفسره بواحد
 او اثنين فواردت زيدا او هو مع عمرو ولا كذلك لو اراد من اللفظ
 في جميعها كثرة قريبة من مائة اولى الثاني لو صح لكان مجازا لكنه
 ليس بمجاز فلا يصح اما الملازمة فلان التخصيص من انواع المجازيها
 بطلان الثاني فلان المجاز مشروط بالعلاقة الصحيحة للتحيز والعلا
 بين الكل والباقي ليست الا المشابهة اعني الاشتراك في صفة الكثرة
 فبدونها انتفى العلاقة فيلحق المجاز والجواب عن الاول ان الفصح
 في الامثلة المذكورة ليس لاشتراط الواضع بقاء الاكثر في تخصيص
 العام بل لا مرار عرض للاستعمال جزئيا له اذ اراد وعي فيها الجهات
 الحسنة والاعتبارات اللائقة وليس الفصح فيها الا كما يفتح في قول
 القائل في الاقر او بالعشرة له على واحد وواحد يكره عشرة او
 اثنان واثنان يكره خمسة او خمسة واثنان وثلاثة وخمسة
 فان ذلك وان كان مستجبا في العرف وضعيفا في الحقايق استجبا
 فيها الا ان ذلك ليس لامر راجع الى وضع اللغة او العرف ولذا اقر
 انه متى تصرف في مثله المتكلم تصرف في غير من الصيغة والابتدال

الكثر
 في المذهب
 الصحيح

من فصله وتخلص عن القبح والسماجة كما في قوله بفت سبع واربعة
 وثلاث وقول ابي نواس اقتناها يوما ويوما وثالثا ويوما له
 الرجل خامس وقول قريش للنبي جئناك لفلسك عن ثلثة وواحدة
 وقول من سئل امير المؤمنين ع اخبرني عن ثلثة وثلثة وواحدة
 وقول من سئل عن الخلفاء بعد النبي فاق اربعة اربعة اربعة
 الى غير ذلك مما يعجز عن حصره في العرف لولا مراعاة النكاح والواقع
 والطلاقة الازفة ولو كان القبح في مثال ذلك مستندا الى
 مخالفة اللغة او الخروج عن قوانين العربية لوجب ان يستمر القبح
 مع اللفظ ولا يزول عنه ابدا وان روي فيه انواع الطائف
 النكات واختلف معه الاحوال والمقامات فان الكلام القبيح
 المحض المخالف للقانون اللغوي الخارج عن ضوابط اللفظ العرفي
 يستحيل ان يصح ابدا ما ابقى على محنة وفساده ولم يتغير عن وضعه
 وجهته وكيف يصح ما هو فاسد من اصله ويستقيم ما هو مخجل في ذاته
 فكيف يتصلح فساد الاصل بالمحسنات العارضة والخصائص الخاصة
 المشروطة بسلامة الاصل وصحة وما الوجوه المحسنة والمزايا
 الفاضلة البديعة ولا البدائع البديعة في تلك الالفاظ كما قيل
 الا كالسوة الفاخرة على النمط القبيح تزداد بها قبحا وشتا
 وضيحة وقصاعة نعم اذا صح الكلام ووافق القانون العربي ولم
 يخرج عن ضوابط اللغة لكن كان فيه نوع سماجة واستهجان او صفة
 وابشال امكن ان يزول عنه ما فيه من القبح او لا يندل بمراعاة
 فنون البلاغة فيه وايراده على وجه مطابق مقتضى الحال وربما
 النحوي بواسطة التفسير فيه بالكلام البليغ المرتفع الذي يناقش فيه

ومما

ويتسابق عليه لا ترى ان الفكر الذي تمجده الاسماع ولا نفعه الطبايع
 كيف حسنت في سورة الرحمن التقرير بالنعمة المختلفة المعدودة حيث
 انه كلما ذكر فيها نعمة اقم بها قرونها وتبع على التكذيب بها حتى انتهى
 الكلام لاجله ما راجع فوق الملاحاة والتكذيب بل راجع فوق البلاغة و
 مقبوله فوق المقبولية والحسن ثم انظر الى الخطاب الذي هو موضوع
 للموجود الحاضر من ذوي العقول كيف يصح توجيهه الى المعدوم او
 الغائب الى غير ذوي العقول اذ قصد منه حقيقة الخطاب اعطى
 الوجه والاقبال ثم اذا نزل المعدوم منزلة الموجود والغائب منزلة
 الحاضر وغير ذوي العقول منزلة ذوي العقول ثم وجه اليهم الخطاب
 مجازا كما في المنادي المندوب وفي قوله تعال يا ارض ابلعي ملك ويا
 سماء اقلعي قول الشاعر الا اباها الليل الطويل الا انجلي وقوله ايا
 جيلي نغان يا الله خبر واوقوله الا يا غلظة يا ذات عرق الى غير ذلك من
 الخطابات الموجهة الى من ليس باهل لتزليلهم منزلة الحقيقة بالخطا
 المتاهل اليه فانظر الى مثل هذا الخطاب القبيح والكلام المبيح
 الذي يعاب قائله ويذم بل ينسب الى الخبل وسخافة العقل كيف
 والعمى القبح بهذا النوع من التصرف والتزليل وكيف اكتفى بذلك
 حسنا وفنلا وبلاغة وبراعة وما هو الا كلام واحد يختلف اعتبارا
 وجماعة فبينما هو قبيح يوحى قائله ويرى بالسفاهة اذ صا متظلم في
 سلك الكلام البليغ متقيا زفاخ زده معدودا من اعلامه بمد
 قائله وبشي عليه وكما انه قد يرفع القبح والاستهجان عن الكلام
 بتزليل المعدوم منزلة الموجود فكذلك قد يزيل القبح ويرتفع عنه
 بالعكس من ذلك اعني بتزليل الموجود منزلة المعدوم كما في التعبير

عن الامام

عن الحاضر الواحدة ضمير الغيبة للايدان بان وجوده كعدمه وحضوره
كغيبته وبهذا الاعتبار يحسن الاستغراق واستعمال اداة العموم
في الامثلة المذكورة فان القائل اذا قال اكلت كل رقاقة في البستان
او احدثت كل ما في الصندوق او من دخل داري فهو حرمي بالمدح
بعضها الاقل اذا قال ذلك فظهر الى ان ما عدا المراد من تلك الافراد
منزل منزلة المعدوم الذي لا يمكن اكله ولا اخذه ولا يتصور منه
دخول الدار حتى لا يبقى من العموم سوى الافراد المأكولة من الرمان
والدراهم المأخوذة من الصندوق والعبد المعقود من دخل الدار
صح كلامه قطعاً وزال عنه القبح الثابت له قبل ذلك الاعتبار وقد
يحسن ذلك باعتبار اخر وهو ان يكون التكلم في الامثلة المذكورة
قد اكل من الرمان احسنه واخذ من الدراهم جوده ما وقصد عتق
افضل من دخل الدار من عبيده واجتمع اليه فكان ما قد اكل كل الرمان
واخذ كل الدراهم واعتق جميع العبد فاطلق لفظ العموم نظراً
الى ان اقليل الذي تقع عليه الفعل بمنزلة الكثير وذلك نظير
قولك زيد كل الرجال وعمر وكل الفرس ان تريد بذلك معادلة الواحد
للجماعة والقليل للكثير ومثل ذلك في الكلام كثير جداً وقد يحسن
ايضاً بان يكون المراد انه قد اكل من الرمان واخذ من الصندوق
قدر الكفاية فما زاد فانه يحسن ان يقول اكلت كل الرمان واخذت
كل ما في الصندوق وذلك كما نقول من اكثر من اكل الخبز وشرب
الماء حتى شبع وارتوى ورج في تجارته رجاً عظيماً حتى استغنى
اكلت اليوم كل الخبز وشربت اليوم كل الماء وحصلت اليوم كل
الرج بقصد ذلك المبالغة دون الحقيقة وهذا ايضا في العرف

والجارية ان كثير شايع وليس الوضوء زالة البقية في الامثلة المذكورة
مختصراً فيما ذكرناه فان الوجه المصحح لاخراج الكلام على خلاف
الظاهر لا يخص في عدد ولا تضيق في معناه مما يستلزمها في محارها
مواضعها من اخذ من فنون البلاغة بالخط النافع ويقف عن الضرر
في ذلك وامثاله من لم يحضر في تلك الصناعة بغير سق طاع وغير الشا
بان العلاقة بين الكل والباقي هي علاقة العموم والخصوص وهي غير
علاقة المشابهة والاشتراك في الصفة وغير علاقة الكل والجزء
بقسميه وكذا غير علاقة الكل والجزء لان المشابهة انما هي بين العام
والاكثر بخلاف العموم والخصوص فانه يتحقق فيه وفي الاقل وليس
مركباً من الافراد حتى تكون العلاقة بينه وبين الافراد علاقة الكل
والجزء ولا صادقة عليها صدق الكل على جزئياته حتى تكون علاقة
الكل والجزء بل علاقة العموم والخصوص هي نوع مستقل من
انواع العلاقة مغاير لما عداها من الانواع وقد اثبتها علماء الأصول
قال الشيخ البهائي في الزبدة وحصرتها في علاقة في خمسة وعشرين
ثم فصلها في الحاشية وعد من جملتها الخاص للعام كزيد العلماء وعكسه
كعكسه ومرتبة ابن الحاجب العصد وغيرها الى خمسة هي الاشترار
في شكل والاشترار في صفة والكون عليها والاول اليها والمجاورة
قال العبدى وهذه هي الخامسة بعيم ما كان احدهما في الآخر ككون
الجزء في كله او الحال في محله او المظروف في ظرفه وما لا يكون كل
بل هما في محل واحد ومحلين او جزئين متقاربين بل وما هما متلازمان
كالسبب والسبب في الخيال كالصديق قال ووجه الضبط ان يقول اما
ان يكون بين ذاتهما اتصال او لا والاول المجاورة والثاني

اما ان يحصل الذات والا والاول وصفان بينهما تقدم وتأخر فاد
استعمل المتقدم للماخرفا لكون عليها او بالعكس فالاول اليها والشا
امران لا اتصال بالذات ولا هما في محل فان لم يكن لها حالة ليست كان
فيه فلا علاقة قطعا وتلك الحال لما صوته محسوسه وهو الشكل
او غيرها وهو الصفة والعلم بتحقيق العلاقة بين العام والخاص مع
حصر انواع العلاقة في الخمس وخروج هذه العلاقة عما عدل الحادث
منها يقتضي انما من اقسام المجاورة الخيالية كعلاقة الكل والجزء
والكل والجزء على ان التحقيق ان العلاقة غير متوقفة على السماع ولا
محسوسة فيما ذكره من الانواع فانهم عرفوا العلاقة بانها اتصال
ما للمعنى المستعمل فيه بالمعنى الموضوع له وهو غير محصور ولذا يرى
ان الاصوليين والارباب البيان لم ينفقوها فيها على حد مضبوط بل على
معلوم فان الاخير منهم يزيد على الاول بحسب استفراده وتبعه حق
حكم عن صفى الدين الهندى انه قال الذى يحضرنا من انواعها
احدى ثلثون نوعا وعددها ومن قلة الاقسام من المتأخرين حتى
ردها الى اثنى عشر الجنس والاشين حاول القصر والجمع لكونه
اقرب الى الضبط وادعى الحفظ ولم يرد النقص والاستقاط ومما
ذكره المتأخرون بايجاز اجمع لشواذ العلاقات واشمل لنوادير الاتصاف
ما فصله القدماء واضبطوه فبأئدة الحق جواز تخصيص الكتاب
بالادلة الظنية المعتبرة شرعا الرجوعها الى القطع بل انتهائهما الى الكتاب
ولولم يخرج تخصيص الكتاب باخبار الاحاد لزم سقوط حجتها بالاكثية
اذ ما من خبر يتضمن امر مخالفا للاصل الا وفي مقابلة شئ من عمومها
الكتاب واقله ما دل على اصل الاباحة كقوله تعالى وخلق لكم ما فى الارض

الكتاب
فى حق
الظنية

وقد اقتضا لصحاح كتاب المطامع محرمات كثيرة لا مستند لها سوى
اخبار الاحاد وما فهمناها من الادلة الظنية وكذا فى سائر كتب
الفقه والرواية والجملة فى حجة خبر الواحد عمل اصحاب اجماعهم على
ذلك وهو حاصل فى الاخبار المختصة بعقوبات الكتاب فلا حاجة للتخصيص
بغيرها فبأئدة الخاص بان كان مفهوم ما تقدم على العام
وان كان منطوقا بقوة الدلالة فى الخاص وضعفه فى العام وما ذكره
من تقدم المنطوق على المفهوم فليس المراد انه مقدم عليه مطلقا بل
لخص المفهوم بمرجح يقتضى تقديمه ولا يكون المنطوق مقدا بل المراد
انه مقدم على المفهوم مع تقادلهما ومرجحه الى ان المنطوق من حيث
انه منطوق مقدم على المفهوم من حيث انه مفهوم وهذا لا ينافى
تقدم المفهوم الخاص على المنطوق العام من حيث العموم والخصوص
فان قلت المفهوم ان ترجح باعتبار كونه خاصا فالعام يترجح لكونه
منطوقا فتعادلا الدليلان ولا يصح الاستدلال باحدهما قلت
تعادلا الدليل انما يلزم لو تعادل جملتا الترجيح فهما والجملتان هنا
غير متكافئتين لان الفهم يتسارع الى التخصيص عند جمع الدليلين
ومما لاحظناه من غير توقف ولا ان تخصيص العموم شائع كثيرا بخلاف
الفناء المفهوم ولا ان دلالته المفهوم على المورد المعين اظهر من دلالته
المنطوق العام عليه والترجح هنا ليس بالقوة الدلالة وما ينفق
ترجح المفهوم وضوح الدلالة سيما مفهوم المحصر حتى قيل انه يقتصر
عن المنطوق فبأئدة العموم الوضعى يتناول الافراد الشائعة
والنادرة جميعا بخلاف المطلق فانه يختص بالافراد الشائعة ولذا ترى
ان الفقهاء يفرقون بين اطلاق الاذن وعمومه واطلاق النص

نفسه
الخاص
مقدم على العام

وعموته مثل الاجارة والعارية والوكالة والمزارعة والمساواة
فلو قال مع هذه السلعة واطلق وجب ثمن المثل كما لا يفتقر اليه
الغالب بخلاف ما لو قال بهما بما شئت وكيف شئت فانه لا
يخص بذلك وكذا لو اعاده الثوب فانه ان اطلق لم يجز اقتراشه
ولا الالتفات ولا ابتذاله اذا كان من ثياب الفحل بخلاف ما اذا
سوغ له الاستعمال بما شاء وكيف شاء وكذا لو اجره من زراعة
فان اطلق لم يجز له الفرس بخلاف ما لو قال اصنع بها ما شئت فان
قبل لا ينع لما ان يكون بتأيد البعض مقتضيا للحمل عليه باعتبار ان
الخطابات الشرعية انما يراد منها المعاني الظاهرة السابقة الى الفهم
او لا يكون كك نظر الى ان المعبر صدق اللفظ حقيقة وحصل التام
او لا لم يحصل فعلى الاول يجب تخصيص العموم بالافراد الشايعة كالاطلاق
وعلى الثاني يجب تعميم المطلق كالعام فالفرق بين الاطلاق والعموم
لا وجه له قلنا الوجه فيه ظاهر لان المطلق لم يوضع للعموم وانما حمل
عليه الخطابات الشهية والمقامات الخطابية لتوقف الافادة
والاستفادة عليه في كلام السوق للبيان دون الابهام والحمل على
الافراد الشايعة يكفي في حصول هذا الغرض ولا داعي معه الى الحمل
على الاستغراق ولما العموم الوضعي قد لوله الاستغراق فيجب
عليه وحمله على الافراد الشايعة تخصيصا لا يترك له دليل فائدة
التبادر من تحريم الذوات حيث يطلق تحريم معظم ما يقصد منها
عرفا كالاكل في المأكول والشرب في المشروب واللبس في اللبوس
والوطئ في الموطوء فاذا قيل حرم عليكم لحم الخنزير او الخمر او الخمر او
الامهات فهم ذلك منه سابقا الى الفهم وهذا معلوم من استقراء

في المثل لا يفتقر
حيث يطلق تحريم
ما يقصد منها

كلام العرب بل طريقة العرب في سائر اللغات ويرى باقيل ان مثل
ذلك محل الاستحالة تحريم العين وتقدر ما يصلح للتقدير من
مرجح والجواب عنه ظاهر ما قلناه فان العرب اوضح دليل على تعين
المصدر على انه لو سلم التساوي قالوا لوجب الحمل على العموم لان الاصل
في كلام الحكيم السوق ليس الاحكام هو البيان دون الابهام
فبأنه صدور العبادة عن ابيهم والامعة لا يقتضي
افضل من عبادة اخرى مضادة لها الا اذا كانت العبادة المألوفة
بها طاعة مستمرة مانعة عن العبادة المضادة لها الا اذا كانت
فان صدور مثل هذه الطاعة المطلوب فيها الدوام عن الحكيم العارف
بحقيقة الحال لا يكون الا لرحمة ما عنده على غيرها من الطاعات المضادة
لان اختيار الفضول والاستمرار عليه مما ينافي الحكمة والناس في
مثل هذا الفعل مقتضون الفضيلة والافضلية معا كالتكلم وكما
اذا كانت العبادة المألوفة بها غير مانعة عما يضافها في الجملة بحيث
يمكن الاتيان بهما تارة وبمضادها اخرى كما في اكثر الطاعات والعبادات
فان صدورها عن الحكيم لا يقتضي اتيانها ولا كونها افضل من غيرها
لا مكان صدورها وصدورها مضادة ما عنده في زمانين فلا يكون
صدورها ايمانا فالناس في مثل الافعال انما يقتضي الفضيلة
دون الافضلية فبأنه الكتاب هو لقران الكريم الفرق
العظيم والاضياء والنور والمخبر الباقي على ما مر الدهور في الحق الذي
لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من لدن حكيم جليل
اتزله بلسان عربي مبين هدى للنفقين وبيان للعالمين وانه
الحظي الامر والواعظ الزاجر والحبل الموصول واحد الثقلين الذين

في كلام الحكيم
السوق ليس الاحكام
هو البيان دون الابهام
فبأنه صدور العبادة
عن ابيهم والامعة لا
يقتضي افضل من
عبادة اخرى مضادة
لها الا اذا كانت
العبادة المألوفة
بها طاعة مستمرة
مانعة عن العبادة
المضادة لها الا اذا
كانت

في كلام الحكيم

خلفها الرسول وهو محكم ومقتضية والمحكم منه حجة بيضاء
منه فالمرجع فيه الى اهله وهم قراء التنزيل وعلما التأويل والعلم
القيسي بجميع القرآن محكم ومقتضية ظاهرة باطنة محقق بهم
وبذلك كان بديانا لكل شيء وشفاء من كل جيل وعي عليه تزل
الروايات المضممة لاختصاص علمهم ووجوب الرجوع في تفسيره
اليهم وأما الخبر المشتهر لا يجوز تفسير القرآن الا بالاثار الصحيحة والنص
الصريح فالمراد به تفسير الشكل وبيان المصطلح لا تفسير جميع
القرآن والا لزم قصره على المنشأ به او احتياجه الحكم منه وهو
البيان بنفسه الى البيان وكلا الأمرين معلوم البطلان وقد اطبق
جماهير العلماء من جميع الفرق من عهد النبي الى يومنا هذا
على الرجوع الى الكتاب العزيز والتمسك بمحكماته في اصول الدين
وفروعه وفي سائر العلوم المنشعبة والفنون المستوعبة من غير
تكبر ولا توقف على غيره وتفسير بل او جوا عرض غيره عليه كونه
الامر في الاخبار المتكاثرة والنصوص المتواترة وفي الحديث ان
لكل حق حقيقة وعلى كل صواب نور وانما وافق كتاب الله فخذ
وما خالف كتاب الله فدروه والذي يلزم الفقيه من تفسير القرآن
معرفة ايات الاحكام المتعلقة بالفروع وقد ضبطها الفقهاء
وافردوها بالشرح والبيان في مصنفاتهم المشهورة كفقهاء القرآن
وكثر العرفان وزبدة البيان ومسا لك الافهام وغيرها من الكتب
الموضوعة في هذا الشأن والمشهور انها نحو من خمائة آية وقيل
انها اقل وقيل اكثر والاصوب ترك التحديد فانها تنبذ تنقص
بجس اختلاف العلماء في وجوه الدلائل وتفاوت درجاتهم

في طريق

في طريق الاستنباط والانتقال الى الافراد المختصة والتقية للوازم
النظرية وعن الباقر تزل القرآن على أربعة ارباع ربيع فينا وربع
في عدد ناسن وربع فرايض واحكام وعن امير المؤمنين انه
تزل املا ثالث فينا وفي عدد وثا وثالث سن وامثال وثالث
فرائض واحكام والروايات مع اختلافها ما يحتاجان للتخريد
المذكور فان القرآن ستة الاف وست مائة وست وستون آية
فربعة الف وست مائة وست وستون وربع وثلاث الفان ومائتا
واثنان وعشرون والتخريد بالمختماء بعيد عنهما وان اعتبر
الكلمات والحروف وضم ايات الاصول الى الفروع واكتفى بحرف
الاشعار الغير البالغ عدد الظهور والوجه حمل الاثلاث والارباع
على مطلق الاقسام والانواع وان اختلف في المقدار وحمل الربع
على ما يشتمل البطون والثالث على ما يعم ويطون البطون والاول
على غاية ما يصل اليه افكار العلماء والثاني على ما يعم والمختص بالآية
عليهم السلام وحملها على احكام الايات دون ايات الاحكام مع الاطلاق
في الثالث بالاشعار وتعميمه بحيث يشتمل البطون ولا يربطها بالاد
اكثر من الثاني فان الآية الواحدة ومبارك على احكام كثيرة
ذكر على بن ابراهيم في تفسيره ان سورة البقرة وحدها اشتملت
على خمائة حكم واية الشهاقة منها على خمائة عشر حكما وقد زادت
الماخرون على ذلك شيئا كثيرا ولا تزال تزداد بتدقيق الافكار
وتعاقب الانظار والمعتبر في الحجة ما تواتر اسلا وقراءة وبجمل الجمع
بين القراءات كما يجمع بين الايات ولا عبرة بالشواذ وقيل انها لما اخرجت
الاحاديد ويضعف بحرف جماع عن القرآن لان من شرط النواتج

انحد

الحبر ومنهج التلاوة مجتمعة القطع به لانه من كلام الله تعالى ومن
 القرآن باعتبار ما كان وان خرج عما بين الدفتين بعد النسخ واما
 مساله الحديث والمقول منه لا يبلغ حد القطع فهو من الخط في هذا
 الفرع فساد سنة قول من لا يجوز عليه الكذب والخطا واصله
 وتقريره غير قران ولا عادي وما يحكي احد التلثة يسمى خبرا واحدا
 وهو قدس نبوي واما في الكل حجة والعرض منها ما يتعلق بالام
 واستفادتها من القول بظاهرة واما الفعل فالوجه فيه اصل الامر
 فيما لا يبدى كونه من الخواص فان علم فيه الوجوب والتدب والاباحة
 لشرك به حجة معلومة والاثبت به الوجوب في العبادات والحوادث
 في غيرها وما ثبت به الوجوب لكونه الاصل في فعل الحجج الاظهر ذلك
 لاستناد الائمة عليهم السلام الى فعل النبوة واستناد بعضهم الى خبر
 واستدلالهم به على الوجوب من دون تعرض للوجه النقل المنقصر
 واحتجاج معظم الفقهاء به على ذلك مطاوعهم الامر باتباع
 النبوة والائمة عليهم السلام في الكتاب والسنة وهو الوجوب وان
 استلزم تخصيص ما علم نديه وابطاحه ترجيحاً للتخصيص على الجواز
 كما عرفت فوابه مثل قوله ع خذوا عني مناسككم وصلوا كما رايتني
 اصلي والخبران من شواهد المسئلة وظ الاول وجوب التام
 في جميع العبادات فان المنك مطلق العبادة كما في القاموس
 وجوب الاتباع لا يتوقف على العلم بوجوب الفعل المتبع وان
 استلزم لاشراك التكليف وامتناع زيادة الفرع على الاصل
 والعلم بالوجوب دالة للناسي لا ينافي عدم العلم به من خارج كما هو
 الامر بين من في محل النزاع والوجه في تقرير وجوب انكار المنكر وتبيين

في السنة النبوية
 والائمة عليهم السلام

العاقل فيشرط تحقق شرطها ويثبت به التدب في العبادات و
 الجواز في غيرها مع عدم ظهور الوجبه فان ظهر فالوجه ثبوته وان لم
 يشرط في صحة الفعل لوجوب تبليغ صفات الافعال ويشترط
 في التلثة انتفاء التيقن فان وجدت سقط دلالتهما على الحكم
 الواقعي وقد ثبت بالقول حكم ظاهر اذ كانت التيقن لصحة
 الخطاب ويستمر باستمرار السبب في قضية على بن يقطين وغيره
 من امر بوضوء العامة وامثال ذلك حتى زال ما كان يحثي عليه
 من الازمنة مع علمه بان خلاص الجماع الا ما يمتنع من الائمة
 الاجماع عندنا من الاتفاق الكاشف عن قول المعصية سواء اقررت
 الفرقة الناجية وانضم اليها غيرهم من فرق المسلمين وسواء بلغ
 عدل الضرورة من المذهب والدين او لم يبلغ ذلك مع حصول
 اليقين وسواء علم الاعضا كلها واخص بعضهم باجماعهم اعصر
 واحدا واخصر البعض الكاشف عن قول الحجج من الطائفة المنفردة
 والاجماع بهذا المعنى بلزوم الحجية ولا تقاقر قطعا فان قول البيهقي
 حجة بالضرورة فكذا الكاشف عنه نعم وجود الكاشف وعمومه
 لا يقتضي توقف على وجود الامام وثبوت عصيته وعدم خلو الامر
 عنه وهذه امر ومقررة في الاصول معلومة من المذهب قد استدل
 الى حجية اجماع الامة فيما رواه الفريقان عن النبي لا يجتمع ائمتي
 على ضلالة وقوله من فارق جماعة المسلمين فقد شرب من فضل
 ربيعة الاسلام عن غفقه والى ما يعمه وغيره ما ورد من لزوم
 اتباع الجماعة والمنع عن الخلاف والفرقة مع تفسير الجماعة اهل
 الحق وانقلوا والفرقة باصحاب الباطل وان كثروا وافقنا اهل

في رواية الكاشف
 من قول المعصية

الخلاف على الاول وان خالفوا في التقليل فانهم عرفوا الاجماع بان
 اهل الحل والعقد من الامة وجوزوا الخطاء على الجميع وانما وجه
 الجمع واستندوا في ذلك الى نحو ما مر مما ليس الوجه فيه مجرد اتفاق
 الاراء بل وجود المعص من الخطابين العلماء ولو انهم وقفوا
 على الحد الذي تقرر وطكان كل اجماع عندهم اجاعا عندنا من غير
 عكس وانما اختلف التقليل في محل الوفاق لكنهم اتفقوا الاجماع على مخالفة
 الشيعة بل مع اتفاق علماء المذاهب الاربعة فانفتحت المحكية من
 الطرفين وثبت العموم من وجوبه بين الاجماعين ولو قيل في محال ان
 اتفاق الفرق الغير المتباعدة على جميع المذاهب على اختلافها في
 تلك الفرقة فانه خلاف في المصادق دون المفهوم والطريق الى
 العلم بالاجماع تتبع الفتوى والعمل والنقل المتواتر والمخوف
 بقرائن العلم وتصح الاخبار والآثار وكثرة المزاولة وطول المزا
 وحصول التسامع والتطافر بالترديد وان لم يميز طريق دون
 طريق وهو اقوى طرق العلم ولا يمنع من ذلك كثرة الفقهاء و
 انتشارهم في الافاق وعدم الاحاطة باعيانهم واسمائهم كما لا يمنع
 كثرة النخاة وغيرهم من ارباب العلوم مع العلم باتفاقهم على كثير
 من المسائل والمنكر يدافع باللسان ما يحكم به لوجدان وتكثر
 سورة المخالف باعترافه بضروريات الدين والمذهب وحصول
 الضروريات مما للعوام مع جهلهم بمدارك الاحكام وبحصول
 العلم له كغيره بان جمهور المسلمين في شرق الارض وغربها
 يفعلون كثيرا من الواجبات كالصلوة والصوم ويعتقون كثيرا
 من المهرمان كاكل الميتة ولم يختر برمع عدم المشاهدة وبعد

المسألة

المتشبهة باتفاق العلماء الا انهم على نقل الاجماع من عصرهم
 الى زماننا هذا في اصول الدين وفروعهم على ما سنده الكتاب
 مما لا يمكن فيه ولا حجة على المجازية او نفي الاستطاعة والحقائق
 الجميع حتى المنكر للاجماع على نقل الشهرة من غير تكبير مع ان الكثرة و
 الانتشار لو ساعا من العلم بالاجماع لمخام من الشهرة ايضا اذ من ضمن
 لا نفر من الفقهاء المنتشرين في الاماكن جمع كثير من اهل العلم والاشاذ
 ويحالفون المشهور فلا يتفق معه الشاذ اذ المشهور مشهورا
 هذا مع صير الحاجة والاضطرار الى هذا الاصل فيلحقا في النص
 من كتاب او سنة او وجد فيه ذلك اذ قلنا يتفق من النصح ارباب
 الفقهاء من الطهارة الى الديان ما ينطبق على تمام الحكم ولا يحتاج
 الى الاستعانة بالاجماع في التعدية عن المدلول والقصر على بعضه
 والتصرف في وجوه دلالة مع بطلان القياس وعدم استقلال
 العقل باكثر الاحكام وبالحجة فلا يصور للفقهاء عمود ولا يحضر
 عود الا بهذا الاصل ومن انكره في الاصول فصور يضطر اليه
 في العزوم وقد وجدنا كثيرا من الناس ينكرون في المسئلة في
 يد عند المضيق وليس ذلك الا من قللة التحقيق واما الكشف عن
 المعقود وهو مناط الاجماع عندنا قلنا لا يحاط فيه طريقان احدهما
 وهو مسلك المعظم والمنهج الاقوى حصول العلم بدخول المعص
 للعلم باتفاق من يشمله ورجعه الى ترتيب قياس من الشكل الا
 وهو ان الامام واحد العلماء او احد علماء العصر وكلهم ومن عند
 المعروف منهم قلنا بهذا الحكم فالامام قائل بآما الا ان
 المعصومة سيد العلماء ورئيس الفقهاء وهو موجود في كل عصر

سنم
 عرض
 سدا
 سدا
 سدا

على
 على
 على

على
 على
 على

على
 على
 على

على

املا صراحتا هورا او خفيا مستورا كما هو قضية المذهب اما
الثانية فلان المفروض حصول العلم الاجمالي باتفاق الجميع من غير
توقف على العلم بقول كل واحد على التفصيل فان العلم بالجملة كما
يحصل من العلم بالتفصيل فقد يحصل العلم بالتفصيل من العلم
بالجملة وعليه المدار في جميع البراهين المنجزة للعلم واليقين لان العلم
بالاجمال فيها الوتوقف على التفصيل لزوم الدور المحال والطريق
الى العلم الاجمالي هنا امر مفصول وحاصله الشئ الذي به يظهر
الغايب من مذهب الشاهد وينكشف قول من لا يعرف من قول من
عرف ولا يفلح فيه وجود الخلاف في بعض الطبقات ولا وجود الخلاف
الشاذ في عصر المجتهد اذا كان معروفا للناس ثم يشترط دخول
كل من لا يعرف من يجهل كونه الامام لان القطع بدخوله لا يحصل الا
بذلك فانا لا نعرف الامام بشخصه ومع فرض المعرفة به لا حاجة
الى استعلامه بغيره وربما يحصل لبعض حفظ الاسرار من العلماء
الامراء العلم بقول الامام بعينه على وجه لا ينافي امتناع الرؤية
في هذه الغيبة فلا يسعه التصريح بنسبة القول اليه فيزوره في
صورة الاجماع جمع بين الامر باظهار الحق والنهي عن اذاعة مثله
بقول مطلق لكن هذا على تقديره طريق اخر بعد الوقوع مخفوض
بالاوحاد من الناس وفي ذلك في بعض المسائل الدينية بحسب
العناية الربانية فلا ينفقض به ما قرناه وثابتها حصول العلم بقوله
للعلم باتفاق غيره من علماء الطائفة وبقية مسلكان الاول
استفادة الواقعة من عدم الرد وفيه وجهان الاول البناء على
قاعدة اللطف التي لا جملها وجب على الله تعالى ان يبين ما فيها من الغيب

ردم لما اتفقا على الباطل فانه من اعظم اللطاف فان اتفقوا
بالطريق الظاهرة في الاستبنا وحيث اتفقوا لم يرد مطعون موافقة كما
اجمعوا عليه فيكون حجة وحجته وان كانت متوقفة على وجوب
الرد لا يتوقف على حجة فلا يلزم الدور كما ظن ولا يرد على ذلك
شبهة الحيرة في زمر من الغيبة لان وقوع الجميع فيها وشمولها لكل
الحكم الواحد غير مقطوع به ولا نقض الا بامر من على ان الرد عن الظاهر
لا يستلزم وقوع الحيرة اذ مع التردد والاستبنا يحصل التماس
بالوقوف في الحكم والاحتياط في العمل بخلاف ما لو اتفقوا على الظاهر
وهذا الطريقة قد سلكها الشيخ في عدة اماكن في العلم باحيا
الطائفة لا يحصل الا بها واخاها جماعة منهم الكليتي في ظاهر
الكافي وزيقها المرتضى في الذريعة واحتمل اخضا صر اللطف
المذكور في زمان الحضور قال واذا كان في السبب غيبته فقد
من قبلنا الا من قبله وفي عدة اماكن هذا هو الذي ذهب اليه بعض
اخر او يفهم منه ان قضائه لها او لا وقد ينظر لها بان وجودها ما
في زمر من الغيبة الحقة قطعا ثبت في كل ما امكن لو وجب المقتضى
وانقضاء المانع وان هذا اللطف قد ثبت وجوبه قبل الغيبة
فيبقى بعدها بمقتضى الاصل وان النقل المتواتر قد دل على تمام
فعن النبي ان لكل بدعة من بعدى يكاد به الايمان وليا اهل
بني موكل لا يدب عنه ويعلم الحق ويرد كيد الكاذبين وعنه
وعن اهل البيت عليهم السلام ان فيهم من كل خلف عدو لا ينفق
عن الدين تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين
وفيما المستفيض عنهم ان الارض لا تخلو الا وفيها عالم اذا زاد

المؤمنون شيئا رويهم الى الحق وان نقصوا شيئا تم لهم ولو لا
ذلك لا تنس عليهم امرهم ولم يفرقوا بين الحق والباطل وعن
المؤمنين في عدة طرق اللهم انك لا تخلي الارض من قادم بحجة
اما ظاهر مشهور او خائف معصور لئلا ينطل حججك وبيناتك
وفي بعضها اللهم لا بد لا رضك من حجة لك على خلقك يهداهم
الى دينك ويعلمهم علمك لئلا ينطل حججك ولا يفضل متبع الباطل
بعد ان هداهم به اما ظاهر ليس بالمطاع او مكتم او مترقب ان
غاب عن الناس شخصه حال هدايتهم فان علمه وادابته طوبى المؤمنين
متبينة فهم بها عاملون وفي تفسير قوله نعم انما انت منذر
قوم هاد وفي عدة روايات ان المذنب من رسول الله وفي كل
زمان امام مناهيهم الى ما جاء به النبوة وفي بعضها والله
ما ذهبت منا وما زالت فينا الى الساعة وعن ابي عبد الله
قال ولم تخلوا الارض من خلق الله ادم من حجة له فيها ظاهر
مشهور او غائب مستور ولم تخل الى ان تقوم الساعة ولو لا ذلك
لم يعبد الله قيل كيف ينفع الناس بالغائب المستور قال كما
ينفعون بالشمس اذا سترها السحاب وعن الحجة العائمة واما
الانقاع في غيبتي فكلا لا تنفع بالشمس اذا غيبتها عن انظار النجا
واني لا امان على اهل الارض كما ان النجوم امان لاهل السما والارض
في هذا المعنى كثر من ان تحصى مقتضاها تحقيق الرد عن الباطل
والهداية الى الحق من الاما في زمان الغيبة والمراد حصولهما
بالاسباب الخفية كما يشعر به حديث السحاب ون الظاهرة فانها
منفية بالضرورة ولا ينافي ذلك تضمن بعضها الاعلان بالحو

قائمة من باب الاستناد الى السبب والاحتجاج مبني على ان المراد حصول الرد
والان شاذ قبل الاتفاق والالتفات خلاف المطلوب وكان الاكثر
حلولها على بيان الا لطاف الحق من اجلها وجب نصب الامام وان
تختلف عنه في زمن الغيبة لوجود المانع وصراحة بعضها في التحقيق
مع وضوح الدلالة في الباقي ياتي ذلك الثاني دلالة التفسير و
الامساك عن التكبير على اصابة الجميع فان تفرق المعصومين في كل
الواحد فكيف يجمع الكثير والجم الغفير ولا يمنع من الغيبة مع العلم
بالحال والتمكن من الرد فانه وان غلب عنا الا انه بين اظهر ما قبل
ويرانا وتلقاه ويلقانا وان كذا لا نعرفه حينه فانه يعرفنا ويرعانا
ويطلع على احوالنا ويعرض عليه اماننا ولا يلزم من ذلك وجوب
الانكار مع الاختلاف لوجوده من الحق ولا وجوبه شأن الحقايق
لجواز الاكتفاء بوضوح الحق ولا وجوب الانكار على المستتر بالغيبة
حال الظهور لانه انما يلزم لو انحصر الوجه السبب كحديث عرض العلم
وهذا الوجه قد اعتقده بعض المتأخرين ويحتمل كلام ابي الصالح
وهو مبني على وجوب الغيبة على الخطاء مطاوع العالم دون الظن
ولو خص بالامام لما يلزمه من وجوب الهداية عاد الى قاعدة اللطف
ولا يشترط في هذا المسلك توجيه وجوب مجهول النفس لان الغرض
خروج الامام فلو انحصر غيره في المعروفين كان حجة ولا يمنع وجود
الخلافة المتقدم وفي المقارن الشاذ وجهان وهل يشترط انقضاء
الحجة على خلاف ما اجموعا عليه قيل نعم ويحتمل العدم اذ لا جدوى
لها مع فرض اتفاقهم على خلافتها المسلك الثاني كشف الاتفاق
عن وجود المستند الفاعل للعامة وبدل عليه لعل والنقل اما

العقل فان فتوى الواحد من علماءنا الثقات لا تثبت بغيره
 بوقوفه على دليل الحكم فانما وافقه فتوى مثله ومن هو اعلم منه
 واثق قوى لظن بذلك قطعا وكما انضم اليه مثله وامثاله فتوى
 وتضاعف حتى يحصل اليقين باتفاق الجميع كالاخبار المتواترة فان
 اصلها الاحاد التي لا تقيد علماء بالانفراد وان حصل بها ذلك
 بواسطة الغاضد والاجتماع وهذا المسلك لجماعة من محققى المشايخ
 وهو قوى متين وطريقة المحدثين الصائبة الذين التفتوا اليه
 ذلك للتقوى على مجرد اجتماع الاراء كما هو مذهب اهل الخلاف
 بل لكشف اتفاق اهل الحق من اصابة المدرس والوقوف على الحجة
 الواصل اليهم من الحجج لا يجوز عليه الخطاء ولا ينقض بالشهور
 لان الشهرة من حيث هي شهرة لا تقيد الا الظن فان بلغت حد
 القطع كانت اجماعا وخرجت عن معنى الشهرة عرفا ولا فرق بين
 بين فتوى الافدين من اصحاب الائمة كزيارة ومحمد بن مسلم و
 يزيد بن معاوية والفضيل بن يسار والحلبي واصلهم من الفقهاء
 المتكلمين من سماع الاحكام من الائمة المعصومين وغيرهم
 فقهاء الغيبة الذين تبعوا الاثار الباقية من الائمة الاطهار ولا
 في هؤلاء بين القدماء المتكلمين من كتب اصحاب الائمة واصولهم
 كالصدوقين والقدماء المتكلمين والشيخين والسيد تقي ومثاهم
 ومن تاخر عنهم من لا يتمكن من جميع ذلك واكثره كالفاضلين
 والشهيد بن وسابن المتأخرين فان المنشأ في الجميع واحد هو
 اجتماع الظنون البالغة الى حد اليقين وان اختلف بالظن والكثرة
 والقوة والضعف فان العلم قد يحصل بالعدا ليس من اصحاب
 الائمة

الائمة ويتوقف على اتفاق الكثير من غيرهم على اختلافه باختلاف
 طبقاتهم في الدين والثقة واختلاف مراتبهم في الفقه والضبط
 وايضا فان حصوله بالطبقة الاولى طريق الى حصولها بما يليها و
 هكذا الى ان يصل اليها بلقى المتأخر عن المتقدم ووصوله من كل
 طبقة الى ما بعدها واحدا لللاحق عن السابق يدلي به وخطا
 عن سلف فـ ٢٤ الدليل الشرعي هو الموصل الى الحكم الشرعي
 ونفى بالموصل ما لا يتوقف في الاصل على شيء اخر وان توقف
 المتدبر بكونه موصلا او فهم المراد منه على امر اخر كالكتاب وصل
 بمعنى انه لا يتوقف في كونه موصلا الى ان يوصل الى موصلا اخر كما
 انه لا واسطة بينه وبين المقص من جهة الاتصال بان يكون الموصل
 بالذات الى المطلوب شي دل عليه الكتاب وذلك لا ينافي توقف
 الاتصال على المقدمات العقلية الدالة على كونه كلام الله وانه
 صادق وكذا لا ينافي توقفه على فهم الخطابات الواقعة فيه المتوقف
 على معرفة معنى اللغة والنحو والتصرف والتكاث البيانية و
 المحسنات البديعية وغيرها من فنون البلاغة والعلوم الاصولية
 من اصول الدين وفروعه ومثله الحديث المتوقف ايضا على دليل
 حجية وانطباقه على حكم الله تعالى لانه مضمون كلام النبي مطابق
 لحكم الله تعالى وان مضمون كلام المعصوم مكان والا فالحكم الشرعي
 هو الذي وضعه الشارع وقرره لا ما وضعه المعصوم وقرره لكن
 لا يتوقف فيهما في نفس الاتصال الى امر اخر بان يكون الخبر
 الى دليل اخر يدل على المطلوب كما يقال الحجة كلاما عن غيره من الحجج
 فالموصل هو الكلام الذي نقله الحجة عن غيره لا نفس كلام الحجة وكذا

في كتاب
 البيان

الكلام في الاجماع فانه لا يتوقف في الايمان الى المقص نفسه الى شئ اخر
 ودليل معنى انه لا يحتاج في كونه موصلا الى واسطة بينه وبين المطلوب
 يتحقق بها الايمان ابتداء ويكون الاجماع موصلا الى الموصلا الى
 المطلوب وان توقف التصديق بكونه موصلا على كسفه عن قول المجته
 عندنا وعلى الادلة الدالة على كونه حجة بمحض الوفاق عند العامة
 فانما تستدل على المطلوب على كونه حجة بما دل عليه ولا يحتاج بالاجماع
 على الخبر والخبر على المطا فانا لا نلحق في الاستدلال بالاجماع على
 خصوص الخبر الذي كشف عنه الاجماع ولا يبين دلالة وكيفية تحقق
 الشرائط ومن رده وعن رده وكيف طريق دلالة فانما ثبت
 الشبهة الواهية في هذا المقام ان الاجماع انما يرد حجة بمعنى كونه
 حجة في نفسه فذلك مما يقولون به وان كان لا اجل كسفه عن قول المجته
 كان الدليل حقيقة قول المجته دون الاجماع فم يتوقف عليه قول المجته
 كما يتوقف على اللغة وسائر فنون العربية وغيرها من الدار والاصول
 وهذا لا يوجب حجة دليلا مغايرا لسائر الادلة ولا مدركا منفصلا
 عن سائر الدار والاصول بين **فصل** في ثبوت الشهرة مؤيدة
 وليست بحجة على المشهور ما لم تبلغ القطع لان الاصل عدم حجية الظن
 لانها لو كانت حجة لزم ان لا تكون حجة لثبوت الشهرة في عدم حجة
 الشهرة وليس غيرها الاولى باعتبارها واعتبارها ما اقتضت في
 البعض ترجيح من غير مرجح فوجب سقوط اعتبارها مطلقا لان العلم
 قديما وحديثا يثبتون بادلة المشهور اصولا وفروقا وتيقنون
 عن الحكم بالمشهور عند عدم الظن بالدليل ولو كانت الشهرة حجة
 لسقط الطلب لمنع التوقف لمغايرة الدليل في الدلول والمعلوم

فانما يستدل على المطلوب على كونه حجة بما دل عليه ولا يحتاج بالاجماع على الخبر والخبر على المطا فانا لا نلحق في الاستدلال بالاجماع على خصوص الخبر الذي كشف عنه الاجماع ولا يبين دلالة وكيفية تحقق الشرائط ومن رده وعن رده وكيف طريق دلالة فانما ثبت الشبهة الواهية في هذا المقام ان الاجماع انما يرد حجة بمعنى كونه حجة في نفسه فذلك مما يقولون به وان كان لا اجل كسفه عن قول المجته كان الدليل حقيقة قول المجته دون الاجماع فم يتوقف عليه قول المجته كما يتوقف على اللغة وسائر فنون العربية وغيرها من الدار والاصول وهذا لا يوجب حجة دليلا مغايرا لسائر الادلة ولا مدركا منفصلا عن سائر الدار والاصول بين **فصل** في ثبوت الشهرة مؤيدة وليست بحجة على المشهور ما لم تبلغ القطع لان الاصل عدم حجية الظن لانها لو كانت حجة لزم ان لا تكون حجة لثبوت الشهرة في عدم حجة الشهرة وليس غيرها الاولى باعتبارها واعتبارها ما اقتضت في البعض ترجيح من غير مرجح فوجب سقوط اعتبارها مطلقا لان العلم قديما وحديثا يثبتون بادلة المشهور اصولا وفروقا وتيقنون عن الحكم بالمشهور عند عدم الظن بالدليل ولو كانت الشهرة حجة لسقط الطلب لمنع التوقف لمغايرة الدليل في الدلول والمعلوم

من حال الفقه والاصوليين في جميع الاعضاء اخذ من ذلك وما
 وما يتفق بعضهم الاستدلال بالمشهور او الاشهر مع وجود الحجة
 من غيره كما اتفق للعلامة وغيره في مسألة تحديد الرضاع بالعدد
 مع الصريح بخلافه في موضع اخر وهو سبني على التسامح بحمل المويد
 دليلا ومثله كثير في كلام الفقهاء ومثله احتجاجهم في بعض المواضع
 بمجموع امور لا يبلغ كل منها حد الحجية ويشترط في هذا النوع افادة
 المجموع للقطع الا اذا كان في بعض اشعار من حجة اللفظ بناء على حجة
 الاشعار اذ اعتقد غيره وان يبلغ حد القطع وقال الشهيد فيمكن
 الحق بعضهم المشهور بالمجمع عليه فان اراد في الاجماع فهو ثم وان اراد
 في الحجية فمقرب لان عدم التام تمنع عن الاتمام على الاقضاء فيعلم
 ولقوة الظن بجانب الشهرة وما قرينة بعيد وبين تقليب ذلك
 فان الوجه الاول يقتضي العلم والتأني صريح في الظن ومع العلم
 وينبغي الحجية لكسفه عن قول المجته والمخالف على هذا القدر لجماع
 الاجماع عندنا هو الاتفاق المكاشف عن قول المعصوم دون اتفاق
 الجميع ومن ثم لم يفلح فيه مخالفة معلوم الفقه وموضع البحث المشهور
 الغير البالغة حد اليقين واعتبارها مبنية على اعتبار حجية الظن مطلقا
 وليس ذلك من مذمونا وان اورد بعض عبارات والمجته عندنا
 ليس الا اليقين او الظن المعتبر شرعا وهو الظن المشتمل على اليقين
 كقولهم الكتاب السنة وخبر الواحد ونحوها وانما دأب العلم
 لا يقتضي اعتبار مطلق الظن الا اذا تساوت الظنون ولم يدع
 اعتبار بعضها دليل مخصوص وليس الامر كذلك كثير من الظنون
 قد دلت الادلة على اعتبارها بالمخصوص والظن المعبر كالعلم والبناء

فيه ما ع وان ضاق باب العلم والسند كما قيل وربما تعلق ببعض النسخ
 في حجة المشهور بمثل قول الضم لنسبته خذ بما اشهر بين اصحابك
 وروى الشاذ النادر وهو تعلق ضعيف فان المراد بما اشهر هت
 الحديث المشهور بقرينة ورواه في مقام ترجيح احد الحديثين
 المعارضين على الاخر والمعنى خذ من الحديثين المعارضين بما اشهر
 بين اصحابك اي بالحديث المشهور بينهما وليس هذا من باب تخصيص
 العموم بالافراد الموردين بل من باب تحصيله به والفرق ظاهري
 لو قيل هل نجس الماء بماء فانما نجاسة فاجاب بان ما كان كذا
 بالمدافاة فان المعنى ما كان كذا من الماء لا ينجس بها وغير الماء كذا
 والما ع خارج عن العموم لان العموم محض بغيرها واما قوله
 في مقولة عمر بن حنظلة فان الجمع عليه لا ريب فيه فلا دلالة فيه على حجة
 المشهور لان مطلق الشهرة غير الاجماع الذي لا ريب فيه فيجوز
 فيه كل ما يبلغ حد الاجماع ولا ريب في كونه حجة مطلقة ولو حمل الاجماع على
 المشهور بقرينة السياق فليس نصا في حجة المشهور دون المشهور
 فائدة الشهرة اما في الرواية او الفتوى والثابت يحصل لكل
 منهما ما ويرى خاصه بعض المناخين بالاولى مدعي ظهورها من قوله
 خذ بما اشهر بين اصحابك وهو ضعيف جدا فان قوله ما اشهر
 مما اشهر نقله او اشهر حكمه ولان المدارك ترجح على غلبة الظن
 في احد الطرفين ولا ريب في حصولها في الحديث المقتضى به لان الامر
 بالاختصاص ليس بعدل المحض بل لادالة الشهرة على القول فانما
 القول كان الحق بالاعتبار ولو تعارضت الشهران بان كان احد
 الحديثين مشهورا في الظل دون الفتوى والاخر بالعكس فانظروا

في قوله خذ بما اشهر بين اصحابك
 في قوله خذ بما اشهر بين اصحابك
 في قوله خذ بما اشهر بين اصحابك

فربما ثمانية لان الظن فيها اقوى كما علم ما قلناه بل مرجح في كونه المشهور
 باعتبار الفتوى ولن نخلت عن النص ظاهر اذا علم الملاحم على
 المعارض لان عدد ولهم عنه ليس الا لاستنادهم الى ما هو اقوى منه
 كما قال وكذا المعارض الشهرة المستندة الى حديث ضعيف لان
 نسبة القول الى الامام قد يعلم وان ضعف طريقتهم كما قلنا
 الفرق باخبار اهلها وان لم يبلغ التواتر ومن ثم قبل الشيخ ابو جعفر
 رواية الموثقين مع ضار مدعيهم قلت ومن هنا يعلم ان ما رو
 على خلاف المشهور كلما صح سند وتقدم طريقه وانضحت دلالة
 استدلاله الا اذا علم عدم ظفرهم به وغفلنا عن دلالة
 او عدد ولهم عنه بوجه ضعيف ولو شك في الاطلاع فوجهان من
 تعارض الاصل والظن والنظر في خصوصيات المواضع مجال واضح
 فلا ينقل ^{٢٧} ائدة الشهرة عاصدة مطلقا او مخصوصة
 بالقدماء او المتأخرين لوجود المقضي هو اجتماع الانتظار بعد
 الكثير عن الخطاء ولو تعارضت شهرتان ففي ترجيح ايتما وجهان
 من قريب عهد المتقدمين ودقة نظر الاخرين وكشف حد ولهم
 عن الخلل في دليل الاولين وينفذ منهما التفصيل بترجيح الاول
 فيما استند الى محض النقل والثانية فيما طريقه العقل والتعق
 في دليل النقل وقد ترجح الاولى باستفراغ الترجيح بها فلا ينقصر
 بالاخري وتضعف بعدم استفراغ المرجحات كالدلالة والمناخر
 كاشف فلا يلزم تغير الاحكام ومن هذا القبيل عود الخلاف الى
 الوفاق واول اشهر القولين الى الشذوذ وتجدد الاستنباط
 بتلاحق الافكار وجدان النظر المرجح في اصل ذاهب وروده

في قوله خذ بما اشهر بين اصحابك
 في قوله خذ بما اشهر بين اصحابك
 في قوله خذ بما اشهر بين اصحابك

عن امام جدامام وظهور الخلل في مستند الاول وقد شكك
 القول بعض ذلك بلزوم التكليف بما ليس في الاصول ولا العقول
 ويمكن دفعه بان تجدد المدرك كاشف عن وجود مدرك اخر
 يقوم مقام اللاحق ويبدله وقد السبب المخصوص غير معتبر
 لان الفرض الوصول الى المطلوب باي وجه كان وذلك ان تمنع وجوب
 نصب الدليل الموصل فان الحكمة ربما اقتضت الحفاء كما انها قد
 يقتضي الظهور وبطلان التصويب انما يقتضي ثبوت الحكم الواقعي
 لا وجود الدليل الموصل اليه ولا فرق بين فقد الدليل في الاصول
 ووجوده مع عدم التمكن منه والثاني متحقق كما يشهد به بعض
 مقامات الاجتهاد التي تضيق عن الاحاطة بما في الاصول الثانية
 مع ظهور انتفاء الدليل حال الاحتياج الى العمل وقد يترتب في مثل ذلك
 تغير الحكم الواقعي فان تكليف المختار غير تكليف المضطر فلا يلزم انتفاء
 الحكم الواقعي ولا اخلاق الاحكام باختلاف الظنون الاجتهادية
 كما يدعيه العاقلون بالتصويب ^{٣٨} ثالثة عدم تفرق الاحكام
 لرواية في مسألة ليس من القدر في شيء فان الرواية تبقى صحيحة
 للاحتياج مع التمسك بها ولم يتوقف على سبق الاحتياج بها
 من غير هذا المستدل كيف ولو كان كذلك لوقف الادلة على
 المستدل الاول وامنع التعدي عن يكتفي بالدلائل وتحقيق
 المسائل ولو جال القدر في اكثر الاحتجاجات المذكورة في كتاب ^{٣٩}
 فان المتأخرين من الشهيد الثاني قد زادوا عليه كثيرا وهو قد
 على الشهيد الاول وقد زاد الشهيدان على الفاضلين والفاضلا
 على الشيخين والشيخان على من تقدمهم بها وقد جرت سنة الله في

في ان هذا نص في
 كتاب الاحتجاج
 في باب الاحتجاج

عبارة وبالله بكامل العلوم والصنائع يوما فيوة ابتداء حق الاحتجاج
 وانتاع الانظار وزيارة كل لاحق على سابق اما بن زيادة شجرة غرس
 على ما يعبر عليه الاول وتوقفه على ما لم يقف عليه ولا ان افكار
 الاول وانظارهم هيئاته فكر ان ايدا ونظر اصايبا فآراء عليهم
 بما اخذتهم من لغاية مرابطة ولطف مخصوص ساقا الى المباح
 زلفه وكرامة يختص به وليس شيء من ذلك ما يدرى بحال الشفد
 او ينقص من جلالهم او يطن فيهم ولغهم ما قال الشيخ الفقيه
 ابن ادريس طالب ثراه في خاتمة كتاب السرائر قال ولا ينبغي للمفتد
 على من سلف وسبق الى اجز الاشياء ان يرى لغته الفضل عليهم
 لانهم انما زلوا حيث ذلوا لاجل انهم كدوا افكارهم وشغلوا بها
 في جهرة ثم صاروا الى المتي الذي زلوا فيه قبلوتهم كلك وتقيس
 قد ثبتت اوقات ضيقة ومن ياتي بعدهم فقد استفاد ما استفاد
 ودقت على ما اظهره من غير كد ولا كلفة وحصلت له بذلك
 رياضة واكتسب قوة فليس يجب اذا صار الى حيث زل فيه من تقدم
 وهو موفور القوى مشع الزمان لم يلحقه ملل ولا خامة ضجران
 يلحظ ما يلحظه ويتأمل ما لم يتأملوه ولذلك زل المتأخرون
 على المتقدمين وكثرنا العلوم بكثرة الرجال واتصال الزمان امتدا
 الاجال هذا كلامه مرة وكما ان استدراك اللاحق على من سلف
 لا يوجب طعن فيه فكذا اهما لهم لما استدركه لا يوجب طعن فيه
 ولا فيما سبق اليه ولو كان الاستدراك على السلف طعنا في كل
 لكان السلف أولى به لتقدمهم في ذلك وسبقهم اليه او ما من احد
 منهم الا وقد استدرك على تقدمه باشياء كثر اهلها المتقدم

او لم يسمع القول فيها وكثيرا ما يدعى احدهم ان المسئلة خالية
 عن النص ثانيا في اخرها ينص ونصوص معتبرة بل صحيحة من الكتب
 الاربعة فضلا عن غيرها والاستدراك بالنص على الشهد الثاني
 كثير جدا واستقصا المواضع التي اتفق ذلك له او غيره يقتضي
 غاية التطويل في ٢٩ ايدة رسائل ابن ابي عمير لا تقصر عن المسئلة
 لسكون الاصحاب بها واتفاقهم على انه لا يرسل الا عن ثقة قال الشيخ
 رة في العدة في بيان حكم المراسيل وانما كان احد الراويين مسندا
 والاخر مراسلا فنظر في حال المرسل فان كان ممن يعلم انه لا يرسل الا
 عن ثقة موثوق به فلا ترجع الخبر غير على خبره ولا جلد ذلك سوى
 الطائفة بين ما يروي به محمد بن ابي عمير وصفوان بن يحيى وحماد بن
 محمد بن ابي نصر وغيرهم من الثقات الذين عرفوا بانهم لا يرسلون
 ولا يرسلون الا عن يوثق به وبين ما يسند غيرهم ولذلك لا يرسلون
 عن سبلهم اذا انفرد عن رواية غيرهم وقد نقل الثقة الجليل ابو
 عمير والكثير اجماع العصابة على صحة ما يسمع عنه ولا يرسلون به بالفتحة
 والعلم واورد اخبارا كثيرة تدل على توثيقه ونورته في نقل الاخبار
 حتى نقل عنه الامتناع عن رواية اخبار العامة كراهة الخلط بالحكمة
 كما قال الظن الحاصل من رسائل ابن ابي عمير واخر به لا يقصر عن الظن
 الحاصل من مسانيد الثقات والاعتماد في الجرح والتعديل على الظن
 الاجتهادية كاختاره جماعة من المحققين في ٣ ايدة خلو الكتب
 الاربعة عن رواية لا ينفى حجبها اذ ليس من شرائط حجية الخبر وجوب
 في هذه الاربعة كيف وقصر الحجة على ما فيها من الاخبار يقتضي
 ماعداها من كتب الحديث عن درجة الاعتبار مع ان كثيرا منها يفتقر

في نسخة
 لا تقصر
 عن المسئلة

في نسخة
 لا يرسلون
 الا عن يوثق به

في نسخة
 لا يرسلون
 الا عن يوثق به

من هذه الاربعة في الاشهاد ولا يقصر عنها بكثير في الظهور والا
 كالعيون والخطا والاكمال من مصنفات الصدوق وغيرها من الكتب
 المعروفة المشهورة الظاهرة النسبة الى مؤلفيها الثقات الاجل
 وعلماء الطائفة ووجوه القرية لم يزلوا في جميع الاعصار والامصار
 يستندون الى هذه الكتب فيزعرون اليها فيما تضمنته من الاخبار
 والاثار المروية عن الائمة الاطهار عليهم السلام لم يجمع من احدهم
 الاقتضاء على الكتب الاربعة ولا انكار الحديث لكونه من غيرها و
 اقبال الفقهاء على تلك الاربعة واكبا بهم عليها ليس لعدم اعتبار
 غيرها عندهم بل لما في الاربعة من المزية الظاهرة والفصيحة الواضحة
 التي اخضت بها من بين الكتب المصنفة في هذا المعنى فالحامع
 جودة ترتيبها وحسن تهذيبها وكون مؤلفيها رؤساء الشيعة و
 شيوخ الطائفة اجمع كتب الحديث واسمائها الميامين انظار الفقهاء
 من احاديث الفروع وما عدا الكافي منها مقصودا وروايات الاحكام
 موضوعا لخصوص ما يتعلق بالحلال والحرام وسائر كتب الحديث
 وان اشتملت على كثير من الاخبار المتعلقة بهذا الغرض الا ان
 وضعها غيره اقتضى تفرق ذلك فيها وشتاتة في ابوابها ونصوصها
 على وجه يصعب الوصول اليه ويعسر الاطاعة فلذلك رغب
 من يطلب الفقه وفرعها عن غير من يرغب الى هذا النوع وانصرف
 هم الاكثر من الى الكتب الاربعة وارتقت جماهير العلماء على حجة
 المروية وشدة رجال الحديث اليها الرجال واقتل الفقهاء اليها
 كل الاقبال حتى طار ذكرها في الاقطار واشتهرت من بين كتب الحديث
 هذا الاشهاد وبقيت اكثر الكتب الباقية في ذوايا الخمر تارة

عليها عنك انك انت الذي ابرج اليها في تحقيق المسائل وتبين الدلائل
 انكاه بما هو ابلغ واكمل واجمع وهذا الذي هو الامر الذي ابرج اليها
 الرغبة عما هذا الكتاب لا ريب من كتب الحديث المولفة في عصر الشافعي
 الثلاثة وما بعده واما كتب الفقه والاصول المستفزة في زمان
 الائمة فالسبيل على عدم ظهورها واستمرارها مع ما ذكره
 العهد وتمازى المدة وتدراس اكثر تلك الكتب والاصول استلذا
 سلاطين الجور وغلبة ائمة الضلال وشدة المحنة على الشيعة
 في تلك الازمنة من جهة النقية وليس السبب ذلك ضعفها و
 عدم اعتبارها قطار الكتب الاربعة وغيرها من مصنفات المتأخرين
 مستزعة من تلك الكتب مستخرجة من تلك الاصول فلو كانت تلك
 غير معتبرة كانت هذه كذلك فان قيل بهذا الائمة الثلاثة اصحا
 الكتب الاربعة جدهم في تحقيق الروايات ونقل الاحاديث و
 التميز بين صحيحها فاسدها وسليتها ومعيها وقد كانت الكتب
 المصنفة والاصول الاربعة موجودة في زمانهم وكانوا متمكنين
 من الرجوع اليها والاحتجاج بها في كل المسائل التي لا يفتقر
 على هذه الاخبار التي رويها ورواها هذه الكتب الاربعة
 صحة غيرها من الاخبار وجودها في كتبهم العدد وانما
 الى ما افترضوا عليه قلنا هذا من سقاط القول وشطيط الرأ
 قد سبق اليه من الناس من استنفل عبوا الاجتهاد واستنصب
 كلغة الانتقاد ولو صح ذلك كان طعنا في احاديث الكتب الاربعة
 ايض فان كلامنا قد اشتمل على ما لم يشتمل عليه الاخر واحاط بما لم
 يحيط به سوى الاستنباط بالقياس الى القديس فانه بضعة منه

واما غيره فمن العلوم اشكال الكافي والفقيه على ما لا يوجد في
 واشتماليت على ما ليس فيهما وكذا اشتمال كل من الكافي والفقيه
 على ما ليس في الاخر فلو كان ايراد كل منهما ما اورد في كتابه شهادة على
 عدم صحة غيره وجب في الجميع في مواضع الانفراد ولو ان لا يصح من
 الاخبار الا ما احاط به لكل والحق ان الائمة الثلاثة لم يقصدوا
 في هذه الكتب الاحاطة الكلية والاستقصا التام وانما اوردوا
 فيها ما عثر عليه حال الضيق وما ييسر لهم الوقوف عليه وقت الجمع
 والتاليف وانهم انما اعتمدوا في الجرح والتعديل والرد والتصنيف
 على ما ادى اليه نظرهم في ذلك الحال وتكليف كل من تأخر عنهم فيها
 ذكره وتكرره موكل على ما رويته الاخبار والنظر في احوال الرجال
 ودعوى الكلية في كل من طر في الامتياز والتقي مقارنا ما كان
 واعتناء الراعي مع سوء التدبير وقلة الثمن لاحاديث الكتب الاربعة
 اقوى من غيرها واولى من الرجوع مع الثغرات والتعادل من
 الوجوه وهذا لا يحدى نفعنا في هذا المقام فان للنظر في ترجيح محله
 اخرف ٣ ايدة اجمع الامامية والمعتزلة على ان للافعال بالنظر
 الى ذواتها حسنا وقبحا مع قطع النظر عن ورود الشرع وحكمه
 وامره ونهيها وهذا المعنى ثابت للافعال في نفس الامر ولو ثبت لها
 باعتبار معتبر او وضع واضح فهي من قبيل لوازم الماهية الثابتة
 لها لا بالجعل لعدم تعطل ورودها ولا على لوانها كما قرر
 في محله سواء قلنا ان المقتضى للحسن والقيح ذوات الافعال كما
 ذهب اليه جماعة او صفاتها اللازمة لها كما عليه اخرون او جوه
 واعتبار ان على ما قاله الجبائية فان محصل النزاع يرجع الى اعتبار

في اول الفصل

انما

المجتمعات العقلية او العقلية فالحجائية على الاول والباقي على
 الثاني على الاول يكون اللطم حسا الكونه تاريخيا وقيما الكونه
 تقديرية وعلى الثاني الحسن هو اللطم على وجه التاديب ليس هو
 اللطم على وجه التعذيب اما اصل اللطم في حقيقة لا يقتضي في
 حد ذاتها مع قطع النظر عن تشخصها في ضمن احد القسمين حسا ولا
 قبحا كما ان حقيقة الفعل الشامل للحسن والقبح لا يقتضي شيئا منهما
 الا بتخصيص او تنوعه او تخصسه وبهذا يظهر فساد الاحتجاج بالسخ
 واختلاف افراد الحقيقة الواحدة في الحسن والقبح كالصدق النافع
 والصدق الضار والكذب النافع والضار على ما عند المجامعة
 وطريق الدفع واضح مما قرره ان الحسن والقبح قد يدر كانا
 وان لم يدر شرع كحسن الاحسان وقبح العدوان وقد لا يدر كان الامن
 طريق الشرع كحس صوم اخر يوم رمضان وقبح صوم اول يوم من شوال
 فلا درك الحسن والقبح الثابتين للافعال في نفس الامر طريقان
 احدهما العقل وهو مستقل به والثاني الشرع المحتاج الى النظر
 فهما في الحقيقة العقل المحض والعقل مع الشرع لان الشرع لا يستقل
 باثبات حكم اصلا واما الحكم الشرعي فهو عبارة عما قرره الشارع
 ووضعه حق العباد بحيث يشمل الاحكام الخمسة الشرعية الوجوب
 والتحريم والاباحة والاستحباب والكراهة والخمسة الوضعية المصلحة
 والبطلان والشرط والسبب للمانع وهذه الاحكام توقيفية قطعا
 اذ لا يمكن اثبات التكليف الشرعي الذي هو موضع الشارع وحكامه
 مع قطع النظر عن ورود الشرع وحكمه وامره او نهيه وذلك واضح
 ولا يثبت هذا الحكم طريقان احدهما العقل في الكتاب والسنة و



والاجماع والثاني العقل بمعنى كون العقل دليلا على كون الشيء
 عامورا به او منهيا عنه مثلا وليس المراد بالامر والنهي توجه
 الخطاب اللفظي حتى يتوقف على صدور امره من الشارع بل مدلول
 هذه الخطابات اعني الاقتضاء والتخيير في نفس الامر والحاصل ان
 الشارع مراد بهذا الشيء بحيث يعاقب على تركه او غير مراد به بحيث
 يخطئ بفعله وهذا المعنى يثبت في الاكثر بقوله اصل او لا تفعل هذا
 وربما يثبت بالدلائل العقلية الدالة على ثبوت المعنى المذكور واوضح
 الطريق في طريق الحسن والقبح المدركين بالعقل لا يكشف الشرع
 تفريده ان يقر هذا الشيء حسن عقلا وكل حسن عقلا حسن شرعا
 وكل حسن شرعا محبوب شرعا اما الاول في هو جدلية على مد
 ومذهب المعتزلة واما الثانية فلا تنافي حتى حكم العقل بكون الشيء
 حسنا في نفس الامر فلا بد من حكم الشارع بذلك لان الواقع يختلف
 والشارع مصدق له قطعا والمفروض من حكم العقل به ان يكون
 الثانية فاثباتها محل نظر وتامل ولنا في ذلك طريقان الاول
 ما ذكره علماءنا وغيرهم من اثبات المعاد في الجملة مع قطع النظر
 ورود الشرع لا مع قطع النظر عن التكليفات الشرعية فان ذلك
 طريق اخر ولا يثبت به المبدأ الاول ضمن ان يقر بعد اثبات الواجب
 وحكمته ان خلق العباد معللة بالاغراض الحسنة قطعا خلافا للام
 في ذلك وتلك الاغراض لا تعود اليه تعالى عن ذلك ولا الي
 غيره في حق العباد خاصة وان امكن في غيرهم من الجمادات والنبات
 والحيوانات فتعين ان يكون الغرض عايدا اليهم وليس ما يجده في هذا
 الفناء الدنيا لفقدنا اياها وكونه مشوبا بالالام الروحية وال

من مائة وثلاثين في المفاضل مع عدم الاستحقاق فيها فمن ان
 يكون هناك سعادته في الاثبات والحق العقاب وليس الا
 بالنظر الى الافعال الحسنة والسيئة وان هذه الدار او تكليف
 واختيار وبعده بالجملة يثبت ان الفعل الحسن مأمور به اي مراد الله
 والقيح منه عن اي مضمون له ولما الثاني فهو ان الشارع قد امر
 ونهى في كل صفة وبالجملة فدل على الاحكام وموضوع بعض الاشياء
 وحظر بعضها وليس ذلك الا لاثباته على المأمور به والعقاب على
 المنهي عنه والامكان فيهما عقلا وهذا الطريق اسهل من الاول
 اثبات المعاد الا ان المقصود لا يثبت به لان بعض ما يدل عليه ثبوت
 الاثبات بالنسبة الى ما امر به والعقاب بالنسبة الى ما نهى عن
 حسن وقيح فان ثبت انه مأمور به ومنه عن كان دورا مقصودا
 الى المطلوب الثاني ان حكم الشارع وامره ونهيته تابع للحسن والقبح
 العقليين على مذهبنا ومذهب المعتزلة اذ ليس امر الشارع بالفعل
 الا لكونه حسنا ولا نهية الا لكونه قبيحا واذا كان الحسن والقبح سببين
 للامر والنهي فثبت تحققهما في الامر والنهي لان وجود السبب يقتضي
 وجود المسبب ولا يجوز ان يبق ان مقتضى الامر والنهي هو ما يخص
 من الحسن والقبح لاننا نرى ثبوت الامرين مع الاختلاف الشديد
 في مراتب الحسن والقبح ولا يجوز ان يقر بما كان مقتضى نوعان
 محددان من الحسن والقبح بحيث يكون ما انفصل بالحسن والقبح
 الخارجين عن الحدين غير مأمور به او منهي عنه لا فقرض الكلام
 في الفعل المتصف بالحسن المساوي عند العقل لحسن المأمور به
 ولا ريب ان ذلك بالاعتقالي مقصود الدوى الجزئية ومن

ومن العجبة هذا المقام ما وقع لبعض علماءنا الاعلام انهم حكموا
 التوقيف بما يوقف على نص الشارع ومع ذلك فقد حكموا باستقلال
 العقل احيانا واثبت بحجته حكم العقل الحسن والقبح وتطابق العقل
 والشرع مع ان الحكمين الاولين متناقضان اذ لا يمكن استقلال
 العقل بما يوقف على نص الشارع وذلك واضح وايضا فالدليل على
 بطلان الاستقلال انما يتم بضم المقدمة الثالثة واثباتها كما بينا
 واما بدو ونها فلا يكاد يتم الا ان يراد بالحسن الشرعي كونه مأمورا
 به وبالقبح الشرعي كونه منهي عنه ومع بعده يتوجه معه منع المقدمة
 وهي ان كل حسن عقليا حسن شرعا وان اريد بذلك اثبات الحسن
 والقبح الثابتين في نفس الامر وجبا لفاء تلك المقدمة اي الثبات
 اذ لا دخل لها في اثبات المطالب الاول والى ايضا لان اتفاق العقل بال
 والقبح مما يدرك بالوجدان لا بالكلية المقضية لانصاف الفعل
 باحدا الامرين لا بعينه كما لا يخفى وقيل لا يثبت بالعقل الحكم القوي
 وما كما معدن حتى يثبت رمولا وقوله عمدين الله الحديث وغير
 ذلك وفيه بحث لان اقوى ما يدل عليه كون الاحكام الشرعية
 توقفية ومعنى ذلك على ما مر كونه مأمورا بوضع الشارع وتعيينه في
 نفس الامر مقتضى ذلك عدم ثبوت الاحكام الشرعية مع قطع النظر
 عن ردها عن القول بموجبه فليت في هذا المقام قساسة
 الحكم قد يطلق ويراد به الحكم الواقعي المتابع للحسن والقبح الثابتين
 لذوات الافعال وهو حكم الله في الوقائع في نفس الامر وقد يطلق
 ويراد به الحكم الظاهري الحاصل من ادلة الظنية كظواهر الكتاب
 والسنة والاجماع والمقولة والحكم بهذا المعنى يختلف باختلاف

في التخييل والاعتقالي

له الاداء والظنون الاجتهادية بخلاف الاول لاستحالة انقضاء
 في المصلحة الواقعة امرين متضادين وحكمين متناقضين ومنهم من لم
 يفرق بين المعينين ولا اثبت الله ثم حكيم بل ادعى ان الاحكام الواقعية
 هي الاحكام النابتة للظنون الاجتهادية وان ليس لله شيء في الواقع
 حكم معين معلوم في الواقع بل حكم الله منها تابع لاداء الفقهاء و
 ظنون المجتهدين وهؤلاء هم المصوِّبة القانون بان كل مجتهد
 وشاعره هذا القول وقضاه غير خفي على اصولنا وقواعد احكامنا
 والمراد من الاحكام في ابواب الفقه الاحكام الواقعة لانها هي الاحكام
 المقررة في الشرع المقص بيانها بالادلة الشرعية وانما الاحكام الظاهرية
 فليست مما استمرها الله وقررها في حق العباد ولا نصبت الادلة
 الشرعية لبيانها وان استفادها الفقهاء والمجتهدين منها
 فان ذلك لا يقتضي كونها موضوعا لقادتها فمقتضى ذلك ان
 في العمل بمقتضاها من حيث خفاء الدلالة على الاحكام
 الواقعية واستناع التكليف بغير المقدور وان هذا من جعله
 اياها مستمرة وطريقة فان مقتضى ذلك حصول الامتثال والاثبات
 بما هو مطلوب الشارع ومراد له ومقتضى الاذن هو المعذرة وقدر
 في تركه وعدم المولاهة عليه والفرق بين الامر بين يدين فان ظن
 نعلق الامر الظاهري بشيء يقتضيه كونه مراد او مأمورا به قطعاً
 يستلزم حصول الامتثال على تقدير الاثبات به لان الامتثال
 انما يتحقق بفعل المأمور به والمفروض حصوله فالامتثال كما يتحقق
 بموافقة الامر الواقعي يتحقق بموافقة الامر الظاهري اي فلت
 الامر الظاهري بشيء لا يقتضي كونه مراد او مأمورا به في الواقع

وتما يقتضي كونه كذلك بحسب ظاهر الادلة فان الامر الظاهري بل
 ظن والدليل الظني لا يوجب القطع بمداولة ضرورة والظن يكون
 للفعل مأمورا به انما يستلزم الظن بحصول الامتثال اذ لا يعقل
 حصول العلم بالامتثال مع ظن الاثبات بالما مأمور به كما لا يعقل
 حصول الظن مع العلم به والظن بحصول الامتثال قد يتفق معه
 حصول الامتثال في نفس الامر كما لو فرض اصابة الظن وموافقته
 الحكم الظاهري للحكم الواقعي كالوفاق بالخالفه الحكيم وحصول
 الخطاء في الظن فالعبرة اذن في حصول الامتثال بموافقة الامر
 الواقعي كما ذكرنا دون الظاهري فان قيل نفس الامر الظاهري لكونه
 بعيداً ظنياً وان لم يقتض العلم بحصول الامتثال لكن الادلة الدالة
 على اعتبار هذا الظن وجوب العمل بمقتضاه لكونها قطعية فما
 يقتضيه فان كونه الفعل مأمورا به على هذا يكون مقتضى الدليل
 اليقيني دون الظني فلما كونه المأمور بالامر الظاهري واجبا وكفيا
 مما لا ريب فيه وكذا حصول الامتثال بفعله بالنظر الى هذا الامر
 لكن ذلك لا يوجب حصول الامتثال بمقتضى النظر الى هذا الامر
 الواقعي اي لان الامتثال كما مر هو الاثبات بالما مأمور به والمعلوم
 ان الاثبات بما هو مأمور به في الظن لا يستلزم الاثبات بما هو مأمور
 به في الواقع الا مع فرض اصابة الظن وتوافق الحكيم او تضادهما على
 الماني به وان لم يتفق وهذا الفرض خارج عن محل البحث وموضوع
 للسئلة كما لا يخفى وبالحكمة فان اريد من حصول الامتثال حصوله بالنسبة
 الى الامر الظاهري وبالنسبة اليه الى الامر الواقعي مع فرض الاتفاق
 وهذا مسلم ولا كلام فيه وان اريد حصوله بالنسبة الى الامر الواقعي وان لم يتفق

الحكمان فطلبنا ظهور من ان يحكى لا يوفق حصول الامثال بالنسبة
الى الامر الظاهري وان لم يستلزم حصوله بالنسبة الى الامر الواقعي
لكن لا يجوز ان يكون الايمان بالمأمور به في الظاهر مستقلا
للتكليف بما هو مأمور به في الواقع بان يكون بدلا من خبره عنه
فلا حاجة الى تحصيل الامثال بالنظر الى الامر الواقعي لان وجوب
الامثال فرع ثبوت التكليف فاذا سقط التكليف فلا معنى
لوجوب الامثال والحاصل ان التكليف بالامر الواقعي منوط
بالقدرة عليه فاذا لم يتمكن منه انتقل الفرض عنه الى الامر الظاهري
وكان ذلك هو المكلف به خاصة والامثال بالنسبة اليه حاصل
قطعا لانا نقول الامثال المقصود بالذات من التكليف الظاهري
لا يتحقق بمجرد الايمان بما هو مكلف به في الظاهر مطبعا لما يتحقق
على تقدير كون المأمور به فريضا من المأمور به في الواقع وذلك لان
الامر بالحكم الظاهري ليس من حيث كونه مطلوبا ومرادا للشائع
في نفسه بل من حيث ان المظنون مطابقة للحكم الواقعي وان حصول
ذريعة وسيله لحصوله غالبا فالطلب فيه راجع الى طلب الامر
الواقعي حقيقة والسبب في ايجابه ليس الاقتضاب في ايجاب الحكم
الواقعي حتى لو فرض انتفاء مقتضى الحكم الواقعي لزوم انتفاء مقتضى
الحكم الظاهري فيصح عتق سقوط الحكم الواقعي مع بقاء الظاهر
كما جوزه المعترض اذ لو كان ذلك فاما ان يوجد مقتضى الحكم
الواقعي عن الحسن الذاتي الثابت لنفس الفعل ام لا وعلى الثاني
يلزم ثبوت الحكم الظاهري من غير حلة وسبب المعرفة من ان
السبب في الحكم الظاهري ليس هو السبب في الحكم الواقعي ليس الا

وعلى

وعلى الاول فاما ان يثبت مقتضاه امر الحكم الواقعي سقوط مقتضاه
لم لا يثبت فيلزم تخلف الحكم الواقعي وسقوطه معا عن العلة الثانية
المقتضية لاجابه والمثل في اقسامه بط بالضرورة فكذا المقدم و
تحقيق المقام انه قد عرفت من هذا هب الامامية وعلم بالادلة
العقلية والنقلية ان للافعال في انفسها وزواياها حسنا وقبحا
مع قطع النظر عن ورود الشرع وحكمه وامره ونهيها وان الخطا
الشرعي تابعه لهذين الوصفين كاشفة عن ثبوتها في الواقع
الاشتباه ومن المعلوم ايضا ان كل واحد من الوصفين المذكورين
لا يكون الاشياء واحدا معينا في نفس الامر لا استحالة اقتضاء الواجب
بالخصي امرين متضادين وحكمين متناقضين كما سبقت الاشياء
اليه وهذا الامر الواحد الذي هو مقتضى الحسن او القبح العقلي
المسمى بالحكم الواقعي هو حكم الله تعالى في الواقع وفي نفس الامر
الحكم ان كان ظاهرا معلوما والاوجب لاجتهاد والتجسس في تحصيل
الظن به لانتفاء العلم بالمكلف به مع عدم سقوط التكليف بعرض
الاشتباه وكان ما ادى الى الظن مكلفا به من حيث ان المظنون كونه
الحكم الواقعي ومن البين ان هذا التكليف فرع التكليف بالحكم الواقعي
والمطلوب منه هو المطلوب من الحكم الواقعي حقيقة والسبب في ايجابه
هو السبب في ايجاب ذلك لكن لما كان بناء على الظن بالحكم الواقعي
وهو مما لا يؤمن عليه الخطا اذ الظن قد يكون صوابا وقد يكون
خطا وكان الصواب منه غير متميز عن الخطا في نظر المكلف كان المظنون
من هذه المأمور به مطبوعا وان اتفق عدم اصابة الظن بتقليب المصلحة
الحاصلة على تقديرها الا لا يرد ومطلوب نفسه على تقدير عدم

لاضاهية ليقول بهذا يظهر ان الايمان بالمأمور الظاهر يقتضي حصول
الامتثال بالنظر الى الامر الظاهري نفسه كسواء طابق الواقع ثم لم
يطابق الا ان هذا الامتثال غير مقصود من ذلك التكليف وان الامتثال
المقصود منه اعني الايمان بما هو مأمور به في الواقع لا يتحقق الا على تقدير
اصابه الظن وتطابق الحكمين او توافقهما على الماني به فان اتفق ذلك
حصل الامتثال المظهر والا فان انكشف فساد الظن بعد ذلك تبين
عدم حصول الامتثال المقصود من الامر والبقاء في هذه الحالة التكليف
فان كان وقت المأمور به باقيا الى بر في الوقت والاذني خارج
ان كان مما يجيب استدراكه شرعا وان لم ينكشف فساد الظن سقط
التكليف بمجرد عدم اللوازم على تركه لحقاء الادلة وامتناع
التكليف بما لا يطاق لا لعدم وجود المقضي للتكليف لان
المقضي موجود على قواعد المخطئة كما ذكرنا او لا لحصول البدل المسقط
لان الامتثال الغير المسقط لا يكون مسقطا لما هو المقصود بالذات
ولان الحكم الظاهري لو كان مسقطا للحكم الواقعي لزم ان لا يكون
لله تعالى في الواقعة المحصورة حكم معين في نفس الامر بل كان الحكم الواقعي
فيها موقفا ادى الى غير المجتهد وذلك هو عينه فاعليه المصوب
خذاهم الله تعالى من نفي الحكم الواقعي في المسائل الشرعية هذا ان اريد
بسقوط الحكم الواقعي سقوطه في نفس الامر وان اريد بسقوطه
بجانب ذلك مسلم ولا يجدي نفعا لان السقوط بحسب الظاهر
مدار الظن والظهور فاذا تبين فساد ظاهريه الحكم وظهور
عدم سقوطه وايضا فالتكليف ثابت بيقين وسقوطه بالا

الظاهري

الظاهري غير معلوم فيجب فيه بالاصل فان قلت السبب في ايجاب الحكم
الظاهري لا يمكن ان يكون نفس السبب في ايجاب الحكم الواقعي فلا ان
يكون المطلوب من الاول هو المطلوب من الثاني والا لزم ثبوت الحكم
الظاهري من غير سبب محله على تقدير المخالفين الحكمين لان السبب في الحكم
الواقعي غير متحقق على ذلك التقدير فلو كان ذلك هو السبب في الحكم
الظاهري ايضاً لزم المحذور وان لا يترتب الثواب على المأمور به
ولا العقاب على تركه على ذلك التقدير لعدم الايمان بالمطلوب
الحقيقي المقضي للثواب وعدم ترك ذلك المطلوب الموجب للعقاب
والثاني بما طرأ باقيا فكذا المقدم فلت حصول المأمور به الواقعي على
بعض المقادير يكفي لحسن الطلب والايجاب لدوران الامر ههنا
بين تقويت مصطلح الحكم واساوا ايجاب ما يخلفه المظهر احيانا
مراعاة للصحة الثابتة للحكم الواقعي لا يحصل الا بالامر الثاني كما
لا يخفى واما الثواب والعقاب فان اريد بهما مطلقا لثواب خصوص
ما يترتب على الامر الواقعي وجودا وعدما فخطان الثاني ثم لان
الثابت ترتب الثواب والعقاب على الفعل والترك في الجملة واما
انهما الثواب والعقاب المترتيان على الحكم الواقعي فغير ثابت وان
اريد بهما مطلقا لثواب والعقاب فاللزام من حصول الامتثال
الموجب للثواب وتحقيق المخالفة المقضية للعقاب نظر الى الامر
الظاهري وان لم يلزم شي منهما بالنظر الى الامر الواقعي ولهذا المقام
تقابل لا يخص في الشرع فان كثيرا من الاوامر الواردة للاحتياط من
هذا القبيل كاجاب الصلوة وغيرها من العبادات على من تركها فمما

انشاك في عدد الركعات والعود الى الجز والشكول في مع بقائه
 محله الى غير ذلك مما علم ان الشك في اجابة المحاطة والاحتياط على
 المتصور به فان الحاجة اليه انما تظهر على تقدير عدم الاتيان به ولو
 فرض الاتيان به لم يكن التكليف بالاعادة قولا الاحتياط من غير
 سبب وكذا انتفاء الثواب العقاب على الفعل والترك مع بعض
 ما ذكره الجوانح المضافين هو ما اشرنا اليه وقد علم مما ذكرناه مفصلا
 ان الصحة في العبادات هو كونها بحيث يحصل بها امثال الامر
 الواقع لان صحة العبادات هي موازنة الامر وحصول الامثال
 وقد علمت ان ذلك انما يتحقق بالنظر الى الامر الواقع والظاهر
 فصحة العبادة انما يتحقق بذلك ومن ذلك يظهر ايضا ان صحة
 المعاملات عبارة عن ترتب الآثار على المعاملة المستحقة للترابط
 المتغيرة في نفس الامر وان ظن حصول الشرط في مقام اعتباره لا
 يوجب صحة المعاملة في الواقع بل انما يشترط صحة ما يحجب الظاهر
 لو انكشف فساد الظن بتبين بطلان المعاملة وقد تبين من ذلك
 كلة ان صحة الافعال مط في عبادات والمعاملات انما تعتبر بال
 الى الاحكام الواقعية دون الظاهرية وينفرع عليه المعاملات
 بطلان المعاملة باخلال بعض الشرائط في نفس الامر وان لم يتصور
 حال المعاملة في العبادات وجوب الاعادة اذا انكشف فساد
 الظن الذي هو من خواص الحكم الظاهري والقضاء كل ان كان الحكم
 به مما يجب استدراكه شرعا وهذا اصل مهم يجب اعانة في المسائل
 الفقهية فان الخطأ الى كثير منها ينشأ من اهل هذا الأصل
 او عدم اتقانه وبقية ههنا شيء وهو ان المجتهد اذا تغير جهاد

او من الاشك في مسني جهاده السابق فانه لا يجب عليه اعادة العمل
 المبينة على ذلك الاجتهاد وليس له نفس القضاء والاحكام المسببة
 عنه ولو كان انكشف الخطأ في الظن مما يوجب ذلك على ما مر لا يراه
 بما اذا علم الخطأ يقينا وتبين مخالفة الظن الواقع قطعا وبدون
 ذلك انما يكون انتقالا من ظن الى ظن ومن حكم ظاهري الى حكم ظاهري
 والمناط في وجوب ما ذكر من الامور هو الانتقال من الظن الى اليقين
 ومن الحكم الظاهري الى الواقع ولا جماع العلماء في جميع الامور
 على امضاء القضاء والاحكام مع تغير الاجتهاد او عروضا شك
 وعدم الالتزام والالتزام باعادة العبادة وقضاء مثل النكاح
 والصلوة عند ذلك الا ما يحكي عن مئة مذكرة من التزام الاعادة
 والقضاء عند تغير الاري ولعله ان ثبت النقل فهو كمال الاحتياط
 ودفع الويل للمندوبين والندرون ان يكون ذلك مذموبا له
 ورايا مع ما في التكليف بالاعادة والقضاء للجهد ومقلديه
 كلما تغير اجتهاده من الحرج العظيم والصبر الشديد وقد قال الله
 وما جعل عليكم في الدين من حرج وقال عز وجل يريد بكم اليسر
 ولا يريد بكم العسر ثم لو ادى ظن المجتهد الى ترك ما هو واجب
 الواقع ثم ظهر الخطأ والوقت باق فانه ينبغي القطع بوجوب فعله
 لوجود المقتضى وانتقاد ما يحصل الا امثال ولو ظن ان مثل ذلك
 ما لو اني بالما موريه ناقضا وامكن اكماله فانه يجب عليه الاكمال لما
 مر في مساندة اخلاف الاصوليون في حجة الاستصحاب انكره
 السيد تقي قس وكثير من الاصحاب الحق حجة وفاقا للسيد
 واكثر الفقهاء والاصوليين والاصول فيه مضافا الى الاستقراء

في الاستصحاب

ونوقف الاستدلال بالأدلة اللغوية من الكتاب والسنة عليه والفرق
الفرعي بين الشك في الابتداء والاستمرار النصوص المشهورة
الواردة عن الأئمة ^{كصحيح زرارة} قال قلت له الرجل ينام
وهو على وضوء أتوجب التحققة والتحققان عليه الوضوء فوق
يا زرارة قد نيام العين ولا ينام القلب بالاذن فإذا نامت العين
والاذن والقلب جب الوضوء قلت فإن حركت إلى جنبه شيء وهو
لا يعلم به قال لا حتى يثبت أن نيام حتى يخرج من ذلك أمرين ولا
فانه على يقين من وضوئه ولا تنقض اليقين ابتداء بالشك ولكن
تنقض اليقين آخر ^{وصحيفة الأخرى} وحى طويل قال فيها قلت
قلت له أي القدر قد أصاب أي الثوب ولم انتهى ذلك فقلت
فلم أر شيئا ثم صليت فزيت فيه قال فقله ولا يعيد الصلوة تلك
لمر ذلك قال لا أنك كنت على يقين من طهارتك ثم شككت فليس
لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا قلت فإني علمت أنه أصابه ولم
أدري هو فاعسلة قال أفضل من قولك الناحية التي ترى أن يد
أصابه ما حتى تكون على يقين من طهارتك الحديث وصحيفة الثانية
عن أحمد ما عليه الم في حكم الشك في الصلوة قال فيها ولا تنقض
اليقين بالشك ولا تدخل الشك في اليقين ولا تخطأ أحدا
بالآخر ولكنه ينقض الشك باليقين ويتم على اليقين قبحه
عليه ولا تعتد بالشك في حال من الحالات وصحيفة عبد الله
بن عثمان قال نزل رجل يا عبد الله وأنا حاضر في أعير الله
فوفي وأنا أعلم أنه يشرب الخمر يا كل لم الخمر يفرقه على غسله
قبل أن صلى فيه فقال يا عبد الله صل فيه ولا تغسله من أجل

ذلك فقلت أعزها يا موطأ عمر لم يستيقن خمسة طويين
فخرجت فاستيقن أنه نجس وموثقة ابن بكير عن أبي عبد الله ع قال إذا
استيقنت أنك قد توضأت فأما لك أن تحل وضوء حتى تستيقن
أنك قد أحدثت ورواية القاسمي قال كنت أبيت ليلة من الليالي
لذي يشك فيه من رمضان هل يصام أم لا فكتب إلى اليقين لا
يدخل فيه الشك ثم للروية وافر للروية وما روى عن أمير المؤمنين
بطرق متعددة أنه علم أصحابه في مجلس أحدا ربعة باب وكان من
جملة تلك الأبواب أنه قال من كان على يقين فشك فليص على نفسه
فإن اليقين لا يرفع بالشك والمراد باليقين والشك في هذا
الروايات اليقين السابق والشك اللاحق لا مناع اجتماع الشك
واليقين في حال من الأحوال بل المراد البقاء على حكم اليقين السابق
حال الشك العارض وهذا يجوز بقبض حجية الاستصحاب في
المثبت والمثبت والثابت والزائل والصرح واللازم والمظنون
والمشكوك والموضوع والحكم فإن قلت إن الاستصحابان كما
حجة في موضوعات الأحكام الشرعية دون الأحكام نفسها فلو كان
علم الناقص مثلاً وشك في وقوفه استصحب الطهارة ولو لم يكن
وشك في تقصده استصحب هذا هو الذي عقله جماعة من قائلهم
لا تنقض اليقين بالشك قالوا مع الحديث هو المنع عن نقض
اليقين الحاصل سابقاً بالشك فيما لو وقع لازالة الواقع لا
بالواقع الذي يشك في أدائه وذلك لأن المسؤل عنه في
الأخبار ما هو من قبل الأول دون الثاني ولأن الردة اليم تنقض بعد

في حال من الأحوال بل المراد البقاء على حكم اليقين السابق

عن المعارض على المجتهد والناسي باطل فكذلك المظن قلت أن دليل
حجة الاستصحاب في الموضوعات والأحكام فإن الشك في وقوع لا يقتض
اليقين بالشك يتناول الشك في وقوع المزيل والشك في إزالة
الواقع وتخصيصه بالأول مع عموم الشك للفظ وقد انحصر
تجسيم محض بخصوصية السؤال في بعض الروايات لا يوجب تخصيص
لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص محل كما هو في محله ولا في الحالة
عن السؤال عام لا يخص بوجوب السؤال في غير قطعا وتكليف الجاهل
الرجوع إلى المجتهد فإن رجع إليه خرج عن الجهالة وعول على ما افق
به وإن لم يرجع بقي على جهالة ولم يكن معدوماً فيما فعل وإن
وافق الواقع ولا ينفعه الاستصحاب لا غيره من الأدلة وأما المجتهد
فأما له التمسك بالدليل الشرعي استصحاباً كان أو غيره مع الفحص عن
المعارض كما هو المقرر وحجة الاستصحاب في نفس الأمر الحكم الشرعي
لا يقتضي حجة بدو الفحص عن المعارض كما أن حجة العام لا تقتض
كونه حجة بدو الفحص عن المخصص فإنه الشك في الموضوع لا يقتض
الشك في الحكم فإن الشك في وقوع الناقض يستلزم الشك في
التكليف بالطهارة وهو شك في الحكم غاية الأمر أن الشك فيه
قد حصل بواسطة الشك في الموضوع بخلاف القسم الآخر وهو
إذا شك في ناقضية الواقع فإن الشك فيه حاصل لنفس الحكم
ابتداءً فما ذكر من لزوم معدومية الجاهل وعدم وجوب الفحص
على المجتهد أو سلم في الجمل بالحكم الشرعي لزوم مثله في الجمل بالواقع
باعتبار مرجع الجمل بالحكم وكون الجمل بالحكم هناك ثابتاً
بالأصل وهنا بواسطة الموضوع لا تأثير له في ذلك واللازم منه

عدم حجة الاستصحاب في الموضوع ولا في الحكم وهو ملازم
ذهو اليقين بالتفصيل فقلت أن دليل ثبوت الحكم في الحالة لا
وهي حالة اليقين إن عم الثانية أعني حالة الشك كان الحكم
مستصحباً فيها مستتراً إليها لبقاء الدليل واستمراره وإن
لم يعم الثانية كان الحكم مختصاً بالأولى غير متجاوز عنها إلى الثانية
والأول كان حكماً غير دليل قال المحقق في بحث الاستصحاب بعد
القولين ولا يحتاج لها والدعي مختار عن أن ينظر في الدليل
المقتضى لذلك الحكم فإن كان يقتضيه مطلقاً وجب القضاء باستمرار
الحكم كعقد النكاح مثلاً فإنه يوجب حل الوطى مطلقاً إذا وقع
الخلاف في الألفاظ التي يقع بها الطلاق كقوله أنت خلية وبر
فإن المستدل على أن الطلاق لا يقع بها الطلاق لوقوع الحل الوطى
ثابت قبل النطق بهذه فيجب أن يكون ثابتاً بعد ما كان مستدلاً
صحيحاً لأن مقتضى التحليل وهو العقد قضاء مطلقاً ولا يعلم أن
الألفاظ المذكورة رافعة لذلك إلا قضا فيكون الحكم ثابتاً
علماً بالمقتضى بقى مقتضى هو العقد ولم يثبت أنه باق فلم يثبت
الحكم لا نأقول وقوع العقد اقتضى حل الوطى لا مقيداً بوقت ظر
دوام الحال نظر إلى وقوع مقتضى الحل إلى دوامه فيجب أن يثبت الحل
حتى يثبت الواقع فإن كان الخصم يعني بالاستصحاب ما اشترط إليه
فليس في ذلك عملاً بغير دليل وإن كان يعني به أمراً وداو ذلك فحين
مضربون عنه قلت أن دليل الحكم لوعم الحالتين كان ثبوت الحكم
في الثانية للنقض للاستصحاب فإن الاستصحاب هو ثبوت الحكم
لثبوت في الأولى لا لدليل ثبوت فيها ولا يلزم من انقضاء الدليل في
الحاضر هو العموم في دليل الأولى أن يكون الحكم في الثانية

من غيره لئلا يفتقر الحاشية في العالم والدليل في الثانية هو
ثبوت الحكم في الاولى للظن بثبوتها بما مضى من الدليل
على حجة الاستصحاب وتوضيح المقام ان الدليل الدال على الحكم
في الحالة الاولى لا يفتقر اما ان يدل على ثبوتها واستقامتها بعد
او على ثبوتها وبقائها بعد اوجدها او يدل على ثبوتها في الحالة الاولى
خاصة ولا يعلم منه حكم الثانية وجودا ولا عدما بل يكون مسكوتا
عن في ذلك الدليل ولا ريب ان الحكم في الصورة الاولى يختص بالحالة
الاولى اذ المفروض فيها دلالة النص على انتفاءه في الثانية والاستصحاب
ممتنع مع ذلك قطعاً وفي الثانية مع الحاليتين ويكون الحكم في كل
منهما ثابتاً بنفس الدليل من غير ان يكون نسبته الى الاخرى وهذا
استدلال بعجم الادلة وليس من الاستصحاب في شيء واما الصورة
الثالثة فهي مسألة الاستصحاب للتنازع فيه والخلاف فيها يرجع
في الحقيقة الى الخلاف في دلالة الثبوت على البقاء والدوام فالتأني
للحجة منعوا ذلك نظر الى ان الشيء قد يثبت ولا يدوم فلا بد له
من دليل غير دليل الثبوت كزواله فاذا افتقد من الجانبين وجوب الرجوع
الى اصول الشريعة وكان الحكم في الحالة الثانية قابلاً لمقتضى حكم
الاصل في البقاء والزوال واما المتشككون فانهم قالوا الاصل فيها
يثبت ان يدوم شرعاً وان جاز زواله عطلاً واحتجوا على ذلك
بوجوده قد اشترى الى ما هو المختار منها وبيننا وجه الدلالة فيه
فعدم دليل الحالة الثانية هو الثبوت في الاولى ودليل ثبوت
الحكم فيها بثبوت في الاولى هو دليل حجة الاستصحاب كقولهم
لا نقض اليقين بالشك مثلاً فلا يلزم المحكم في الثانية

من غيره لئلا يفتقر الحاشية في العالم والدليل في الثانية هو
ثبوت الحكم في الاولى للظن بثبوتها بما مضى من الدليل
على حجة الاستصحاب وتوضيح المقام ان الدليل الدال على الحكم
في الحالة الاولى لا يفتقر اما ان يدل على ثبوتها واستقامتها بعد
او على ثبوتها وبقائها بعد اوجدها او يدل على ثبوتها في الحالة الاولى
خاصة ولا يعلم منه حكم الثانية وجودا ولا عدما بل يكون مسكوتا
عن في ذلك الدليل ولا ريب ان الحكم في الصورة الاولى يختص بالحالة
الاولى اذ المفروض فيها دلالة النص على انتفاءه في الثانية والاستصحاب
ممتنع مع ذلك قطعاً وفي الثانية مع الحاليتين ويكون الحكم في كل
منهما ثابتاً بنفس الدليل من غير ان يكون نسبته الى الاخرى وهذا
استدلال بعجم الادلة وليس من الاستصحاب في شيء واما الصورة
الثالثة فهي مسألة الاستصحاب للتنازع فيه والخلاف فيها يرجع
في الحقيقة الى الخلاف في دلالة الثبوت على البقاء والدوام فالتأني
للحجة منعوا ذلك نظر الى ان الشيء قد يثبت ولا يدوم فلا بد له
من دليل غير دليل الثبوت كزواله فاذا افتقد من الجانبين وجوب الرجوع
الى اصول الشريعة وكان الحكم في الحالة الثانية قابلاً لمقتضى حكم
الاصل في البقاء والزوال واما المتشككون فانهم قالوا الاصل فيها
يثبت ان يدوم شرعاً وان جاز زواله عطلاً واحتجوا على ذلك
بوجوده قد اشترى الى ما هو المختار منها وبيننا وجه الدلالة فيه
فعدم دليل الحالة الثانية هو الثبوت في الاولى ودليل ثبوت
الحكم فيها بثبوت في الاولى هو دليل حجة الاستصحاب كقولهم
لا نقض اليقين بالشك مثلاً فلا يلزم المحكم في الثانية

من غيره لئلا يفتقر الحاشية في العالم والدليل في الثانية هو
ثبوت الحكم في الاولى للظن بثبوتها بما مضى من الدليل
على حجة الاستصحاب وتوضيح المقام ان الدليل الدال على الحكم
في الحالة الاولى لا يفتقر اما ان يدل على ثبوتها واستقامتها بعد
او على ثبوتها وبقائها بعد اوجدها او يدل على ثبوتها في الحالة الاولى
خاصة ولا يعلم منه حكم الثانية وجودا ولا عدما بل يكون مسكوتا
عن في ذلك الدليل ولا ريب ان الحكم في الصورة الاولى يختص بالحالة
الاولى اذ المفروض فيها دلالة النص على انتفاءه في الثانية والاستصحاب
ممتنع مع ذلك قطعاً وفي الثانية مع الحاليتين ويكون الحكم في كل
منهما ثابتاً بنفس الدليل من غير ان يكون نسبته الى الاخرى وهذا
استدلال بعجم الادلة وليس من الاستصحاب في شيء واما الصورة
الثالثة فهي مسألة الاستصحاب للتنازع فيه والخلاف فيها يرجع
في الحقيقة الى الخلاف في دلالة الثبوت على البقاء والدوام فالتأني
للحجة منعوا ذلك نظر الى ان الشيء قد يثبت ولا يدوم فلا بد له
من دليل غير دليل الثبوت كزواله فاذا افتقد من الجانبين وجوب الرجوع
الى اصول الشريعة وكان الحكم في الحالة الثانية قابلاً لمقتضى حكم
الاصل في البقاء والزوال واما المتشككون فانهم قالوا الاصل فيها
يثبت ان يدوم شرعاً وان جاز زواله عطلاً واحتجوا على ذلك
بوجوده قد اشترى الى ما هو المختار منها وبيننا وجه الدلالة فيه
فعدم دليل الحالة الثانية هو الثبوت في الاولى ودليل ثبوت
الحكم فيها بثبوت في الاولى هو دليل حجة الاستصحاب كقولهم
لا نقض اليقين بالشك مثلاً فلا يلزم المحكم في الثانية

مورد النص كالمصوم بالنسبة الى الحب البصر الى التمر في الحالة الا
مع قبل الحقيقة وفي الامر بالباين الماثل للشيء في العلم الجاهل
وفي القرع الخالف لاصل بحسب الحقيقة كالمؤمن المتولد بين
حلال حرام وطاهر نجس فان الحكم في ذلك كله يتبع الاسم
وغيره وهو وجوباً وعدمه وليس شيء منها ما يقتضي ثبوت
الحكم بدون التسمية وذلك واضح في أصل الاستصحاب
الحكم الخالف للاصل في شيء دليل شرعي مانع لحكم الاصل
لعموم الحل كما استصحبنا حكم الغيب فان الاصل قد انقضى فيه
بالاجماع والنصوص الدالة على تحريمه بالغليان وعمومات الكا
والسنة قد تخصصت بهما قطعاً وخ فنعكس الاصل في الزيب
ويكون الحكم فيه بقاء التحريم الثابت له قبل الزينية بمقتضى
الاستصحاب فلا يرتفع الامع العلم بزواله والخامس وان كان
استصحاباً بمقدم على العام وان كان كتاباً بحقوق محله
وأما استصحاب الحل فغاية الحلية بالفعل وهي شأني التحريم
بالقوة والحل المنجز يرتفع بحصول شرائط التحريم المعاق فان قيل
مرجع الاستصحاب الى ما ورد في النصوص من عدم جواز نقض
اليقين بالشك وهذا عام لا خاص قلنا الاستصحاب في كل شيء
ليس لبقاء الحكم الثابت له وهذا المعنى خاص بذلك الشيء
ولا يتعداه الى غيره وعدم نقض اليقين بالشك وان كان عاماً
الا انه واقع في طريق الاستصحاب وليس نقض الاستصحاب المستدل
به والعبرة في العموم والخصوص بنفس الادلة لا بآداب الادلة
والا لزم ان لا يوجد في الادلة الشرعية دليل خاص اذ كل

في الحكم الخالف
دليل شرعي مانع
لحكم الاصل
لعموم الحل

دليل فهو ينشئ الى ادلة عامة هي دليل حجية وليس عموم فلو
لا تنقض اليقين بالشك بالقياس الى افراد الاستصحاب جزئياً
الا كعموم قوله نعمان جأناكم فاسق ببناء بالقياس الى اجاد
الاخبار المروية فكما ان ذلك لا ينافي كون الخبر خاصاً انما يخص
موردته بشئ معين فكذا هذا ولذا ترى الفقهاء يستدلون بأ
النجاسة والحمة في مقابل الاصول والعمومات الدالة على طهارة
الاشياء وحليتها وكذا باستصحاب ثبوت الذمة في مقابلة ما دل
على براءة الذمة من الاصل والعمومات في مسائل العصير ما يقع
على ذلك ايضاً كسؤال الشك في نهاب الثلثين وكون التحريم
تحقيقاً لا تقريراً وكذا مسألة خضب لانه وصيرورة العصير
دنيا قبل نهاب ثلثيه وغير ذلك من المسائل ولولا ان الاستصحاب
دليل خاص بحجته على الاصل والعمومات لربح شيء من ذلك
وهذا نقاش المباحث فاحتفظ به في سائر الجرح منفي في
الشرعية بالاية والرواية والمراد بهما فوق الوسع الى منتهى الطاقة
فما فوق الطاقة هو التكليف بما لا يطاق بتكليف بالعموم وهو
عندنا عقلاً وشرعاً ويعم الشرايع كلها والتكليف بالوسع
وهو ما دون الطاقة ممكن واقع في جميع الاديان ولما الطاقة
والمراد بهما فوق الوسع ما لم يصل الى الامتناع العقلي والعاد
فلم يقع التكليف بهما في شرعنا لقوله نعم ما جعل عليكم في الدين
من حرج وقوله نعم يهديكم البصر ولا يهديكم العسر وقوله
بعت بالخفية الهلة السمحة وقد وقعت في الشرايع
لقوله نعم ربنا لا تعذبنا اصراً كما حملته على الذين من قبلنا وقوله

في نفي الحرج

والاعلال التي كانت عليهم وما ورد في الاخبار في بيان التكليف
 الشاقة التي كانت على بني اسرائيل وهل كان التكليف بالقياس اليهم
 حرجا واصل او هي بالنسبة اليها كالتكاليف الظاهرة الاولى وحيد المخرج
 وتقول موسى لنبينا فان امتك لا تطيق ذلك يؤيده في السير
 وما فيها من بيان بسطة الاولين في الاعمال والاجسام ومثلهم
 طاقتهم على تحمل شدة الامور وما يعاضده وعلى هذا المخرج معنى
 في جميع الملل وانما يختلف الحال باختلاف اهلها فما هو حرج بالقياس
 اليها لم يكن حرجا حيث شرع ولكن الامتنان بمنى المخرج في الدين
 كما هو ظاهر الآية ونفع الاعلال والاخبار يمنع ذلك وكيف كان
 ففي المخرج في هذه الشريعة امر لا ريب فيه وليس المراد ان الاصل في
 المخرج وان المخرج عنه جازم بدليل كما في سائر الهومات الواردة
 في الشريعة اما على تقدير اختصاص نفع المخرج بهذه الشريعة فقط
 والا لزم ان تكون مساوية لغيرها في الاشتمال على المخرج والفرق
 بالقللة والكثرة تعسف شديد واما على العموم فلا جماع للملأين
 على ان المخرج منفع في هذا الدين ولا ان التكليف بما ينفع في المخرج
 مخالف لما عليه اصحابنا من وجوب اللطف على الله فان الغالب
 ان صعوبة التكليف المنتهية الى حد المخرج تعد من الطاعة وتزجر
 من المعصية بكثرة المخالفة ولا ان استعظام حرم عباده وان من
 ان يكلفهم بما لا يتحملون من الامور الشاقة وقد قال الله تعالى
 يكلف الله نفسا الاوسعها والنظر في الادلة وحسن التمهيد
 ورواية يقضي ذلك واما ما ورد في هذه الشريعة من التكليف
 الشديد كالجهاد والزكاة بالنسبة الى بعض الناس في الدين

على العاقلة ونحوها فليس شيء منها من المخرج فان العادة قاضية
 بوقوع مثلها والناس يرتكبون مثله لك من دون تكلف
 ومن دون عوض كالحارب للحجبة او بعوض كما اذا اعطى على ذلك
 اجرة فانما يري كثير يفعلون ذلك بشئ يسير وبالحيلة والجرى
 العادة بالآتيان بمثله والمساخنة فيه وان كان عظيما في نفسه
 النفس والمال الكثير فليس ذلك من المخرج في شئ نعم تقدير النفس
 وتحرير المباحات والمنع عن جميع المشتبهات النوع منها على الدوام
 حرج وضيق ومثله منفع في الشرع فاستأثرت الاصل بقدر
 المسبب بقدر الاستبابة فلا يفرق لفعل الواحد عن السبب
 الا اذا ثبت التداخل بدليل من عقل او نقل وهذا معنى قوله
 الفقهاء الاصل عدم تداخل الاستبابة وهو اصل مشهور بين
 الاصحاب عليه تدوير حيل لفقه في كل باب وقد انكر جمع من
 المتأخرين فظنوا انه اصل غير حاصل بل من بعض الاعاظم منهم
 انه كلام خال عن التحصيل ونحن نكشف ولا عن معنى هذا الكلام
 ثم نبين انه قول فصل وما هو بالهزل فنقول المراد بالاستبابة
 الاسباب التي جعلها الشارع مناطا لاحكام الشرعية وترتب عليها
 ثبوت تلك الاحكام اما لاقتضاها لها بنفسها او لاكتفائها
 عن المصلح الواقعية التي هي علمها الحقيقية لا العلة العقلية
 المؤثرة لا نشاء الناصر الحقيقي في عبادة الفقهاء اسبابا فانها
 معارف لا مؤثرات لان التداخل في هذه الاستبابة جازم بل لا
 بخلاف الاستبابة العقلية لاستحالة تواردها على العلل الواضحة
 ولا العلة الشرعية التي يعلل بها الاحكام ولا ينافيها فانها

في كل باب
 من باب
 في كل باب

عللنا قصة تفرقة لا يقصد بها الاطراف ولا الانكاس فلا يصح
بناء الاصل عليها وان صلحت الشائيد الا اذا بلغت حد منصوص
العلة فيكون مناط الحكم في السبب ما قيل في معنى الاسباب انها
منها ما يلزم من وجودها الوجود ومنها ما العدم فان الاسباب
المتعددة لا يلزم من عدم شئ منها عدم السبب وانما يلزم لو اتفق الجميع
ولو جعل السبب لقدر مشترك كان امرا واحدا وبطل التعاد
ولو اراد بالسبب ما يختص بسببه المعين اختص كل سبب بسببه
ولم يقع التداخل فالوجه ما تقدم من انها مناط وجود الحكم
وهو ما يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من عدمه العدم مقابل
الشرط الذي يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده الوجود
وليس للزوم في الاسباب الشرعية بمعنى اقتناع الانفكاك كما
هو المعروف بل بمعنى عدم الانفكاك لولا المانع فالسبب ما يقع
المقتضى الاقضاء فيه لعدم ان يكون لنفسه او لا من يقارنه
في الوجود كما هو الغالب والاستبااط غالبا ويراد ما يقابل
الغايات فيقال النور سبب للوضوء والصلوة غاية له وقد
تطلق على الاعم كما يقال سببا الفصل والمراد به ما يم لان في الغاية
معنى السببية فانها سبب في الغاية والاعتماد عليه فله
وهو المراد في هذا الاصل كما يظهر في النظر اذ الله ولذا الخج به
من نفى التداخل في الاعمال المتدوية من غير فرق بين السببية
منها والغائية ومعنى عدم تداخل الاستبعاد تداخلها من حيث هي
استبااط عدم تداخلها في السببية لكون السبب بمعنى تواردها
عليه والمقصود لازم المعنى هو عدم تداخل السبب او عيا الحمل

الحكم

الكلام ان يكون على تقدير الاضاف وهو بعيد لفظا ومعنى كقولنا
فليس المراد عدم تداخل الاسباب بنفسها فانه غير مقصود ولا مؤثر
في الوجود بل من تعددها في الخارج على ما هو الغالب بعد السبب
ولا من تداخلها فيه كما في وطى الميتة مثلا اتحادها وهو ظاهر
وليس المقصود بالتداخل المتفصيل ومرتبة الشئ من اولا اشياء
التعدد حقيقة شئ واحد فان ذلك مستحيل عقلا لا متناع
اجتماع الوحدة والكثرة في المحل الواحد فيلزم امتناع الخلق
الاصل وقد ثبت خلافه بل المراد من التعدد في الظاهر الى
التعدد فيكون الوجود الخارج شئ واحد لا كثره فيصير هذا
امر ممكن قطعا لكنه يخالف للاصل وله صورتان اربع وذلك لان
التداخل اما بان يقصد بالامر الواحد امثال الاوامر المتعددة
فيكون تداخلها اختياريا حاصلها بالقصد والنسبة ويقصد به
بعضه فيسقط يدخل فيه الباقي تبعاف يكون تداخلها اختياريا
بغير ارادة واختيارا ويقصد به البعض فيسقط معه طلب غيره
لحصول الغرض بفعله فيكون في قوة التداخل فيه ولا يقصد به
شئ منها بل يوثق بصورة الفصل المشترك كيف اتفق ومبانيه
ان شاء الله ثم تحقيق هذه الصورة على التفصيل والمقصد هنا
بيان ان الاصل انتفاءها مطا حق مثبت شئ منها بالدليل هو
بمعنى القاعدة المستفادة من الدلالة او بمعنى الظاهر لان المتبا
من دلالة الاستبااط اختصاص كل سبب باوجاد على معناه الموعود
منه اذا اضيف الى العدم فان الاصل عدم الغاء الخصوصية
حتى يثبت خلافه والاول هو الاول والاخرى بما ينسب عليك

من ادله

من أدلة هذا الأصل وهي وجوه الأول - ما لو حان إليه من تقاق
الفتها بعد من سئل عنه فأنهم قطعوا عنه به واستندوا إليه
في جميع أبواب الفقه وأرسلوه إرسال المسلمات وسلكوا به
سبل المعلومات ولم يخرجوا عنه إلا بدليل واضح أو اعتبار لا يخ
ومما تركوا الظواهر لأجله وطرح النصوص بسببه كما صنف كثير
منهم في قداخل الاعمال وغيره ولم يجهد منهم مطالبة الدليل
على عدم التداخل في شيء من المسائل ولو ذهب إلى التداخل
طال يومه بالدليل وعارضوه بالأصل وما ذلك إلا لكونه من
الأصول المسلمة والقواعد المعلوماتية والالكان الأمر بعكس ما
صنعوه وخلاف ما قرروا لأن الأصل فيما دار بين الاتحاد وعدمه
هو الاتحاد ورونا التعدد ما يتفق لبعضهم من الاستناد إلى
هذا الأصل فيما قالوا بالتداخل فالوجه فيه عدم ظهور التعدد
في تلك الموارد ولا ريب أن الأصل هو الاتحاد الثاني - اشقرا
الشرعيات في أبواب العبادات والمعاملات فان المدارك فيها إلى
الديان على تعدد المسببات إذ تعدت أسبابها عند النذر القليل
المستند إلى ما جاء فيه من الدليل على اختلاف في أكثره وشك
في أغلبه وانك إذا تجاوزت ذلك وأرقت في الاستنباط
على ما وصفناه من التعدد من غير شك ولا ارتياب ولا ريب
ولذا نرى ناسبا الصلوة والزكاة والصوم والحج والإيمان
والنذر والديون والحقوق وغيرها على كثيرها كثير ما يجتمع مع
توافق مسبباتها في الجنس والكيفية والوقت وهي مع ذلك
متعددة متغايرة كالصلوة المتواترة من فائتة وحرارة

والغوايت المتعددة من الفرائض والنوافل الراتبة وغير الراتبة
الموقته وغيرها وصلوة الفجر مع الطواف والزكاة مع الكسب
والعيد مع الاستسقاء وكذا أنواع الصيام من القضاء والكفا
وأفرادها المتكثرة وأقسام الزكاة كزكاة المال والغنمة وأفراد
الكثيرة والديون والمستقر في الذمة بأسباب مختلفة كالبيع
والصلح والأجارة والقرض وغير ذلك من صور اجتماع الأسباب
مع توافق المسببات مما لا يمكن حصره وضبطه فان البناء في جميعها
على التعدد والتغاير بحيث لا يحتمل فيها التداخل في الأكفان بالو
على التعدد كما لا كفناء بصلوة واحدة من لف صلوة وصوم
يوم عن الف يوم أو دفع دينار بدل عن قطار ولو أن واحدا
حاول ذلك لكان مخالفا للقانون الشرعية خارجا عن الدين الملة
ولا ندعو إلى الأسباب كلها بهذه المثابة فانها تختلف جلا وخفا
لكن الفحص والاستقراء يتبع الجزئيات التي لا تحصى يكشف عن
ابتناء الأمر في ذلك كله على شيء جامع مطرد في الجميع وليس الأصل
عدم التداخل وهذا من قبيل الاستدلال بالنصوص المتفرقة
الواردة في جزئيات المسائل على ثبوت ما اجتمعت عليه المطالب
الكلمة وليس لك من الظن ولا القياس شيء وهو ظاهر
الثالث - أن اختلاف المسببات إما أن يكون بالذات كالصوم
والصلوة وصلوة الفجر والظهور بالاعتبار كصلوة الفجر وأ
وقضاء والاخذ في الثاني ليس إلا اختلاف النسبة وال
الإضافة إلى السبب بصلوة ركعتين بعد الفجر من عليه صبح
فايته صلواتها والحاضرة وانما تختلف وتعدد باعتبار

نسبتها الى دخول الوقت وخبره فان ضيفت الى الاول
كانت اداء والاقتضاء ومثله متحقق في كل ما ينفي فيه المداخل
لان المفروض فيه اختلاف الاسباب التي تختلف معها النسب
والتفاوت النسبة متى كان مقتضيا للتعدد في شيء كان مقتضيا
في غيره لان المعنى المقتضى للتعدد متحقق في الجميع قائم في الكل من
غير فرق فيكون الاصل تعدد السبب بتعدد الاسباب كما هو المطلق
ولا يلزم منه امتناع المداخل لانه انما يلزم المداخل لا من انما
يلزم لو كان اختلاف النسبة سببا للتعدد بل من كفاية مقتضى
له والتخلف عن مقتضى جائز مع وجود المانع وهو موجود في كل
ما يثبت في المداخل فلما لا نقول به الا على تقدير وجوده في تحقيق
فلك اننا لا سببا الشرعية كاشتقاق المصالح الواقعية واختلافها
كاشتقاق اختلاف تلك المصالح بمعنى انه ظاهر فيه فاذا دلل الدليل
على المداخل علم ان المصلحة في الجميع واحدة وان الاضافة غير مؤثرة
في اضافة الوضوء بالنسبة الى سبب بغير ترك لاجل اعتبار النسبة
وبقي ما ليس كذلك على مقتضى اظاهر لا نقاء الصانع الرابع تبارك
الاختصاص المقتضى للتعدد فان المفهوم من قوله اذا انكسرت
الصلوة فاسيا فاسجد سجدة السهو وجوب السجود لخصوص التكلم
ومن قوله اذا شككت بين الاربع والخمس فاسجد وجوب سجود
اخر الشك غير الاول وكذا نحو من جعل الاكل في شهر رمضان
فليكثر كان المتبادر منه وجوب كفارتين كفارة للاكل وكفا
لنوع اللوطي من غير فرق في الاول بين وقوع السهو والشك في
صلوة واحدة وصلوة متعددة ولا في الثاني بين وقوع الاكل

والوطي

والوطي في اليوم والا بامر مع تخطي الكفارة وبدونه ولا بين مثل ذلك
الامثلة من مواضع اختلاف وغيرهما اجماعا في مقتضى مثل ينفي
اذا طلع الفجر فصلوة الفجر اذا طفت بالبيت فصلا صلوة الطلوع
والا اتحاد مثل من قام فليتوضأ فان التبارك في جميع ذلك اختصا
كل سبب سببه بل اختلاف يعود الى دلالة اللفظ فيكون المظ
في الجميع متعدد الا واحدا الا ما صرح عنه الدليل كما في اسباب
الوضوء فان اجماع معتدل على الاكتفاء بما يوضح عن جميع اسباب
الاتحاد معنى الحدث وحصول الرفع بالواحد ونحوه مثال الكفارة
ان علق على الكفارة الافطار فانه يتحقق بالاول فلا يتكرر بعد
الاستبراء وكذا غير ذلك مما علم فيه اتحاد المصلحة في الاستبراء
او نقله بقوى ما عداها مما يحتمل فيه الاختلاف على ما يقتضيه الظن
من قصد الاختصاص واداة التعدد فان الاصل فيما ظاهره الاصر
البناء عليه حتى يثبت خلافه ومن ثم نرى لفظة ما يعطلون المداخل
فيما يقولون به بالقطع بالغناء الخصوصية او وجود الظن المعتبر
ومرعا اختلاف الاختلاف في الافهام والاداء في المقتضى للاختلاف
واما اذا انقضى الدليل على ذلك فيه فانهم لا يربطون في الاختصاص
اختلاف ظاهر اللفظ من غير محارضة وكفى بذلك شاهدا على البناء
مع حكم الوجوب وشهادة العرف وان شئت فاستخرج ذلك
بمثله ما اذا قيل ان جاءك زيد فاعطه درهما وان سعى اليك حاجة
فاعطه درهما فاتفق انه اياه وسعى في حاجته فانك لا تشك في
انه يسقى درهمين درهمي الزيادة ودرهما السعي في حاجته
وانك تجد الفرق بين ذلك وبين زيادة المجرمة عن السعي في

المجرم

التميز عن الزيادة وكذا لو قيل ان جألك طيب فاعطه ديناراً
جألك اديب فاعطه ديناراً فاني زيدا وهو طيب اديب فقلت
تحكم بانه يستحق دينارين ديناراً للطيب وديناراً لاديبه وتفرق بين
محله ومحلي طيب غير اديب واديب غير طيب ونحو ذلك سائر
الامثلة الكثيرة من الخطابات الشرعية والمحاورات العرفية فان
المستفاد من جميعها اعتبار الامسباب واستقلالها في اقتضاء
السبب من غير تدخل غيره وذلك تحقيقاً ان هذه الاسباب
قد تفرق وقد تفرق ولا يربطها حال الاقتران استقامت
بترتيب السبب على كل منها بالخصوص اذ لا مجال للتدخل والاشراك
في هذه الحال وهي حال الاقتران كذا لان الدليل على سببها
قد ورد بعبارة واحدة جامعة للحالين معاً فيكون مدلولها
في الموضوعين واحداً وتقرن بغيره على الاختصاص عند الانفراد والاشراك
حال الاجتماع قد كفاك في مدلول الشيء الواحد غير مفهوم من
اللفظ والحال على المرادة السبب مع اللفظ غير مقيد باختصاص ولا
اشراك مع انه خلاف المتبادر كما قرره بعد ما شتم الخطأ
على ما علم اختصاصه فانه يؤيد كذا الاختصاص على الاطلاق الخاص
ان السببين اذا تعاقبا فلا ريب في ثبوت السبب بالسبب الاول
فانما وجد الثاني فاما ان يجب به شيء ولا والثاني باطل لا
السببين متساويان في السببية والاقتضاء فالمحكم بثبوت
السبب باحدهما دون الآخر تحكم ولا نه لو تقدم ثبت بالسبب
قطعا فكذلك لو تأخر لان ما دل على سببته يتناول الصوتين
من غير فرق فقين الاول وهو ثبوته بالثاني وح فاما ان

يكون

يكون الثابت بعين ما ثبت بالاول او غيره والاول محال لان
السبب متب على السبب فلا يكون متقدماً عليه فوجب ان يكون
الثابت به امر مغايراً للاول فيتعذر السبب بتعدد السبب وهو
المطل لا يبق لو صح ذلك لاستنعى التدخل بعين ما ذكر من التردد
لاناختار فيه سقوط المطلب في الثاني او كون المطلوبين وبأية
شيء واحداً على ان يكون الثاني معترفاً ومقرراً لما ثبت به امر
زايد هذا وان كان بخلاف الظاهر بقاء الطلب بتعدد المطلب
لكن يجب المصير اليه مع قيام الدليل عليه وصورة الاستدلال
وان اوجبت الامتناع مع البناء على الظاهر على الاطلاق فلا
ويمكن تقرير الدليل على وجه يزيل من هذه الحرارة بان الثاني من
السببين المتعاقبين يثبت به السبب لعموم ما دل على سببته
والثابت به غير الاول لان الظاهر من ترتيب طلبه على حصول
سببه تاخره عنه فيكون مغايراً المطلوب بالاول ويلزم مقتضى
المخصص هذا الاصل ويشهد له تحوي الاخبار الواردة في تدخل
بعض الاسباب حيث تضمنت الجواز والاجزاء الظاهرة في الرخصة
والاذن في الجميع وان الاصل فيها هو التعدد في حديث منارة
الافئدة الاغصان اذا اجتمعت لله عليك حقوق اجزاء عنها
غسل واحد وفيه تنبيه لطيف على ان ذلك مخصوص بالغسل
والا لقال حق واحد فانه لم يرد واعداد دخل في اللطف والامتياز
وارادة اليسر لتوسعة بتدخل الحقوق المشككة والاعتناء
بالشيء الواحد فعلم ان سائر الحقوق ليست كذلك وفي ورود
التقليل بالتدخل شهادة بان المحتاج الى البيان هو التدخل لا

التعدد فان امثال الاول المتعددة انما يكون بالافعال المتعددة
 وهو شئ ظاهر لا يحتاج الى بيان الشارح ولا يقتصر الى كثرة الامر
 بالامثال والطاعة وهما معروفان غنيان عن اليقين بخلاف
 الاجتزاء عن الاول والكثرة بالامر الواحد فانه يحتاج الى الاشارة
 فلذا الخطر النقل به فانه انما يريد ان يقال في الناقل دون المقارح
 من تكرار الاصل بان الاصل الفعلي دون الاثبات والافعال دون
 التعدد وقولهم الاصل عدم الدخول وان كان بصورة الفعلي الا
 انه يرجع الى الاثبات والتعدد وهو خلاف ما يطلب بالاصل
 بان الاستبنا الشرعية امامات ومعرفة فانما اجتمعت كان
 مقتضى الكل واحدا وان امثال يحصل بالواحد لا خلاف
 والزائد عليه تكرار خارج عن مداول الامر والجواب عن ذلك
 كله معلوم مما سبق فان الاصل هنا كما عرفت بمعنى القاعدة
 المستفاد من الاشارة بمعنى لظاهر او صالحة عدم القاء
 الخصوصية المفهومة من الظاهر هذا الوارد بالاصل في الدخول
 بجميع صور اما لو قصد به نفى الدخول قهرا او عدم سقوط طلب
 الشئ بفعل غيره فكيف كان هذا الاصل مقدم على اصل عدم التعدد
 لانه انما يثبت اليه عند الشك بينه وبين الاتحاد وهو يقع هنا
 بالدليل فيسقط به حكم الاصل ومنه يعلم الحال في الاستدلال
 بالاطلاق الامر وصدق امثال لان المستفاد من الاول هو التعدد
 والتغاير كما بينا فامثال الاول المتعددة لا يحصل بالامر الواحد
 ويكون الاول الشرعية ومعرفة انما يقتضي جواز الدخول لانه
 الاصل فان لمعرفات انما تستلزم اذا كانت معرفة للتعدد كما هو

هذا

دون المتعدد في القصور
 وهو لا يثبت
 وهو لا يثبت

الظاهر

الظاهر للارزوم هو التعدد كما هو لفظه فالارزوم هو شئ واحد
 قالوا النقل لا يجري عن الفرض وذلك انه قد تقرر في القواعد
 العدلية ان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح الواقعية لا بما يقوله
 الاشاعرة بناء على قاعدة هم في حق الحق العقليين ان الاصل
 في حد ذاتها لا تصف بصفة من جهة الامر ولا بصفة تفقضي النهي
 بل انه تقرر بامر وينبغي لا يفرض ودفع ولما يصنع ما يشاء بحكم
 ما يريد وهذا القول لا يخفى شناعته على قواعدنا واصولنا
 حيث ان الاحكام الشرعية تابعة للمصالح الواقعية فخصومات
 الاحكام كالوجوب والندب في مواردها المخصوصة انما ثبتت ليقين
 كل جزء من تلك الموارد بمصلحة محسوسة معينة مقتضية لذلك
 الخاص اي لوجوب والندب ومن المعلوم ان المصلحة في الواجب
 المندرجة مشتركة في اصل الرجحان لتحقيقه فيها وانما الاختلاف من جهة
 جهة الزيادة الماخوذة في الواجب هي المنع من الترتيب لا بد لها من
 من مصلحة زائدة على المصلحة المشتركة بينهما والارزوم من ذلك ان
 النقل لا يجري عن الفرض كما ذكرنا واما الفرض فقد يقع عن النقل
 اذا كان مصلحة الفرض متمثلة على مصلحة النقل وقد لا يجري انا
 كانت مصلحة له والحاصل ان الفرض لما يمكن اشتغال مصلحة
 على مصلحة النقل يمكن اجزاؤه عنه وتوقف على كثرة الشرع بخلاف
 المصالح واما النقل فيثبت له يمكن الحكم بالجزء شئ من النقل من
 من الفرض ولما قلنا ان يقول له لا يجوز ان تبلغ المصلحة في النقل
 حد المصلحة الثابتة في الفرض لكن يمنع عن كونها مانع فيطلب عليه
 كما اشير اليه في قوله لولا ان اشق على امتي لامتهم بالسوء

هذا
 هذا
 هذا

ولا

دون المعنى المقدم فان الاصل يطلق على معان متعددة وانما يقين
 المراد منه بدلالة القرائن وما لخصه المقامات وخص الاكراه
 الخاصة في هذا المقام ما سبق الى بعض الافهام من اثبات الصحة
 في المقام الاول باصل الاباحة فخاصة ان المعاملة في المرد فيها
 نهى كانت جارية وموقفت جارية كانت صحيحة كانت خيرة عينية فان
 اصل الاباحة انما تجزئ الاصل المقدورة والمعاملة انما تكون
 مقدورة على تقدير صحتها وهو اول الكلام نعم عقد المعاملة
 اعني صيغة الايجاب القبول مثلا من الامور الاختيارية التي تجزئ
 فيها اصل الاباحة لكن مقتضى ذلك اباحة اللفظ باللفظ بمعنى
 الاثر به واين هذا عن وقوع مدلوله كما هو المدعى في عكسه
 فساد المعاملة يستلزم تحريمها ان لم يستند الى انتفاء القصد
 والارادة كما في الهازل والناثم فان البيع الفاسد مثلا اذا
 ترتب اثار البيع الصحيح عليه كان تشريعا او ادخلا لما ليس في الشيء
 ولا في تحريمه فان قلت قصد ترتب الاثار انما يتصور في البيع الصحيح
 واما الفاسد فلا يعقل فيه ذلك لان فرض الفساد يستلزم
 انتفاء ترتب الاثر فلا يمكن قصده مع العلم بالامتناع نعم يتصور
 فيه القصد الى ايجاد الصورة وليس ذلك من التشريع في ثبوت
 المانع قصد ترتب الاثار في البيع الفاسد تصويره بصورة الصحيح
 والزام احكام البيع ولو ازم فيه ولا ينبغي إمكان القصد بهذا
 المعنى وكون البيع الواقع على هذا الوجه تشريعا محرما كيف لو كان
 لزم امتناع البدعة والتشريع مطلقا في العبادات والعاملات لا
 انما يتصور ان مع القصد الى جعل الشيء عبادة او معاملة وهو

فان المعاملة
 يستلزم تحريمها
 فان لم يستند
 الى انتفاء القصد
 والارادة كما في
 الهازل والناثم
 فان البيع الفاسد
 مثلا اذا ترتب
 اثار البيع الصحيح
 عليه كان تشريعا
 او ادخلا لما ليس
 في الشيء ولا في
 تحريمه فان قلت
 قصد ترتب الاثار
 انما يتصور في
 البيع الصحيح واما
 الفاسد فلا يعقل
 فيه ذلك لان فرض
 الفساد يستلزم
 انتفاء ترتب الاثر
 فلا يمكن قصده
 مع العلم بالامتناع
 نعم يتصور فيه
 القصد الى ايجاد
 الصورة وليس ذلك
 من التشريع في
 ثبوت المانع قصد
 ترتب الاثار في
 البيع الفاسد
 تصويره بصورة
 الصحيح والزام
 احكام البيع ولو
 ازم فيه ولا ينبغي
 إمكان القصد
 بهذا المعنى وكون
 البيع الواقع على
 هذا الوجه
 تشريعا محرما
 كيف لو كان
 لزم امتناع
 البدعة والتشريع
 مطلقا في
 العبادات
 والعاملات لا
 انما يتصور
 ان مع القصد
 الى جعل
 الشيء
 عبادة او
 معاملة
 وهو

مع العلم بالعدم قطعا وقصد الصورة ليس محرم بعين ما ذكر هناك
 فان احب بان المحرم تصوير ما ليس بعبادة او معاملة بصورة العبادة
 او المعاملة مع التزام ما فيها من الاحكام واللوازم كان ذلك
 هو الجواب هي هنا بعينه وهو ظاهر وهل يختص التحريم بعين العبادة
 فيقتل الاختصاص لا نفاء التشريع مع اعتقاد صحة وعدمه لعدم
 معدورية الجاهل وجوب تحصيل العلم بالفساد الموجب للتحريم
 وهذا قريب الا اذا كان اعتقاد الصحة ناشيا عن جهل او تقليد
 فان التحريم معه مشف قطعاً فانه تحريم المعاملة على حد
 المتعاملين يستلزم تحريمها على الاخر فمحرمة البيع على البائع يستلزم
 تحريم الشراء على المشتري وبالعكس فمحرمة نكاح المرأة على الرجل
 يستلزم تحريم نكاح الرجل على المرأة وبالعكس وبما يظهر من كلام
 الفقهاء القطع بذلك فانهم كثيرا ما يستدلون على تحريم البيع
 مطلقا بضم تحريمه على البائع او المشتري خاصة وعلى تحريم
 النكاح كمن بما يضمن تحريمه على الرجل او المرأة وكذا في غيرها
 من المعاملات وقد صرح بذلك المحقق الشيخ على ما لا يراه في
 شرح القواعد عند قول المص ويحرم على المرأة ما يحرم على الرجل
 ولما كان تحريم النكاح من احد الطرفين يقتضي ثبوت التحريم ايضا
 من الطرف الاخر لا محالة كان الحكم بغير الام وان علقت على الولد
 وان نزل مقتضا التحريم الولد وان نزل على الام وان علقت وكذا
 القول في الاب بالنسبة الى البنت وكذا الباقى وكذا الشهيد
 الثاني في ذلك ثم قال وهذا هو النكاح في تخصيص الله تعالى في الآية
 المحرمة على الرجال ولم يذكر العكس ولعل الوجه ذلك كما يلوح

فان المعاملة
 يستلزم تحريمها
 فان لم يستند
 الى انتفاء القصد
 والارادة كما في
 الهازل والناثم
 فان البيع الفاسد
 مثلا اذا ترتب
 اثار البيع الصحيح
 عليه كان تشريعا
 او ادخلا لما ليس
 في الشيء ولا في
 تحريمه فان قلت
 قصد ترتب الاثار
 انما يتصور في
 البيع الصحيح واما
 الفاسد فلا يعقل
 فيه ذلك لان فرض
 الفساد يستلزم
 انتفاء ترتب الاثر
 فلا يمكن قصده
 مع العلم بالامتناع
 نعم يتصور فيه
 القصد الى ايجاد
 الصورة وليس ذلك
 من التشريع في
 ثبوت المانع قصد
 ترتب الاثار في
 البيع الفاسد
 تصويره بصورة
 الصحيح والزام
 احكام البيع ولو
 ازم فيه ولا ينبغي
 إمكان القصد
 بهذا المعنى وكون
 البيع الواقع على
 هذا الوجه
 تشريعا محرما
 كيف لو كان
 لزم امتناع
 البدعة والتشريع
 مطلقا في
 العبادات
 والعاملات لا
 انما يتصور
 ان مع القصد
 الى جعل
 الشيء
 عبادة او
 معاملة
 وهو

من كلامهم ان النكاح مثلا امر بسيط فلا يكون حلالا وحراما
وان اختلفنا ضافنا الى الطرفين فان ذلك لا يخرج عن وحدته
المانعة عن اجتماع الحكمين المتضادين وان النكاح ان اريد منه العقد
فهو عبارة عن الاجاب القبول الذين هما ضلان قائمان بمجانين
مختلفين فان الاجاب فعل الموجب القبول فعل القابل فلا يكون
شيئا واحدا وهو ظاهر وان اريد منه الوطى فلا يرب ان القائم
منه بالوطى غير المعنى القائم منه في الموطى فان الوطى الوطى
بمعنى الواطئة اى لفاعلية وفي الموطى بمعنى الموطونة اى المفعولة
ومن المعلوم ان احد المضيئين مغاير للآخر فلا يلزم اجتماع الضدين
في محل واحد وايضا لو كان امرا بسيطا يلزم امتناع اتصاف الطرفين به
لاستحالة قيام العرض الواحد بموضعين مستقلين فان وحدة
الحال تستلزم وحدة المحل كما بين في محله وبمثل ذلك يظهر العقد
في غير النكاح من المعاملات كالبيع والاجارة والصلح وغيرها من
العقود ومقتضى ذلك جواز الاختلاف في حكم الحاملة بالاضافة
الى طرفيها فان تضاد الاحكام انما يمنع عن اجتماع حكمين منها
في محل واحد لا في محلين مختلفين وان اتفقا في الوجود ومن ثم ذهب
الشيخ والمحقق ومرة في احد قوليه الى اختلاف حكم المتعاقدين في
البيع وقت النداء اذا كان احدهما مخاطبا بالجمعة ودون الاخر حيث
خصوا المنع في لفظ المذكور بمن خوطب بالسعي وحكموا بجواز البيع
من طرفيها الاخر لكن مرة في قوله الاخر والشهيدين وبعض المتأخرين
وجمعا عموم المنع نظر الى ان فعل الاخر اعانة على الاثم وهي محرمة
بقوله نعم ولا تعاونا على الاثم والعدوان وهذا لا يوجب لو كان

المقصد محرمية الفعل على الاخر في الجملة او بعض الصور ولكن المحرمية بهذا
المعنى مما لا ينبغي النزاع فيه اذا القول بجواز البيع ممن لم يخاطب بالبيع
مطابقا لعلم ان الاخر من خوطبه معلوم البطلان ضرورة كونه
اعانة محرمية باجماع العلماء ونص الكتاب اذا لفظ ان من خص التحريم
بالخاطب انما اراد نفى التحريم مطع عن غيره بناء على ان لا ملازمة
بين تحريم العقد على احدا للمتعاقدين وتحريمه على الاخر في نفس الامر
وتحريمه للاعانة لا بهن من جهة باثبات الملازمة بين الامر بالمعروف
الظاهر بين تحريم العقد على احدا للطرفين في نفس الامر عند تحريمه
على الاخر وتحريم العقد عليه لكونه اعانة على ما يحرم على الاخر
فان التحريم على الاخر كثيرا ما يكون ثابتا للمتعاقدين بالاصالة
من غير ان يكون ثبوته لاحدهما تابعا لثبوته للآخر وان كان العلم بثبوت
لاحدهما موقفا على العلم بثبوته للآخر لان توقف العلم على العلم
لا يستدعي توقف الحكم على الحكم فان العلم بتحريم الام من قوله
حرمت عليكم امهاتكم وان توقف على العلم بتحريم الام على الابن
الا ان التحريم في الاول ليس بموقوف على التحريم في الثاني ولا تابع
له بل تحريم الابن على الام تحريم اصلي كتحريم الام على الابن وان كان
تابعا له في العلم والتصديق ومن المعلوم ان التحريم بهذا الوجه
لا يمكن اثباته بتحريم الاعانة لكونه تابعا لتحريم الفعل على المتعا
وموقفا عليه اذا الاعانة على الاثم فرع بتحقيق التكليف الموجب
للاثم على تقدير المخالفة وهذا بخلاف التحريم من حيث الاعانة
وايضا فان التحريم من جهة الاعانة مقصور على صورة العلم بوجوب
المعان للاثم اذ مع احتمال الاشتباه في الموضوع واعتقاد

التحرير على وجه معتبر لم يتحقق هناك انتم يحرم الاعانة عليه بخلاف
التحرير من حيث لزوم فانه لا يختص بذلك بل يثبت مطردا في جميع
الحال ولذا انتم يحكمون بتحرير البيوع والائمان التي ورد النص
بتحريرها من احد الطرفين بالقياس الى الاخر من غير تقدير بالعلم ولا
فرق في ذلك بين من ثبت له الحكم بالنص من ثبت له الحكم بقبولة
ولو كان الوجه في تحرير الفعل على الثاني كونه اعانة على المعصية
وجباية الحكم بخصوصها قطعاً وايضا ما يحرم بالاعانة لا يتعد
اثره الى الاخر قطعاً لان المعصية الناشئة من الاعانة لا توجب
معصية بالاعانة عليها والا لزم التسلسل في المعصية لاستدعاء
كل اعانة على ذلك التتابع معصية ناشئة من الاعانة عليها و
بطلانها من ذلك وما ما يحرم من جهة التلازم بين طرفي العقد فانه
قد يتعدى اثره الى الاخر اذا كان تحريره اصليا لا تبعيا فلو فرضنا
وقوع معاملة محرمة من احد الطرفين فان كانت مستترة لغيرها
على الاخر بالاصالة لزم ان يكون كل من المتعاقدين عاصيا من جهة
من حيث صدق الحرمة عليه بالاصالة ومن حيث حصول الاعانة
به على اتم الاخر والا لكان التحريم لكل منهما من جهة واحدة فالبعض
من حيث الاعانة خاصة كما هو المفروض والمعان من حيث توجبه في
الفعله لا من حيث الاعانة لما عرفت من ان تحرير الاعانة لا يتعد
الى الاخر هذا اذا كان كل منهما عالما بالحال ويعلم الاخر واما
اذا اختل العلم باحدهما فان كان المعين وكان الفعل محرما عليه
بالاصالة ثبت المنع في حقه من تلك الجهة وبدونه ينتفي مطلقا
لعدم تحقق الاعانة والمفروض انتفاء التحريم بغيرها وان كان

وكان الفعل

وكان الفعل محرما عليه بالاصالة ثبت المنع في حقه من تلك الجهة
وبدونه ينتفي مطلقا لعدم تحقق الاعانة والمفروض انتفاء التحريم
بغيرها وان كان المعان وكان الفعل محرما على المعين بالاصالة
ثبت منه من وجهين وبدونه من وجه وقد علم مما ذكرناه ان
تحرير البيوع من غير مخاطبة السعي ان اريد به تحريره في الجملة كان القول
به متوجها لحصول الاعانة المحرمة على بعض الوجوه وان اريد به تحريره
مطردا في القول بنفي التحريم لا تنفقاء الاعانة في بعض الصور ولعل
نظر المثبت الى المعنى الاول والثاني الى الثاني فيعود النزاع بينهما
لفظيا للاتفاق في المعنى كما لا يخفى لكن ممة في المتن هي حكي عن
الشيخ في القول ببراءة البيوع من غير مخاطبة بالسعي معللا باعانة
على الحرمة ثم نقل عن الشافعي انه قال بالتحريم لدليل الشيخ وهذا
يعطى ان منشاء النزاع في المسئلة الاختلاف في تحرير وكراهتها
وهو بعيد جدا بل مقطوع بفساده للاجماع على تحرير الاعانة
على الاثم مضافا الى نص كتاب فلا وجه للكراهة بل الظاهر ان المراد
بالكراهة في كلام الشيخ ما يعبر التحريم لشيوع اطلاقها عليه كلام في
القدماء والمراد من التحريم فيه التحريم الواضح وان لم يعلم المكلف
اذ بعد القول ببراءة الاعانة عليه لكشف الشك عن اشكال في
المنهي عنه على وجه ذل في غالب الافكار كان فلا ريب في صحة الاحتجاج
بتحرير الاعانة على ما هو المطلوب بهما من التلازم بين تحرير
المعاملة من احد الطرفين وتحريرها من الاخر وان صح في غيره وفي
المقام ان تحرير المعاملة ان كان لتوجيه النهي بغيرها او وصفها
للازم كفا في بيع الميتة ونكاح المحارم فالتحريم من احد الطرفين

يستد

يستلزم التحريم من الآخر لان تحريمها على الوجه المذكور يقتضي فساد
 على ما مضى مشروحا في الفائدة الثانية وساد العامة يقتضي تحريمها
 من الطرف الآخر لكون التحريم من لوازم الضمان على ما مر وان كان الوجه
 النهي فيها الى امر خارج كما في البيع وقت النداء وبيع الامنة قبل
 استبرائها والعقد على المحظوة ان قلنا بتحريمه فالتحريم من احد
 الطرفين لا يستلزم التحريم من الآخر الا من جهة الاعانة على الاثم
 لكن الظاهر ان الكراهة فيه لما مر اتفاقا في توجيه كلام الشيخ وان
 اذا ثبتت كلام الفقهاء وجدتمون طبقا على التفصيل المذكور في
 الانطباق فان المواضع التي قطعوا فيها باتحاد حكم الطرفين باسرها
 من القسم الاول وما اختلفوا فيه اوحكموا بالاختلاف من الثاني
 وهذا من جملة الثوابد على ان مذهبهم في دلالة النهي على الفضا
 هو التفصيل الذي قلناه فان قلت حكمهم بالتحريم من الجانبين في
 تلك المسائل ربما كان لوجدانهم ما يدل على الفضا غير النهي فان
 فساد العامة يقتضي تحريمها مطلقا سواء كان مدلولها للنهي ام
 مفهوما من غيره فمن اين علم استناده اليه بخصوصه قلت من
 تمسكهم بالنهي المقتضي التحريم من احد الطرفين في الحكم بغيره فان
 لا يستقيم الامانة كونا والاحتمال المذكور انما يثبت في حكم التحريم
 من دلالة الشارة الى الدليل مع ان الظاهر استناده ايضا الى النهي
 الوارد في المسئلة لشيوع الاحتجاج بالنهي على ما في كلامهم كما
 عرفت في مسئلة ٢٢ اية لزوم العقد من احد الطرفين لا يستلزم لزوم
 من الآخر لان لزوم معناه امتناع الفسخ ولا ريب في جواز اختصار
 باحدهما وكون العقد من الآخر جازما بسوغ له فسخه كما في كل عقد

نفي العقد
 من الطرفين
 لا يوجب
 لزوم العقد
 من الطرفين

يبقى فيه الخيار من احد الجانبين فانه لازم من جانب الآخر كما مر
 به الاصحاب ودلت عليه النصوص وربما قيل بان العقد لازم
 لغيره من الطرفين لان جوازه من احدهما منصف للزوم العقد وضمه
 ظاهر في مسئلة ٢٢ اية بنى بعض العامة في الجواب عن الطرفين تحريمهم
 عليه للغة والعذاب متعة النساء على ان النبي اجتهد في الاحكام
 الشرعية فيجوز لجهته اخرى مخالفة فان مخالفة المجتهد في المسئلة
 الاجتهادية لا يقتضي طعنا ولا يوجب قتلها فاما من ان يسبح
 النبي المتعد لمصلحة رها ثم يحرمها عليه العنة والعذاب المحمدي
 اخرى ظهرت له وهذا يمكن من الضعف الشافعي اما على اصول
 الامامية وقواعدهم فظاهر لقولهم بعصمة النبي وان ما يحكم به هو
 صادر عن وحى الهى لا ينطق اليه السهو والخطاء كما قال عز وجل
 في نصه وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى وقال نعم
 مخاطبا له قل ما يكون لى ان ابدل من تلقاء نفسي ان اتبع الا
 ما يوحى الى وقال عز وجل مخاطبا له وايضا قل ما كنت بدعا من
 الرسل وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم ان اتبع الا ما يوحى الى
 وح فلا يسوغ لاحد مخالفة ولا الاجتهاد في مقابلة قضا
 وحكمه في شئ اصم واما على راي الجمهور والشافعية والحنابلة
 عمدا فلا ينهم انما ضلوا العصمة فيما ليس له تعلق بتبليغ الاحكام الشرعية
 كدبر الحرب واستصلاح الجبهتين ونصب العمال وغزاهم وما
 اشبه ذلك فاما ما يتعلق بالاحكام الشرعية وتبليغها فقد
 اوجبوا العصمة فيها لان الخطاء لا يجوز فيها لما تقتضيه المعجزة من
 وجوب تصديق النبي فيما يبلغه عن الله تعالى والوقول يجوز ان

صدور الخطاء فيها عنه وهو كما يعرف الى شدة ذنبهم مباحة
 بيضة لا يلتفت اليها الا قضاؤه لتمام النجس وعجزه عن التحمل الا
 على الامة لاحتمال السهو والاشتباه وعدم اندفاعه الا بالعصمة
 عن ذلك مع ان الاستغناء من كل ام الامدى في الاحكام وغيرها
 القائلين بجواز الخطاء على النبي ^{عليه السلام} لا يقر عليه بل يبينه على خطاء
 فحوله المعقولة لو كان خطاء لوجب ان يفيه عليه وان يعيد
 ولو وقع ذلك لاندفع الطعن واستغنى عن الجواب المذكور وان
 فالنص من الكتاب العزيز يدل على وجوب طاعة النبي ^{عليه السلام} وتحريم
 مخالفته كالآيات المنضمة للامر بطاعته والنهي عن معصيته
 وقوله نعم وما ارسلنا من رسول الا ليطيع باذن الله وقوله
 وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون
 لهم الخيرة من امرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل الا مبينا
 وقوله عز وجل فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم
 ثم لا يتحدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقوله
 عز من قائل وان اقبل لهم فقالوا الى ما اتزل الله والى الرسول
 رايت المناهقين يصدون عنك صدوروا وغير ذلك من الايات
 الدالة على وجوب طاعة النبي ^{عليه السلام} وانقياده وحج فان كان وجوب
 طاعة النبي ^{عليه السلام} وتحريم عصيان العصمة ربانية عن الخطاء والخطية
 كما ذهب اليه الامامية فالامر واضح وان كان الامر غير العصمة
 يجمع مع انتفاء ما وجب القول بتحريم مخالفة في احكامه ولو كان
 صادرة عن اجتهاد وحالة راي فالبناء على اجتهاد النبي ^{عليه السلام} لا ينعى
 المي ولا يندفع المعنى المذكور لا بقنائه على تحريم مخالفة وذلك

ثابت بما ذكرناه من الادلة وان لم نقل بالعصمة على ان الذي يعلم
 من تتبع السير وتصريح ائمة السلف اتفاق اصحابه والتابعين
 على نفى الاجتهاد والراي مع ورود النص عن النبي ^{عليه السلام} وظهور حكمه
 في ثبوت من الوقائع والاحكام فانهم كثيرا ما يختلفون في المسائل
 ويتناظرون فيها ومتى ورد احد من نصا يدل على مخالفة النص
 خصمه ولم يقل ان النبي ^{عليه السلام} مجتهد فيجوز المجتهد اخر مخالفة او انه
 يجوز دفع النص لو ارد عنه بالاجتهاد ومراعاة المصالح والعلم
 قاضية بان ذلك لو جاز لذكره في مقام التشاير والتنازع
 وقد طال ما وقع الخصام بينهم فلم يخرجوا عن القانون الذي
 فكرنا من التزم النص ورفع الخاصة بالوقوف عليه وقد وقع المحذور
 المحرم للتعصبة والشيخ المتقدم عليه ما يقتضي الاعتراف بالمنع
 من مخالفة النص عدم جواز التعلل في ذلك بالمصالح والعلم
 مع كونها الاصل في فتح باب المخالفة وسلوك سبيل المناقشة
 فمن ذلك قول ابي بكر استاذنا سامة برهالة عن ابن الخطاب
 في الرجوع معطلا بان معه وجوه الناس لا يمان على خليفة
 رسول الله ^{عليه السلام} وحرمة وجوه المسلمين ان يتخطفهم المشركون خوفا
 المدينة لو تخطفتني الكلاب والذباب لم ادر قضاء قضى به
 رسول الله ^{عليه السلام} وقوله حين سالت الانصار برهالة عن ابي
 يولي امرهم اقدم سنا من اسامة فوثب من مكانه واخذ يلججه
 عمر وقال تكلمت لك يا ابن الخطاب استعمل رسول الله ^{عليه السلام} وتاخر
 ان امره فانه قد علق النكير في الموضعين على مخالفة الرسول ^{عليه السلام}
 ورد قضاؤه وحكمه ولو لا ان ذلك غير سابق لوجب عليه قول

والامر نادا والرد لفتا النظر وعدم مخالفة المصلحة ولم يصح
منه الانكار من حيث مخالفة النبي ولا جازله ان يصنع الشيخ
قرئ من رتبها ومن كان موثقا للخلافة العظمى ما صنع من الاورا
بشأنه والاستحقاق بعظم قدره ومنزلته حيث وشب من مكانا
واخذ بليجته وخاطبه بالشكل فخرجهم بالرد مع انه لم يصدر
سواء ان يحمل رساله صادرة عن اجتهاد ونصحة له ولجماعة المسلمين
ولا ينبغي كونه مطلوبه لوجاز الاجتهاد في مقابلة النص من ذلك
قوله مخاطبا للانصار يوم التقيفة انكم برضي ان يتقدم من قدمه
رسول الله صلى الله عليه وآله لا من يذنا اولا ان رضاك الامر بنا نحن
احتجوا على اولويتهم بالامر بكونهم الانصار والذين اؤوا ونصروا
وبذلوا اموالهم انفسهم في الجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وآله
لما قامت عمود الدين ولا ظهرت شريعة سيد المرسلين الى غير
ذلك مما ذكره في ذلك المقام وليس احتجاجة عليهم بما ذكر من تقديم
النبي ابا بكر في الصلوة في مقابلة ما ذكره الانصار في النص
على الاجتهاد ولو جاز الاجتهاد وتوجاز الاجتهاد مع وجود النص
لم يصح له ذلك وكان لهم دفع الاحتجاج به فخالفتهم الاصلح فيهم
ومنه قوله حين قال بعض المرتبين في جيش سامية اثار علينا هذا
الثابا الحديث نحن جللة قرئ عن ابي رسول الله صلى الله عليه وآله عفته
فقد نافت وقوله يوم يدين جنين اوصى رسول الله صلى الله عليه وآله ان لا يقتل
احد من بني هاشم ولم يخرجوا طائعين فوق ابو حذيفة الثقفي
ابنا ثناء وترك بني هاشم فاولى لقيت عم النبي صلى الله عليه وآله لا ضربت شيئا
بالسيف عن رسول الله صلى الله عليه وآله عن هذا المنافق ولم ينكر النبي

قوله بل لا راي اصله على ذلك عند رغبته بانه يحل له ورسوله
ولو لا ان مخالفة النبي بالاجتهاد في جازلة لم يحل له الحكم بمقتضى
انكر عليه ولا جازله الاستمرار في قتله الدال على ردة ولباحته
وكذا لم يحل للنبي صلى الله عليه وآله ان يعنفه في ذلك بل كان يحل عليه ان يرضيه
على ردة وفساد عقيدته ومنه قوله لعثمان حيث سئل ان يرد
حكم بن الحارث الذي نفاه النبي صلى الله عليه وآله عن المدينة بعد ان زعمه وقلظ
عليه له في القول بخرجه رسول الله صلى الله عليه وآله وان امره ان ادخله والله لو ادخلته
لم امن ان يقول قائل غير رسول الله صلى الله عليه وآله لان شوق بالاشقين
الابلية احب الي من ان خالف رسول الله صلى الله عليه وآله واياك يا ابن عفان ان
تجاوزني فيه بعد اليوم ولو جاز مخالفة النبي صلى الله عليه وآله بالاجتهاد لم يكن
له ان يرد عثمان اقم الرد ولا ان يمنعه عن مشو له اشد المنع ولم
يصح له تقليل الامتناع عن ذلك بما فيه من مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وان
شقة باثنين احب اليه منها بل كان ينبغي له ان يناظره ويحاجه
بطريق الاجتهاد والنظر في المصالح والمفاسد ويرى عثمان
وجه خطاءه في ذلك والمقول خلافه ومنه ان عمر كان يرمي
الدية للثاقب وان المرأة لا ترث من دية زوجها شيئا
وكان يفتي بذلك حتى اجزم الضحاك ابن سفيان الكلبي بان
الرسول صلى الله عليه وآله ورث الزوجة منها فترك اجتهاده فيها وعول على النص
المنفول عن النبي صلى الله عليه وآله الواحد وقال اعيتهم الاحاديث ان يحفظوها
فقالوا بالراي فضلو واضلوا كثيرا وهذا امر محم في وجوب ترك
الاجتهاد مع ورود النص كما هو المظهر وبالجمل فان كانت مخالفة
النبي صلى الله عليه وآله بالاجتهاد سابقة لاصنع فيها كما زعم الحنفية في جرحها

لما صح عنه من اجتهاده احتجاجة على الانصاف فعمله في مقابلة
اجتهادهم وحكمه على المخالفين بالتفريق واستينار له في قتله
وامتناعه عن رد الحكم الى المدينة معللا بما فيه من المخالفة للنبي
وتركه اجتهاده في الدية تقويلا على النص المنقول عنه وغير ذلك مما
لو استقصى لادى الى غاية الاسهاب وان كانت مخالفة محرمه
تقتضي الضلال والاضلال بل الكفر والتفريق كما هو الحق وقد
اجرى على لسان المخالفات الحجة عليه في تحريم المنفعة التي لباحها الله
باعتقاف من ضرورة لا ذنب في سائمة الباس في اللغة بمعنى الغنم
قاله الجوهري وغيره ففني الباس بمعنى نفى العذاب ونفي ما يستلزمه
وهو التحريم ومفهومه ثبوت احدا من فلا يجهل نفى الكراهة لا
مجازا بتبديل الماكور منزلة المحرم لشدة كراهته والاصل في الاطلاق
الحقيقة ويدل على ذلك ايضا ان نفى الباس يستعمل غالبا ويراد
الكراهة كما يشهد به تتبع الاخبار وقد ذكر غير واحد من المحققين
ان نفى الباس من الشيء يشعر بكونه امر مرغوبا عنه راجح الترك ولذا
لم يستعمل في الواجب المندى وما ذلك الا لكون نفى الباس قوة
نفى التحريم الظاهر في سائمة تحقيق حال كتاب الفقه المنسوب
الى سيدنا ومولانا ابي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام
وابنائه افضل النجاة والثناء منهم جدا والحاجة اليه ماسة كثيرا
والامر فيه ملتبس فان قداماء الاصحاب لم ينصوا عليه وانما اشتهر
في هذه الاعضا المناخرة والسبب القوي في استناده وانتشاره
هو خالنا العلامة المجلسي فانه اورد في كتاب بحار الانوار وودع
عبارة على الابواب واستند اليها في الاطاب والاحكام المشهورة

في تحقيق معنى الباس

في تحقيق معنى الباس

الخالية عن الاستنداد في الجمع بين الاخبار المتعارضة وقبله الله الحديث
المروج قد نزل الله سره الشريف فانه اول من روج هذا الكتاب في
في اللوامع وهو شرح الفارسي على الفقيه على مطابقة لبيارات
الصدوقين وفناوى اكثر الاصحاب بعد ما الفاضل الفقيه النجاشي
محمد بن الحسن الاصفهاني المعروف بالفاضل الهندي ففلا سلكه
في كتابه كشف الغطاء شرح قواعد الاحكام في جملة الاخبار وعدة
رواية من الرضا وعلني ذلك جري جملة من مشايخنا الاعلام
عطرافهم وراحمهم ومنهم من سكن اليه واعتمد عليه وانكر جماعة
وقوقف فيه اخرون ولم ينقل عنه شيئا المحدثات الحر العاملي
شيئا في الوسائل وعدة من الكتب المجهولة المؤلفة في امل الامل
وتريماز عم بعضهم انه تصنيف الشيخ علي ابن الحسين بن بابويه
القمي في الصدوق ولا ريب في فساد هذا الوهم فان المخافاة
بينه وبين رساله علي بن بابويه ظاهرة لامرته فيها وان كان
في كثير من العبادات وكتاب الشرايع اليه عينها الرضا الى الله
كما نص عليه النجاشي وان اوهم كلام الشيخ في الفهرست كونه غيرها
على ان مصنف هذا الكتاب قد انشبه في اوله في يقول عبد الله
علي بن موسى الرضا وقال في باب الاغسال ليلة تسعة عشر من شهر
رمضان هي الليلة التي ضرب فيها جدينا امير المؤمنين ومجمل
الميت وتكفينه قال وقد روي عن ابي عبد الله ع ان المؤمن
اذا قبره ينادي ان اول جرائك الجنة وفي كتاب الزكوة وروى
العالم في تقديم الزكوة وتأخيرها اربعة اشهر وستة اشهر في
باب الريا والغيبة روي حديث اللؤلؤة ثم قال وقد امرني في

٤٦
 قلت هذا وقال في موضع آخر وما ندام به نحن معاشرة أهل البيت
 وبالمجلة الكتاب مشحون بما يبطل احتمال كونه لعلي بن أبي طالب وغيره
 من الفقهاء فهو ما لا إمام أو شئ موضوع عليه واحتمال الوضع
 فيه بعيد لما يلوح على هذا الكتاب من حقيقة الحق ورواء الصدق
 ولأن ما اشتمل عليه من الأصول والفروع والأخلاق مطابق
 لمذاهب الإمامية وما صح من الأئمة ولا داعي للوضع في مثل ذلك
 فإن غرض الوافقين من يصف الحق وترويح الباطل والمغالبة
 من الغلاة والمفوضة والكتاب خال عما يوهن ذلك وفي البحار كتاب
 فضة الرضاء أخبرني به السيد الفاضل المحدث القاضي أمير حسين
 طاب ثراه بعد ما ورد أصفهان قال قد اتفق في بعض نسخ مجاورتي
 في جوار بيت الله الحرام أن ثانيا جماعة من أهل قم حاجين وكان
 كتاب قد يمر بواقي نار نجدة عصر الرضاء وسمعت الوالد رحمه قال
 سمعت السيد يقول كان عليه خطه وكان عليه إجازة جماعة
 كثيرة من الفضلاء فاخذوا الكتاب كتيبه ونجته فاخذوا الكتاب
 قدس سره هذا الكتاب من السيد واستنسخه وصححه وأكبر عباراته
 موافق لما يذكره الصدوق وأبو جعفر بن بابويه كتاب من لا
 يحضره الفقيه وما يذكره والده في رسالته إليه وكثير من
 الأحكام التي ذكرها أصحابنا ولا يعلم مستند ما ذكره فيه
 وعن المولى المقدس المكي والد شيخنا الخالص صاحب البحار أنه قال
 من فضل الله علينا أنه كان السيد الفاضل الثقة المحدث القاضي
 أمير حسين طاب ثراه مجاورا وعند بيت الله الحرام سنين كثير بعد
 ذلك جاء إلى هذه البلاد يعني أصفهان ولما تشرفت بمخدمته

ونالته

ونالته قال في جنتكم بهدته تقيته وهي الفتنة الرضوية قال
 لما كنت في مكة المعظمة جالسا جماعة من أهل قم مع كتاب قدس سره
 كتب في رسالته إلى الحسن علي بن موسى الرضاء وكان في سواضع منه
 بخطه وكان على ذلك إجازات جماعة كثيرة من الفضلاء بحيث
 حصل لي العلم العادي من من تاليفه ثم فاستنسخ منه وثلاثة
 مع النسخة ثم أعطاني الكتاب واستنسخ منه نسخة أخذتها بعض
 الفضلاء ليكتب عليها ونسبت لأخذتها جالسا بها بعد إتمامي
 للشرح العربي على الفقيه المسمى بوضحة المتقين وقليل من الشرح
 الفارسي ثم لما تفكرت فيه ظهر لي أن هذا الكتاب كان عند الصدوق
 وأبيه وكل ما ذكره علي بن بابويه في رسالته إلى ابنه فهو عبارة لا
 نادرة وكل ما يذكره الصدوق في هذا الكتاب بدو السند فهو
 أيضا عبارة فرايت أن أذكر في مواضعه أنه من السند فاعتزعت
 الأصحاب شبهاتهم والنظائر هذا الكتاب كان موجودا عند
 المفيد أيضا وكان معلوما عند من من تاليفه ولذا قال الصدوق
 أفنى وأحكم بصحة الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام
 على محمد وآله الأقدمين وتقال في الواقع شرح الفقيه عند
 الصدوق عبارة أبيه في رسالته إليه في مسئلة تحليل الحديث
 الأصغر في أثناء غسل الجنابة ما هذه ترجمته الظاهر أن علي بن
 بابويه أخذ هذه العبارة وسأله عبارة رآته في رسالته إلى
 والده من كتاب الفقه الرضوي بل أكثر عبارات في التي يغني عنها
 ولم يسندها إلى الرواية كأنها من هذا الكتاب هذا الكتاب
 ظهر في قم وهو عندنا ما الثقة العدل القاضي أمير حسين طاب ثراه

استنسخ هذا الكتاب قبل هذا بنحو من عشرين سنين وكان في عدة
مواقع منه خط الامام الرضا ع والى اشرف ووسعت صوته
خطه على ما رسمه القاضي ومن موافقة الكتاب الكتاب الفقيه
يحصل الظن القوي بان علي بن بابويه ومحمد بن علي كانا عالمين
بان هذا الكتاب تصديق الامام ع وقد جعله الصدوق حجة بينه
وبين ربه ولما وقع في السهو عنه لم يتفق لي من ملاحظته الى هذا
الموضع وسأفعل عنه من هنا الى آخر الكتاب ان شاء الله تعالى في كتاب
المجتمعي شرح رواية اسحق بن عمار فيمن ذكر في اثناء السعي انه ترك
بعض الطواف ان المشهور بين الاصحاب صحة الطواف والسعي اذا
كان المنسحب من الطواف اقل من النصف وهو موافق لما في الفقه
الرضوي اذا كان المنسحب من الطواف والمظنون ان الصدوق كان
علي يقين من كونه قال ايضا الامام ابي الحسن الرضا ع وان كان يعلم
به وان القدماء منهم كان عنده ذلك ومنهم من كان يعتقد على
فتاوى الصدوق لما خذته منه لجلالة قدره عندهم ثم حكى عن
شيخين فاضلين صالحين ثقاتين انهما قالوا ان هذه النسخة
قولنا بها من قم الى مكة المشرفة وعليها خطوط العلماء واجازاتهم
وخط الامام ع في عدة مواضع قال والقاضي امير حسين ع
قد اخذ من تلك النسخة واتي بها الى بلدنا واتي استنسخت
نسخة من كتابه والعمدة في الاعتماد على هذا الكتاب مطابقة
فتاوى علي بن بابويه في رسالته وفتاوى والده الصدوق
في الفقيه لما فيه من دون تغير او بتغير يسير في بعض المواضع
ومن هذا الكتاب تبين عند قدماء الاصحاب فيما اقوا به

والقاضي امير حسين الذي حكى عنه الفاضلان المحققان المذكوران
السيد امير حسين بن حيدر العباسي الكركي ابن بنت المحقق الشيخ
علي بن عبد الغال الكركي مرة وكان قاضي اصفهان واغني بجانته
الدولة الصفوية ايام السلطان العادل الشاه طهاسبوي
وهو واحد الفقهاء المحققين والفضلاء المدققين مصنف جميل
طويل الباع كثير الاطلاع ومحدث له رسالة مبسطة في فني وجو
الجمعة عينا في دين الغيبة وكتاب النجاة الصمدية في اجوبة اسئلة
الطبرسية وكتاب مع النوائير عن التفضيل والمساواة في صفته
بيان افضلية امير المؤمنين ع على جميع الانبياء ومساواة ابنه الحسين
عليه السلام في النبوة وهو كتاب جليل يبين عن فضل مولاه النبي صلى الله عليه وآله
وله كتاب الاجازات فيلجأه جمع عظم من العلماء المشاهير له
منهم خاله المدقق المحقق الشيخ عبد العالي بن المحقق الشيخ علي
الكركي وابن خالته رة السيد العادل امير محمد باقر آراء آدر
شيخ الفقيه الاوجه الشيخ بهاء الدين محمد العاملي قدس
جميعهم بالعلم والفضل والفقه والنبل وفي اجازات شيخنا
البرهاني له بخطه اجازة السيدنا الاجل الافضل صاحب الفنا
والنظائر والتحقيق الفائق والمدقيق الراجح جامع محامد
الحضال ومحاسن الخلال المتخلى عن رقة التقليد المتخلى بحلية
الاستدلال شرفا للسيادة واللقابة والافادة والافاضة
ادام الله افضاله وكثر في علماء الفرقة الناجية اسأله وزكري عن
في اجازاته نحو ذلك ونحن نروي عن هذا السيد الامجد السيد
الاوجه صاحب له روايته والنقص الذي ذكره في نسخة بخطه

المشككة من شجاعتها العلامة المحسني طاب ثراه عن والده المقدس
 المحسني قدس سره وقد دخل في ذلك هذا الكتاب وهو كتاب
 الفقه الصوحيث ثبت برواية الثقات عنه كونه عنده من قول
 الرضا وهو ثقة وقد أخبرني بمكان وادعى لعلم فصدق ويصدق
 حكاية الثقة المحسني فيما تقدم من كلامه عن الشيخين الذين
 مدحهما ووثقهما ما يطابق تلك الدعوى ويصدقها وقد اتفق
 في سني مجاورتي في المشهد المقدس الرضوي على مشرفه سلام الله
 تعالى ان وجدت في نسخة من هذا الكتاب من الكتب الموقوفة على
 الخزانة الرضوية ان الامام علي بن موسى الرضا صنف هذا الكتاب
 لمحمد بن السكين وان اصل النسخة وجدت في مكة المشرفة بخط
 الامام ع وكان بالخط الكوفي فنقله المولى المحدث الامير قاسم
 محمد وكان صاحب الرجال الى الخط المعروف ومحمد بن السكين
 في رجال الحديث رجل واحد وهو محمد بن سكين بن عمار الثقة
 الجال ثقة له كتاب روى ابو عبد الله ع قاله النجاشي
 في كتابه وفي فهرستان الطريق الى ابراهيم بن سليمان وهو
 ابراهيم بن سليمان بن عبد الله بن حيان والطبقة ثلثون من
 اصحاب الرضا قيل وروى عنه ابن عمه ومن اصحاب الرضا
 والجواد عليهما السلام فيكون محمد بن سكين من كبار اصحاب الرضا
 وهذا النقل ان لم نجد لاحد من المقربين الا انه يلوح عليه ان
 الصدوق في نسخة ما تقدم وما يؤيد ويتأكد ان الشيخ الجليل
 متجبل الدين وهو الشيخ ابو الحسن وعلي بن عبد الله بن الحسن بن
 الحسن بن الحسن بن الحسين بن علي بن ابي طالب القمي قال في رجاله

الموضوع لذكر العلماء المشاهير عن الشيخ الطوسي رة ما هذا لفظه
 انشد الجليل محمد بن احمد بن محمد الحسيني صاحب كتاب الرضا
 فاضل ثقة كذا في عدة نسخ مصححة من رجال المفتي في كتاب
 الاصل تفلأ عنه والظاهر ان المراد بكتاب الرضا هو هذا الكتاب
 واما الرسالة المذهبية المعروفة بالذهبية وطب الرضا فهي
 عدة اوراق في الطب صنفها الرضا للمامون واراد منها من هذه
 العبارة في غاية البعد والمراد بكونه صاحب الرضا وجود نسخة
 الاصل عنده او انتهاء اجازة الكتاب اليه لا ان يكون هذا الكتاب
 عن الامام بلا واسطة او انه صنفه له فانه من العلماء المشاهير
 الذين لم يدركوا ائمة عليهم السلام فهذا بناء ما عند
 وبناء من قبلي في هذا الكتاب مما يشهد باعتباره وصحة انشائه الى
 الامام علي بن موسى الرضا ومن اعظم الشواهد على ذلك مطابقة
 قارئي الشيخين الجليلين الصدوقين لذلك وشدة تمسكهما به
 حتى انهما قد عاذا في كثير من المسائل على الروايات الصحيحة والاجابة
 المسفيضة وغيرها واتقيا باختيار ما في هذا الكتاب وخالفنا
 لاجل من تقدمهما من الاصحاب عبرة في الغالب بنفس عبارات في جعلها
 الصدوق في نفسه وهو كتاب حديث ورواية ولم يندم الى
 الرواية ويلوح من الشيخ المفيد طاب ثراه الاخذ به والعمل به في
 في مواضع من المقتعة ومعلوم ان هؤلاء الاعاظم الذين هم اساتيد
 الشيعة وازكان الشريعة لا يستندون الى غير مستند ولا يعتمدون
 على غير معتد وقد سرت فتاويهم الى من فاخر عنهم لحسن ظنهم بهم
 وشدة اعتمادهم عليهم وعلمهم بانهم ارباب لنصوص فان فتاويهم

عين النصر الثابت عن المحج عليهم السلام قد ذكر الشهيد في كتابه
ان الاحجاب كانوا يعلمون بشرايع علي بن بابويه ورجع كل الشرائع
وماخذة هو هذا الكتاب كما هو معلوم على من تبعها وخص ما فيها
وعرض حدها على الاخر ومن هذا يظهر عندنا صدق في عدمه لولا
ايبه من الكتب التي اياها المرجع وعليها المعول فان الرسالة ماخوذة
من الفقيه الرضوي الذي هو بحمد الله لم يكن الصدوق ليفقد
اباه فيما احاشاه من ذلك ثم حاشاه ذلك لاعتداله بالاصحاح على كتاب
علي بن بابويه فانه ليس تقليد بل اجتهاد لوجود الفوق على ليد وهو
العلم يكون ما تضمنه وهو عين كلام الحجة والسلام على من اتبع الهدى

وقضى الله الامار وجدنا من

هذه النسخة ان يطاها

نفع الله بها جميع الناس

والمستغفرين

في خير احوال

الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

على طرز سهل ضبط غير النظم فكيف لم يرد ان لا يحق
فيها فلاحظوا في هذا الكتاب المنطوق
فيها فلاحظوا في هذا الكتاب المنطوق

بسم الله الرحمن الرحيم
 والفرق بين العلم والفضل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل

سبحانه من محسن بالنعم
 احمد شكرا على نواله
 نكث تهيدا لضبط الطالب
 سميتها الفقهية الشظف
 في الفقه مل ثؤدى الاستبغا
 الفقه علم بفروع ديننا
 بالقطع حجتة والغاية
 موضوعه المبحوث عنه فعلا
 فاما من الافعال لا يجزى بلا
 فهي عبادة شتى وحبر
 منها الطهارة من الاثام
 منها الصلوة افضل الاعمال
 والصوم والخمس والاعتكا
 وسائر الاعمال والزيارة
 وللذين يؤمنون بهم
 قبل جوهنا بفضل الكرم
 مصليا على النبي وآله
 والله ارجو غايه المطالب
 فوجب ضبطها من يد المعرفة
 ففتح الله بها الطلاب
 عن قطع او ظن لنا فديننا
 سعادة الاخرى ملاهاته
 مكلفين نذكر البعض هنا
 نية اخلاص لرجل علا
 في خمسة واربعين ما شتم
 وقيل منها ما من الاجاث
 ثم زكوة البدن والمال
 والحج والعمرة والطواف
 لاهل بيت الوحي الطهارة
 ملك سلام ربه عليهم
 وهكذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 والفرق بين العلم والفضل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل

وهكذا الجهاد والسرابطه
 تلاوة ذكر سجود ودعاء
 كذلك بالوعد ودية للودعه
 فادبه المحفوظ والوصايا
 تعلم الامول والفرسوع
 كذلك الفضل والقولون
 والعقود التدبير والمكاتبه
 والحبس والعمرى كذا الرقي
 والوقف والتاكل السجور
 من قبل وقت انتظار ما فرغ
 ثم انتظار الفرج المأمور به
 في احكام الليالي

ومطلق الماء طهر مطلقا
 بخاسته وما بها تغبرا
 بالكر والشبه وبالزوال
 الفوتخا من العرايه
 في بيان طهارات الثلث
 يغسلون غسلين يغسلون
 غسلون مسحان الوضوء
 عن في اضربه ومسحين
 في التطهيرين على

بسم الله الرحمن الرحيم
 والفرق بين العلم والفضل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل
 العلم هو ما في القلب والفضل هو ما في العمل

كان عذبة النامواضع الشيم
 ما لم يجد ماء وقد طلبنا
 او بشرى بقيمة فقدنا
 كذا لو بيع بما تضر به
 او الة الماء فقد تافا تبه
 ومن بالاستعمال الخلقا
 او مرضا او زيدا فليقفا
 كذا اذا خاف من استعماله
 سبعا او لضا على امواله
 او عطشا يضره او لحثا
 في يوم جمعة وللصلوة
 على الجنائزات الجوازات
 كذا للنوم وان يرد منع
 غاسل موقى فقيم قنع
 بشرط ان يمنع التبخين
 وشدة البرد كما يبين
 وصبت لبس له مما ثل
 او محرم يمتة المفا بل
 من غسله في جلده التناثرا
 على احتمال وليت ترى
 في عذبة النجاسات

قد شاع تعدد النجاسات
 على اختلافات وثلاث العشر
 والمسكر المايح بالاصالة
 كلب مختبر ووقوم كفه
 وميتة من ذى دم سباله
 من غير ما كول عذ ذى طيره
 كذا ففقا وزاد النقلة
 ذرق الدجاج دم ما لا نفس
 ماء الاناين اللذين التبا
 وجبا في البئر كان ارمسا
 ولبن البنت وطبق الطرق
 بعد ثلثة عصف من ووقى
 والقيح والقي وسوء المتهم
 وبول شاة وبعير ونم
 مذيابة حديد اعقر
 ووزغ او ثعلبا وارنيا

ففي العصب قبل تقص لو غل
 وعرق الجلال والمجنب من
 حرام الاخذ بحبضة فمن
 في عذبة المطهرات

اشهر التطهير باثني عشر
 والماء والارض وما دروى
 والسبح بالطاهر ثم شمس
 والاستحالة وانقلاب تقص
 زوال عين وكذا الاسانم
 تبعية تم بها الكلام
 والانقلاب طوى الانقلاب
 ووطى الاستبراء للجوارل
 بلوغ كرماء الفذرة
 كترج ماء البر بعض ذكر
 يكره في الصلوة لبس ما ورد
 وهو ثلثة وعشرين بعد
 قثوب اسود عدا ما استنبا
 والخمر والمشيغ ايقم عنيا
 كسطلق الصبغ وخطط بالذ
 قيل كترج القر وشاع كالد
 كذا الخمر والمحض للنساء
 وما اشملت عليه شلة القاء
 تنقب المرأة والنسلة
 ودون تحيك كذا النعم

في عذبة النجاسات

واستكرهوا ثوبا رقيقا
 وفي سوى الحرب قباء شدا
 كذا اذا فوق قميص
 او ليس الثوب المحلى بالقص
 او خائما كذا وثوب المنهم
 وشارب الخمر وما لا يستم
 فيه صلوة المرأة ان تبجنا
 او كان من محض الخمر طبيا
 كذا ما من دون لبس بصلح
 وترك معكوف بدنياح نجيب
 او بالخمر والمحض للرجال
 ومصو السوار والخنخال
 ويكره الصلوة في النجاس
 بعض كذا موشع الثياب

في عذبة النجاسات
 في عذبة النجاسات

في
 استكرهوا الصلوة في وضوء
 رابطة الحبيس والبغال
 ونذبح الاضغاث والنزابل
 او مضرم النار او القمائل
 كذا الى المصحف لو كان نشر
 وفي بيوت الخمر والنيران
 صحنان والشفرة والبيداء
 فان السباح ثم ذان الرط
 بيت المجوسى وبيتا الخلية
 وغير مسير من مكان مقدس
 او بينها الا بما قد اشهر
 كمثل من صلى وعمره اذا
 وفوق حيطه وفي المرائب
 في عبادان تفعل على الاوقات
 عشر عبادان وجدناه محل
 نوافل الظهر من يوم الجمعة
 وقاشاعت وركعتان
 تقديم نفل الليل جاء في الا
 تقديم طوف الحج والسجدة
 كذا الذي العذر بحج المنع
 مع خوف عوز الماء وصوم
 نعدار بعين الا اربعاً
 والخيل ثم معطن الا بال
 وحيث اثنان به يقابل
 او حايط فيه سرى للبال
 كالنابا والى صلاح قد شمر
 كذا في اليهود والنصراني
 وذات صلصال كذا في الماء
 والطين والتلج قري للفل
 كذا في حمام ويطن الا في دبر
 وفي الطريق او على المضارب
 من خامل او بعد اذرع عشر
 بين مدبره وقت او مجذاه
 ويكره الكعبة للفوايض
 ان سبق الاوقات حب ما نقلت
 عنها على قول ولكن السعة في
 للفجر قبل قيل كالا ذان
 اوله كذا في السفر
 صيفاً صغاراً او قرداً
 وفي الخميس جاز غسل الجمعة
 اجيزان بكل قبل الزوية

في الحج مطلقا الذي العذر
 روى البخاري لا يفرغ رخصاً
 لنسوة وصبيته وذى مرض
 وعدايف غسل من يصاب او
 يفضل في تسع وعشرين العمل
 في عبادان ان يستحب تلخيصها عن قهرها
 فالحج الصلوة مطاً ثم
 او بقضاءها انكر شتغل
 او ترح رخص العذر او تسحى
 لو اول الوقت طعام قد حضر
 والصبح والظهر ان يفرغ فضلاً
 اخر عشائيك عن الافطار
 والعصر عن مثلك من ثلاث
 فربضه تسعة حج اخر
 اخر عن الليلة دفع فطرته
 قرب الى الزوال غسل الجمعة
 صل العشاء بعد ما غاب الشفق
 وبيرة والخم بالوتر استحب
 بالظهر والمغرب مبطون
 يجعوا بينهما وبين ما
 وذان ثوب للصبي من يسه
 تقديم طوف النساء اذا
 لسته وهو بهم قد خصصنا
 عبد وخائف قد عذر
 بقتل او يرحم قبل ان مضوا
 ناخيه عنه في الاوقات
 في عبادان ان يستحب تلخيصها عن قهرها
 ان تنظر لان تؤم او تؤم
 او تتوقع سفو التنزل
 مسجداً الى مكان فضلا
 وابرد والظهر من الحر اشهر
 ناخيه الا اجل ان تنقل
 عند قواع النفس وانتظار
 وارم الحجار لول الزوال
 لربها الى قول الشعر
 وصل للعبد بعبد بكرتك
 في الليل صل اخر انطوعه
 وان تنقل بعد ما قبلت الحق
 كالمن بالمغرب بل هذا يجب
 كذا في مسخاضه وذو
 يتلوها من الصلوة فاعلمنا
 تجمع بين الكل عند الترسية

مدافع الأحداث والنوم كذا يؤخر الصلوة حتى ينقدا

في عدم علامات القبلة

علام القبلة حين ما ناولا عشرون من دون اثنين ناولا
ثقتان منها في الحديث نصنا لكن باقاني العراق خستنا
على اليمين وضع ^{مد} يدي في القفا بالشرف والغرب تكن مكتفا
كذا الزوال بالعراق جعل على حاجبك اليمين كي تستقبل
وليلة التابع ابطم الفجر لدى الغروب بين عينيك
وليلة الواحد والعشرين كذا ترى في الفجر مستبيننا
بالشام هكذا سهيل اذطلع وغار باب عينك اليمنى يقع
بالكنف اليمنى الشمال فانح وايسر الجحد الصبا برروح
وضع بنات النخس خلف يمينك اذ غابت كذا هنا
بكتفك اليمنى خذ الجحد يمين والمغرب يجعل الشربا
اذ طلعت على اليمين وليضع يساره العيون والجحد يقع
بجذبه الا يهرثم باليمن بر الجحدي بين عينيك وعن
مرجع يميني كنفتك الجنوب وفي القفا سهيل اذ تغيب
وقبله البلدان غير يازكن من اختلاف العرض والطول
ليست الاستقبال ^{من} في مقدارهم في الذكر باثني عشر
لشأ برى على خلاف قبله ليشأ برى على خلاف قبله
ومن على راحلة كان ولا يمكن ان ينزل او يستقبل
كذلك من دار له الفلك ليسبح في الماء والاسير في المحن
وهكذا الغيوب والمرحله وهم لدى التحريم فليست قبل

وعن

وعن استلقى مر بها وضعا ان يبعي ان يجلس او يضطجعا
ومن على راحلة تنقلا او ما شبا بالاقنح استقبال
كذلك الاستقبال ان يقعد في الذبح مع نحو الفوات
كذلك استعصى ونحوه ما يصطاد بالري ويطلب علما
علاجزاء الولجيز من الصلوة

ثم كبر اقراء او كبر اذكر اتعبد وضع سبعة في السجدة اذ كبر
مع جلستين وثلاثين وصلى في الاول ولجلستين
في عدم صلوات الواجبة

الصلوات الواجبات في نظم في السبع منها ما عليك فلتزم
وما نصلي كل يوم والذي في العيد والطواف وللمسك

وما للآيات وما في الجمعة وعد مندوبانها النشعة في ربي
سجودنا الواجب خمسة ما ينداب منه ستة فليعلمنا
فسجدة التهور وسجدة القفا وجزءا من الصلوة افرضا

وفي قراءة العزائم اكتف بالندرو الشبه كذا ايف محجب
مندوبه جزء الصلوة الناف وسجدة ثلث الاذان فاصله
وما يبر تنابع الا ما ما واذا دخلت المسجد الحراما
فاسجد هنالحين دنوت من وسجدة الشكر وسائر السور
في شكيات الصلوة

من شك في فعل في الغيرة لا يلتفت بان به عند المحل
والشك في الركعة عد احصر في خمسة مبطله واخرى
تبنى على الصحة فيها فالاول الشك في المغرب كيفما حصل

في موضع
على القبلة
من خاف ضيق الوقت

منها زكوة الصدقة الشهيرة
 كذلك ما بالحلف للعهد
 ان جعل الصاحب الهدى
 وهدى مرجحة قد منعا
 وهدى كان ولقطر
 راعن الديان المرفى
 وقيمة الحداد ما مله
 لصدق الذي اتى اليه
 في كيفية الزكوة
 ذلك بناء كل خمس ابل
 من مخاض قران داله
 وات لب مع ابعينا
 لو احد فركها بالحد
 احد وتسعين تحقين
 مع مائة تحفة حمينا
 مسنة لاربعين حمير
 ذك نشاة اربعين الغنم
 احد بعشرين تضم بالمان
 ثلثيها بايع لو احد
 واربع من المائ هكذا
 وفطرة الصور وشي
 مثل الزبراو غيره مما عفا
 وفي تراب الصائعين انما
 وثقت هدا ما يفتعا
 واما التكهين ان كان
 من جرحهم والصور لو
 مولاة ثم محمد بعين
 عما يبعد به غريبة
 ثم بعين مع الت جعل
 بعين بلبور بتد
 بحقة وان زد حمينا
 في الت والبعين
 ورك فيما زدن عشرين
 او بائة اللواربعين
 وللثلاثين قد زكوا
 ثم ثمان اذ الحداسم
 واما عدد من اثن اربعين
 فوق ثلث من ان صاعد
 ثم كل اثن ثمان هذا

[illegible][illegible]

او تاتح بغيره او كالنظام في
 يفدي بدرهم وشاة في الحرم
 في الاول الدرهم والربع في
 مع حمل لفرخها في الاول
 بعد النظام للقطا وما تلاه
 كعقود المد من طعم يفي
 جراحة كمنه وات لها
 للوطى قبل مشعر جاء يدينه
 مغترقا وليغفر في المستقبل
 مكرهه كفر عنه في البدن
 احمل الشاة طوا فليجب
 لها بشهوة شاة وفي
 والثاني دون شهوة كالاول
 هذا على مواسمى بالنظر
 لمعركذا ومن توسطها
 عن قبل ان يطوف للزيارة
 في لبس خفيك وناخيت
 في قلم ظفر وخلق الشعر
 واخلف بالصد ثلثا والكد
 وفي اثنين كاذبا كاشجرة
 في الحزم صيدك الحماة
 والثاني في الحبل وليضها انجم
 تاليه درهم وذا ايضه يفي
 والثاني في الثاني وحى بالحمل
 والحديث في البرهوع والضبط
 لنحو عصفور وكف منه في
 ان كثر بالشاة فالصيد انتهى
 وان يتم حج هذه السنة
 كذلك من هنا ومن لم يقبل
 لا غير ثم لو وطى من غير ان
 فقط وفي العقد عليها اذا كتبت
 تقبلها كذا جزوا صطف
 بالبدن الامناء كفر واجعل
 لاجنبية وشاة وبقر
 ورب الثلث للذي وطى
 والشاة للطيب كفاة
 بترظهر القدم الشاة كما
 ونقف الا بطين وقلم الشجر
 واحدة وقلم صر في النتب
 لو كبرت عرفا في بالبقره

في لعقون اللازم

لازم

لوازم العقود سنة عشر
 والضح والضممان والكفالة
 عقد الامان واليمين الهبة
 عقد اجارة وجزية وما
 من جايز العقود عقد الهبة
 والشركة الوصية الجمالة
 والبيع مادام الخيار لها
 والرهن للراهن حيث لزم

الذي يحل بلا عقد

بضع وعشرون بلا عقد
 والشاة والطعام في البرية
 وماله وولده وهناكذا
 والبقر المتروك والبعير
 مثلهما المحولة الثلث
 وحقوقهم على التميم
 وعبد استوعب جنابة
 قد علمت كذا ما اقرب
 بل مطلق المثار ثم النفقة

في عقد عقود يلزم فيها كراجل

في تسعة يلزم تبين الرجل
 كذا الضمان والمساقاة ومن
 وفيه كذا وفي الاجارة

البيع
العقود

في عد محرمات البيع

من بيع سنة وستين مبيع فالوقف والدين يدين لا يبيع
كالحر والمصحف لكن الورق والجلد جائز وفي عبد ابق
يشترط الضم وفي بيع الثمر عاما اذا او قطعة اذا ظهر
ولا يبيع سباعنا البرية ولا تزاين في سوى العربية
وحرم الحصاة والمخافلة والجنس بالجنس اذا فاضله
ان كان ذا مما تكيل او ترن والبر من جنس الثعير قد يكن
كذلك النسبة لو تزاونا والصرف لو في قبضة رجا
ولا يبيع لحم مالا يؤكل وبوله وروثه واستكرو
في لبن منه وبيضه وما اسكر والفقاع بيعا حرما
كالسم لا المحودة والفارة ودود غير الغز والخشاعة
كالدم والخزير والليثان والمبايعات المتجنسات
لكنما الدهن للانساج وجل واختلفوا في بول حيوان كل
والحوت في الماء وحش لم يصد والطير في الهواء يبيعها برة
والمسك في الفار وحوت في الماء او خارجا كذا
والذئب الفار ولد لا يبيع وما اهل به لغير الله
دواب البحر سوى الخروما وعليه فلس يبيعها قد حرمنا
ثم حبل الجراد والديانم يبيعها بغير لا شح
الا باذن منه او قبول ولا يبيع بالاجل المجهول
ولا يبيع اصناما او صلبا ولا تماثيل ولا قذانا
وشبهها كذا عبد ارجل ارضعة الحرة وارضاعا كل

وفسله والكنا المضلة

ولا يبيع شعرا وصوف او وبر من غير جزو وعلى من قد كفر
السلعة واكره بيع الدرع في الحرب وامنع لبنا في
قبل الاختبار بيع ما يختبر بالشم او بالذوق ايم خطا
كذلك يبيع عب او تمسك بشرط ان يجعله في الخمر
كذلك يبيع الخشب للصنم ولا يبيع ما عيب ما لم يعلم
او يتبرء والثياب الجثة عدت معيبة فلا تدسه
وهكذا الحكم لذات الجمل من قبل الاستبراء ما لم يتجل
ولا يبيع مكاتبنا ما لم يرد رقا ولا جارية ام ولد
واستن ما سلوه فلتنه واكره بيع الطفل ووصاه
وبيعك احتكارا ايم هكذا وسيطل البيع للبهائم اذا
اختلف الاثنان بالاجال او يجلول بعضها في الحال
قل صحيح ثم يلزم الاقل منها الذي حلول بعد الاجل
ومن الكلاب سميت واما بحرم او يمسك صيدا فاما
والغنم للموطوء والاراضة ان فتح بالفهر لا التراض
قد نهىنا ببيعها كعبد مسلم بيع على الكافر فلتسلم
الذي لا يبيع من الاشياء اسلافها يبتلى عليك فامنع
مسح وعشرون من الاشياء واللحم والمواك مثالم يجر
اسلاف اجر وجلد والخيز خشا او طينا كذا والراوية
والقوس والنبل وكل الاشية او نبيح شخص خاص قد عتبه
نوب بغزل امرأة معيته

كثر نخل عينث وكما تحضر من موضع معين ايم يضر
 كذلك الجواهر والادوية وما من طبيب اخلط كالفا
 لا تسلف فضة ولا ذهب ولا جوب درع ارض تقب
 اسلاف ذي من بدته والعكس ايضا الحقوا حكما
 كذا الكبار من لولى اليم وما اختبر بالذوق او بال
 والقطن والكتان والفر اذا شطن من ارض بعينها كذا
 في عهد البيوع المكرهات
 استكرهوا سوا الذي قد ايم من البيوع خمسة عشر
 بيع الرقيق مع الاعتقاد كذا ذبيع خاضع لبلاد
 بيع المعيب بالبري ساكنا عن عيبه ذبيع شئ معيبا
 على من اضطر بربيد محجف اذ هو مكره ككس الصير
 وبيع الاكفان وبيع الامه من دون طفلها كذا والنظمه
 لا تشر منهم لا تبع عليهم واستكره من فلا تمل اليهم
 نسبة واس المال بل الماحه مكرهه شرعا وليست صالحة
 كذا شراء امه بما اتب من زوجة وبيع تمر وطب
 مختلف فيه كذا التسلف والحزم في كليهما التوقي
 في ثمر الغام بلا قطع وضم اذا بدا وليس بطم التزم
 بالمنع بعض وهو الحزم في فامو فموم اخيك اتفق
 في عهد مواضع التي يجوز فيها بيع امر الولد
 بيعك ام الولد استبنا في الصور الشتين والعشرا
 اذا على الغير حنت واسلمت في ملك مولى كافرا وقومت

لاخذ

لا خذارت ما لكما سوها او قلت بالخطا مولاها
 او علك حين خيار البائع ثم جرى الفسخ لحكم شاري
 او عجز المولى عن الانفاق كيعها المشروط بالاعتنا
 او شربت ديناه فولاها عشر او مات مولاها مدينا او
 مكرهه فيها وحيث انقضت بالبيع او بعد اركان علقه
 او بعد ان افلس مولاها وذا في الحبل قبل الملك بعض
 شرط اذ انه الضمان منها من قبل جيل عدايق منها
 والكفن للمولى كدينه لاجلا وحيث كان الولد قد قتل
 اياه او كان لكفره محجز عن التراث بيع امه اجز
 كذا اذا المولى مكاتب شرط فرد وقاعد عجز اشروط
 وقيل ان جنت على مولها واستوعبت قيمتها بعناها
 او لحقت بالحرب فاستقرت كذا اذا امواله استحققت
 بان خلا عن ذمة الدين قد اجيز بيعها اذا مات الولد
 في عهد مواضع يصح فيها بيع الاكره
 من البيوع سبعة كراهية اتوا الكل بدليل يتفصح
 فيجبر الذي حيث بسم مملوكه في بيعه من مسلم
 ويجبر المفلس والمهاطل في بيع مال لم يكن مماثل
 لما عليهما من الديون كذا حكم وارث المديون
 لو خالف الميراث حق الغرا مع امتناع الوارث من الاداء
 ومعنى الشقص مع البسار ولو صار اخضر بالاجبار
 على شراء حصه الشريك ليعتق العبد بلا مليك

وقوموا العبد على مولاه
المأخوذ ولما أخذ المولى من المولود
هذا إذا لم يشترط اشتراطاً
وقيل فيما لا يصح قسمه
مع حصته الأخر حيث احتاجا
في عقد مواضع الخيار

لبيع ابواب الخيار مبعده
البيعان بالخيار ان لم يقع
هذا خيار المجلس الثاني
وهو الى ثلثة الاسبام
او شرط اسقاط او التقصير
ثم خيار الشرط والمواقرة
ودون ذين العقد كالشرط
ثم خيار الجاهل الذي غيب
للبائع الخيار ايضاً جعله
ثلثة وقبض بعض كالعدم
وذا الخيار حيث لم يلتزم
كبيع نسبة وبيع السلف
في بيع ما يفسده البيت
ثم خيار الرؤية لمن شرى
وفي ظهور العيب من صاحبه

لفظ قبل لا يزيل بغيره

بالاشرش لكن ههنا شرط
وعنده لم تحدث ايضاً
والاشرش بكيفية ثلثة الاول
في نحو وصل الشعر بالثلثين
من دون الاشرش كذا في النص
بشرط ان يذكر ضمناً او سبق
خيار في المنافع في التخليص
تعدو التسليم فيما ابتاع او
لمشري اثنين خيار ان ظهر

فيما لا يجوز رهنه

مالاً يصح بيعه فلا يصح
في مورد ليس يصح الرهن
ان جعل القبض على شرطه
في عقد المحرقا من النكاح مؤبداً
حرم ما يبيد النكاح اذ بيع
بيع ذوات النسب المشتهرة
فانكح الاباء على الابناء
كذلك اتمها من شدة الرجل
ومن شرى بالجوارى فليضع
والوطى بالشبهة كالنكاح
لنقل الاجماع ان من احتاجنا

كل بفتح عقده مربوط
ولم تقع تصرفات موجبة
ورد بعض عيب وحده بطلان
واو اخبار الفسخ والتدليس
وهكذا الخيرة وجه الجارية
لكن جرى العقد بقصد
نفس ثم خيار من وجد
شركة الغير كذا في النص
تبعض المصفقة دفعا للقر

ان سبى العبد ولم يطلبه
ولا يبيع بايع بغيره

وندة الخلوة في ثانياً

وبالوضاع حرمت ما بالنسب محرم واتخاذ فحل قد وجب
 كذا بنات ولدتها المصلحة وبنات فحل نسبا او وضعه
 والنسوة المعقودة في العقد مع الدخول من حرام الابد
 والعلم بالحرة والعدة في تحريم تايبيد كذا ايضا في
 كذا محرم تزوج علما بالحرة التايبيد فيها حكما
 كذا في الزنا بذات بعل او في العدة الرجعية الحكم راوا
 من طلقت تسعا بغير طلاق لعدة كذا ترى في البين
 والزوجة الصفا والخبر اذا قد في الزوج فحكمها كذا
 ثم على من اوقب الغلاما اخذ الغلام جعلت حراما
 كذا ابنته وامها منه وسابق العقد يرى اثباته
 من اكثر الاخبار والقنا وقيل كالاحق النساي
 والزان بالعم او بالخاله ليس يحل عقد بنته له
 وللزنى السابق مطعري حكم المضامرات وهو اشهر
 طموسة الدين بشهوة على ابيه جمع حرما وقيل لا
 وهكذا الخلاف في المنقولة والحكم في العكس حكم الصورة
 في النساء التي يحرم من كذا في حال ذوقه خالصة
 وحرمة الملاعنات اشهر من حرمة المفصاة كما ذكرنا صغر
 عشرون مرة واربع يحل نكاحها حالا او طالا لا يحل
 فذات بعل اخذ زوجته الخامسة مرضية وبينة والسادسة
 معقودة في العدة جهلا ما يدخل بها بالخائض البسيع ثم
 معقوده المحرم جهلا هكذا عد اليهودية ايضا فخذوا

كذا

كذا نصرا بنة اذ بهما جاز التمتع بالنكاح دائما
 صنف اخذاته وطهرها طحا وبنات الاخ على عمتها
 ومثل هذا بنة اخذت زوجة وعرة تنكح زوج امك
 ثالثه الاماء للاحرار وذات الاستبراء من الجوار

اللاتي يستحب تزويجهن

تختار للنكاح ثلثة بعد ثلثة عشرة التي البعل يرد
 ذليلة بالخدمان اللاتقة عزيزة في الاهل والمواقفة
 والبكر والولود والسمراء مربوعة عجماء والدواماء
 وذات نسبة الى الكرام والطيبات اللبس والكلام
 وذات دين ذات شعر وذات طيب التكملة فاحسن

اللاتي يحرم نكاحهن

استكرهوا عشرين في النكاح سخاية كثيرة القسيار
 هامة تعيب والواجبة تحمل البعل بقبض الواحة
 حناء سوء الاصل والكثرة كذلك السوداء سكواتن
 كذا ذات الحقد الحرجية وعاقرة بليطة ولا حجة
 وغير مستضعفة الجمهور كذا ذات سوء الخلق والبغور
 كذا من لبث عقيمة ليس سيدا رابها فليعلم
 وبنات زوجة الابان نكاحا بعد غزاة فلا تردها
 ذليلة الاهل عزيزة على بعل كغير قانعات اجعلا
 مكروهة وهكذا المنسية وضرة الام وقيل الجارية
 كذا مع الطول وهذا اشهر لكن بعل القدماء قد خذوا

والكبر والصغر في عقد
 وحرمة ثالثة الجوار

في عدم كراهة الجماع

اربعة فوف ثلثين اجسادا
عده مكره الجماع واقله
منقبيل القبلة مستدير
وقائم مع خضاب فاكرها
في الليلة الاولى من الشهر
شهر القيتام انه لسوى
في البلى نصف واحد ولو
من زاد في الحاق ايم قد
وليلة الخوف عند الزلزل
وهكذا عند الرباع الحائل
وليلة يقدم منه وليد
وليلة فيها بيت السفر
وليلة في حال الاملاء
ونافرا في عورة النساء
كنا بتهوة سوى زوجة
كنا بوجه الشمس اذ لاساره
وقبل غسل الحيض بعد الطهر
وفي الغروب قبل افاق الشفق
بل اوضوء فيه ايم علم
ثم الكلام في الجماع لجنب
دون الوضوء وهو طهنا فله
وجما زوجة اخرى رايه
بين الاذان والاقامة هل
الا شهر الاوى وجاز عشر
ياضة بالسنة ما رتقانيه
بنت الزنا مجنونة ومنعه

مواضع التي يجب فيها المثل

وجوب مهر المثل للنساء في
لوم بيم المهر الزوج دخل
هذا مع القتل ومن بالامسح
وليس فيه القتل بل يعز
وعند جمع بطل النكاح
لو شرط في العقد في المهر
كذلك بالزنا بذات جنة
لقرب محمد من بالاسلام

ثان قالان واوه فاقطع
والشرع في القصب على الفرج
افقن بكر افيه ذا ايم رعى
وهكذا لو مثل خمر مر
كذلك مهر المثل بفتح
كن انى صغيرة بالفهر
او نوبة جاهله بالسنة
كما حكى البعض من الاعلام

مواضع التي لا يجوز فيها المهر
لا مهر في المواضع الثمانية
كذلك الذنبا بالحنرة
شي من المهر الزوج فسخ
قبل الدخول ان كان ذاق الفرج
وفي النكاح الا شهر اخذها كل
في فسخه بعينها وان دخل
وفي انقضاء العقد من ردا
من لم يسم المهر ثم طلق
ان ليس مهرهنا بل متعة
كذلك الموت من البه فوض
من زوج او من زوجة عالم متع
والمهر في العقد مضا بطلا

ثان قالان واوه فاقطع
والشرع في القصب على الفرج
افقن بكر افيه ذا ايم رعى
وهكذا لو مثل خمر مر
كذلك مهر المثل بفتح
كن انى صغيرة بالفهر
او نوبة جاهله بالسنة
كما حكى البعض من الاعلام

مواضع التي لا يجوز فيها المهر
لا مهر في المواضع الثمانية
كذلك الذنبا بالحنرة
شي من المهر الزوج فسخ
قبل الدخول ان كان ذاق الفرج
وفي النكاح الا شهر اخذها كل
في فسخه بعينها وان دخل
وفي انقضاء العقد من ردا
من لم يسم المهر ثم طلق
ان ليس مهرهنا بل متعة
كذلك الموت من البه فوض
من زوج او من زوجة عالم متع
والمهر في العقد مضا بطلا

في الخمس العشر ^{حيثما ذكر} راداً من بيلات النكاح ^{منه} فخصر
 ان كان بائناً والاسترقاق ^{منه} الموت واللعان والطلاق
 تملك لذي في اول هذا ذى ^{منه} في احد الزوجين بالبيوتان
 والرجل الفطري ^{منه} حيثما ردة كل قبل ان يمسا
 عدتها وبيع رق ما رضى ^{منه} وينظر الملى الى ان ينقضه
 او الذي باع طلاق ^{منه} معة او ابقاؤه على النكاح المشتري
 الى انقضائه العدة لا يعلها ^{منه} او اسلمت كافرة لا يعلها
 والحكم في العكس الى انزل ^{منه} فان اصرها لنكاح زائل
 كالمروءة عن الاثمة ^{منه} في كافات غير اهل ذمة
 فسخ النكاح حين الاسلام ^{منه} قبل الدخول في المفاين يقع
 بفسخها النكاح انتم بفسخ ^{منه} وعة تنكح عليها بنت اخ
 مملوكة مع حرة اذا اقطعت ^{منه} في بنت مع خالته وفي
 استنكحت من وجابا الجارية ^{منه} وحرمة عاقلة لا دارية
 فالفسخ في بطلانه معيار ^{منه} في عقد نفسها طاه الخيارات
 لفسخ عقد ها كذا ^{منه} خيار عتق الامة المروجة
 عبرن بالعقلاء والنفقة ^{منه} فسخ الرجل النكحة اللواتي
 عمياء والبرصاء والمجنونة ^{منه} رفقاء والقرناء والمجنونة
 خلف كذا محدودة الزنا ^{منه} وفوات الاقصاد وفي العتق
 فيه تاقل لمدى اولى الرشد ^{منه} لكن دليل بعض ذلك العدة
 او صم وفسخ من يدلس ^{منه} وقد فزوج زوجة لها آخر
 وفسخ حرة تكون مسلمة ^{منه} بكرة ينكحها بانث امثها

من اليهود والنصارى ^{منه} اذا راث زوجها ما تزوجا
 وللجنون والجدام والخصي ^{منه} لحب زوج والوجاء فسخ البنا
 حيث اشترطن مع الحرة ^{منه} والعين والبرص العبدية
 لقوم انما وكذبته علن ^{منه} قبل وفسخ الزوجة نكاح من
 عدتها ^{منه} عدتها العدة
 واحدة وعشرة من العدة ^{منه} في فقهنا قد صار اقام العدة
 والقرء بالشهرين ثم الا شهر ^{منه} قرء وقرآن ثلثة القروء
 مع عشرة الايام هذى ^{منه} ثلثة وتسعة واربعه
 ووضع حمل بعد الوقيين ^{منه} والخمسة الايام بالشهرين
 فالقرء للذي اشترت بمومما ^{منه} وخمسة واربعون يوماً
 ولم يكن بعد الجماع استبرأ ^{منه} من ذات حيض كان مولها
 وللطلاق في الاماء واتبعه ^{منه} بالحوض والقرآن للمتمتع
 ووطهن شهدة للسرة ^{منه} ردة زوج من الاصل فطرة
 لذات حيض حرة مطلقة ^{منه} والا عند اد بالقرء المطلقة
 هنا ماثل الطلاق عدده ^{منه} ووطى شبهة كلك الردة
 بعد طلاق الرجعة كما رادوا ^{منه} عتق الاماء بعد ووطى الملك
 والقرء الشهران للعواقر ^{منه} يوجب الاعتداد كالحراير
 اول قرء ثم لم ير بينا ^{منه} بالس في العدة اذ راينا
 بالاشهر الثلثة عندنا ^{منه} بضع من النساء قد وجدنا
 لكنها بسن من تحيض ^{منه} الحرة الطالق لا تحيض
 كشبهة الوطى طلاقا زكنا ^{منه} ثم ارتداد زوجها الملى هنا

في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه
في المثلث من بائنه

عنى الاماء في المطلقة الزوجة
عنى هاتيك الشهور البيض
معادة الخيض بطهر اكثر
عادتها خضية ورايت
مع ربيبة الطمث اخذت الا
ومن ثلثة القروء ثم في
وبعد ذالواستريت سملها
لزوج حرة ولو مستنعة
من دون حمل ثم سملها
موطونة الملك على اعدا
في زوج ام الولدان ما
كذا اعتداد زوجة الفقو
والخمسة الالبام بالشهرين جا
عدا من استولدها مولاها
وفي الجبال في وفان زوجة
لذان قروءان قرين بعد
بوما يضم خمسة الالبام
في المطلقات البائنه
فاربعة مدقن صائنه
ذات ثلث اطفال من ثلثه
مختلعات ومبارات
ثم ثلثهن بائنه

من لم يمس من بسن الصغر
وفاثات العدا استقصوا
فاربعة منها عرفت انفا
زوجته الصما او الخرساء
وعدة من رضعه محرمة
من عبد مولاها الذي ثلثه
فيما يستحب من العنق

العنق اما واجب او يستحب
اذا طلب الواجب في الكفار
مما استحب عنق عبد مؤمن
ومن انى عليه بعد ان ملك
بالعنق هكذا رقيق ذو
وعنق مملوك اذا كان ضرا
كمن وطأت امه جنبا
من غير عزل وكعبه ترك
نقرا فاعنق باقية استحب
شراء عبد تحت شدة محب

عبد الذي سيعتقون فقرا

عشر نقاب وثمان يعنق
فمنها الالباء والامهات
من نسب او من رضاع بكل
وكذلك البنون والبنات
والمستوى في ذالنساء والز

وعنه وخالة وبنت الاخ
ورقة الكل بالا متعاق
من قر من حرب الى الانسا
والنار عتقه ومن نكل به
راية كذبت

فيما حرم من الذبيحة

حرم في الشروع من الذبيحة
عشرون الأضحية دم سفح
فرت مرادة اشجع عند
ثم المشقة التي بين الولد
والانثيان والفضيب المجنا
وخزقة الدماغ ثم علبا
ثم النخاع كالحال الحف

كتاب الاطعمة والاشربة

سعا وعشرون راو حرة
اكلوا وشربا في كتاب الاطعمة
دواب البحر التي غير السمك
والسرطان كالسحابة الشوك
في هذه المعنى مع الضفادع
والحجل في البرهنا لم يتفع
وغير ذى القلوس من جنس
كالزهر والجرى في هذا السلك
المارماهي لكن الكعك حل
لفلسه الضعيف بالحك
والبيض تابع وذو ناب سجع
كأطروا الكلب الارنب والضبع
وكابن اوى والفهود والنمر
وتعلب لث وضب قد حظر
وهكذا الخنزير والحشار
وعدها الحية والفار
والخثفاء والعقرب الطير
بنات وردان وقيل وذكر
من سقمها البرغوث واليربوع
كفقد وبر كذا صموم
والنخروا السجالب ايم والفندك
كذا السمور والقطا والحك

محرم الطيور والمخلوب
كالصقور والشاهين والعفا
والنسر والبانى ويطبع النعم
او البغات والدليل حكم
بحرمة الغريبان ثم كل ما
صفيقه اكثر ايم حرمنا
طايروه عن الثلث خالصة
فانصة حوصله وصعبه
ويحرم الطاروس والخفا
والبيض تابع وقد اضافوا الخثافي
فحرموا الزنور والزنابا
وانزل حكم المينة الكتابا
ففي حرام وبمعناها التي
مشورة الحق كذى الجمجمة
بملك والجلاول ايم حرمه
مالم يكن مستبرا وهكذا
في صور المائدة استقصك
محرم ما في الجوف من ذبيحة
لوشرت حمرا فلا يبيحه
كذا النجاسات وما يتجنا
والسم والطين عد التينا
عنه الشفاء كرتبة الحسن
والارمى فرخصوا في ذين
وحرم المسكر مطلقا وما
سمى فقاعا كذا ذلك الدماء
سوى الذي في اللحم كالحفا
اذ ذاب طهر وبحل وصفنا
وحرموا البان حيوانات
في الشرع قد صار حرمنا
لفلسه الضعيف بالحك
وحرموا ايم عصير العنب
ولا يجوز اكل مال محرم
اذا غلا ثلثاه لما يذهب
في اية البيوت مالم يعلموا
من غير ذن فيما سوى ما انظم
حرامه الصالح اذ قد الزمو
حرامه الصالح فليحظ ومن
كذلك لا تشرب مثل ما يضر
من ذلك بول الشاة ريق
وجاز الاستفتاء في بول الا

من ظاهر الحيوان لو مات انتفع بعشرة لا روح فيها فانبع
 الصوف والشعر وريش ووبر والعظم والظلف وبعض اقطر
 الفطر الا على ثم قرن ثم سن والا فنجاس مثل بيض غاطس
 من لبن الزرع هنا خلاف الا شجر الحبل وجمع عاوضا
 في سنن الاكل
 مسنونة الادب عند الملائكة عدها عشرون بل وزائدة
 غسل اليدين او لا واخرها والمسح بالمنديل فيما اخرها
 وصح حاجب يذكرك في الخبر بيلة الاخير حفظا للبصر
 والبدر باسم الله في كل اثناء والاكل باليمين اي بيميننا
 واحلبس على الابرير كالعبد وكل باصبع او اصبعين او بكل
 لعق الاصابع ستة آخرها من مما يليه كان اكله اسنسن
 وصقر اللقمة جوة مضغها واكفف عن الطعام وهو مشتق
 وفلن المتطرة في الوجوه والاكل فردا عذ في الكرو
 طول جلوس المرء عند الماء كالحتم بالملح اثم الفائدة
 وكل مع الضيف من لا يصف فليجمع مع العيال الا اكله
 واكل ذي الطعام قبل الكل ويغدرهم يتدب عند الجمل
 كغسل الايدي في اثناء واحد والمجد في الفراغ شكر الحمد
 فامة الخوان الثاقمها كلطع قطعة وخدم البن
 بعد الغذاء ايضا اسنلفا والمشي بعد اكل العشاء
 واسنكر هو الاكل على انكاف كذا التلى وعلى امثلة
 اكل مضرا على خوان شتر عليه مسكر حرام فانتصب

كتاب الشهادات فيما تقبل شهادة النساء

شهادة النساء بالانفراد في خمسة تقبل في المبالاة
 وعذرة وصية بالمال وارث مولود بالاشهاد
 بواطن العيوب للنساء وفي الرضاغ الاختلاف طاه
 لكن احسن في اطلاع الرجل بقوى قبولها بله فامل

فيما ترى شهادة النساء

اما المواضع التي فيها ترد شهادة النساء في قول الا
 ولو بضم الرجل في البين فعدنا عشرين في الاشهاد
 وهي حقوق الله كالزكوة والخمس والندى وكفارات
 كذا المباريات لدى الاجلنة خلع طلاق نسب اهله
 عتق ظهار بجمعة وصاية وكالة ورثة جنسية
 ان توجب القصاص والابلاء كذا الحدود ولها استثناء
 وكل حد هكذا سوى الزنا اذ قيل اثنان واربع هنا
 كذا ثلثة مع اثنتين وفي النكاح تقبل كالدين
 شهادة النساء مع الرجال ومع يمين في الديون تقبل
 عسرا فامة اليهود رابع في سبعة فكفف بالشباع
 في الوقف والمملك على الاطلاق والموت والافساق والعتاق
 ولا يه القضاء والنكاح وليسكن النفس هنا يا صلاح

عدها من لا يصح منه الاقرار

لا يقبل الاقرار من عشرينا بله عبيد ومبذرينا
 ذوجنة وفانم وهاذل وغالط ومكره وغافل

ذي سفره بالمال ثم رهن
 ذوالسكر والعجوة والفلس
 ومن يحبوان اقر كالحر
 كذاك من سلم بصير
 ذي تمه في مرض الموت اقر
 كذاك اقرار معلق على
 كذاك من يملك غيره اقر
 الذي يقبل قوطر في هذا ما يابى من الاقارب
 عشرون الا اشهر شرعا منا
 من دون تفرط سوا البهز
 وحاكم يقضي باذن الشارع
 والاب والجد وكيل وصي
 مناجر مستودع مستأجر
 مضارب ثم شريك ثم من
 عدوى اضع قول قول المدعي غير مدين
 نفس المدعى عن مدين غاشية
 دعوى الذي اقام برهانا
 وقال ما على او قال فعل
 دعوى اب جدد وصي حاكم
 ومن عليه المولاية
 وذو طعام في زمان يحكم
 اقر بالرهن لغير المهر
 في ماله الذي به تقلس
 ومن اقر للمهاد كما يجد
 اقر بالخر او الخنزير
 بما يفوق ثلثه لا يعتبر
 شهادة الغير قد لا يقبل
 لكن في الانتقال بعد
 الذي يقبل قوطر في هذا ما يابى من الاقارب
 فيما يابى بهم وما لا يقبل
 فالقيم المعروف بالامهين
 كذاك من ستمى بالمزارع
 ومستعير ثم راع بالعصي
 كذلك السمار والبواقي
 ينادى او ينقذ والدي قد
 المدعي غير مدين
 تقبل في العشرين والثمانين
 ومن عن اخراج زكوة اضع
 او قال بعد الغزل ضلع طعزل
 وقيم في نفقات البسم
 وعادة لم يابها الدابة
 دعوى شرارة لقوت تعتبر

كذاك ان يكر الدعوى قد
 في الشرح دعوى بايع لما وجد
 دعوى المؤدى حد غيره اذا
 والضوء لو جئت الى اهل الو
 دعوى النساوطى محل ظل
 ثم النساك روى الروايات
 وفي انقضاء عدة بدين
 وعد دعوى المصيبة البلو
 مانع شبهة فيقبل منها
 دعوى قريب العهد بالاسلا
 ودعوى الاكراه عقيب البينة
 لو ادعت اكراه بحق فذلك
 دعوى المجامعين للزوجية
 لو ادعاهما متضا جعان
 كالرجلين او غلام ورجل
 ذو سرقه اقر ثم انكره
 كخرج المال من المهر اذا انه
 وقيل دعوى المدعي اذا نكل
 ان لم يرد لها على من يذم
 في مواعن الارث وهي عشر
 مواعن الارث على ما قد عهد
 عشرون كقر ثم قل قد عهد
 لغيرها العادة ثم قد
 من كثر دارا شتره واحد
 زاد فقال غلط ايقم كذا
 به منكر افقوها الاسد
 بين ثم مات قيل تقبل
 في الحيض الطهر مصدقات
 كمنكر الغذف اذ يحج في البيوت
 منها واحد الشرع لمن يسوغا
 انكار ذي رجم اقر بالزنا
 جهالة الزنا من الحرام
 بانه زنى كانت الامة
 لو اطم مولى عبده كذلك
 صهوعة كالعذر بالبر
 في حال الاختيار ممنوعان
 او مرتين دون حاجز يحل
 لا قطع فيها لكن المال اقر
 قال جاني صاحب البيت بقا
 منكرها عن اليقين تقبل
 وقيل لا الا بخلف المدعي
 في مواعن الارث وهي عشر
 مواعن الارث على ما قد عهد
 عشرون كقر ثم قل قد عهد

كتاب
 المبيع

رتبة ثم اللعان والزنا وكون مال الارث عند احد
 عمدا وكون عينه موفوفة او كفنا وجوة معروفه
 وجبة موفوفة التحفيز كذلك شبهة بلا تميز
 في الوارث الحر بعيد النسب لو شك فيه وعلى قول يجب
 تبوء كان لدى السلطان ومنع ما لا يرث الزوجان
 من قودرد وارض ارضه والمحل هكذا بعد الدرجة
 موت اللذين يتورثان اذ حصل العلم بالاقران
 ومنع ذى الغرم بامعونه كما عليه فتوى الاكثر جارية
 وغيبة المفقود ايم بمنع ارتداد تورثا منى ما يطع
 وقيل في المولود ما لم يستل لارث لكن التحريم مما يحمل
 على طبقات الارث وانتهت

والطبقات ستا ولها الوالدان ثم اخوة وجد
 يتاوهما الاخوان والاعمام ثم موالى المعفون نالوا
 الارث ثم ضامن الجرمية ثم الاطام سبدا العشرة
 والزوج والزوجة كل يورث يشاء وكان الوارث الذي
 فيما سوى الزوج مع الاطام فالزوج يحوى الارث بالتمام
 فرايض القران فيمن نصفه ثلث وربع ضعف كل نصفه
 الثلث للام دون عجب ولد وفي كلاله لها نصفه
 والربع للزوجين ان كان الو مع ذلك موجود ومع ذلك
 ثلثاه للاختين والاخوان للاب والبنيتين والبنات
 للزوج نصف حيث لم يكن والبنات وحدها كذا كما ورد

كذلك اخت الاب والبنات لزوجته مع ولد معين
 في اية ترطادى القدس للابوين كل واحد سكر
 مع الولد ودونه للام لو حجاب من الاخوة للابوين
 لواحد من اخوة للام السدس اية في الكتاب
 في شرائط حجب الاخوة للام عن الثلث
 هالك شرط استثنى في اخوة حابية للام
 اخوة للابوين والاب حيوتهم حين وفات ابن الام
 ثم وجود الاب وانقصا لاه تولد افا كفى احما لاه
 كونهم اشبهن مذكرين او نسوة اربع او شتين
 من النساء وواحد من الذكر لم يمنعوا الارث بما قد
 في اخوة للاب والاولاد بقسمهم اربا اسفاد
 لكل امي نصف الذكر وجبة خست بالابن الاكبر
 وهي ثياب مصحف وخاتم وسيف مركب وايه عزم
 زوجته من تربة الارض عين البناء والغرس في القن
 ان ترثها القيمة من هذين واخوة الام اذا نى اليهن
 بقسمهم المال فلبسوا بالذكر الاثني ولا يسلوا
 وسوى الاخوة والجداد لدى اجتماعهم بالاطراد
 كالاخت للاب جدة له وجد لاه ان كان اخا لها بعد
 وقر وخست جدة للام مع اخوة للاب بثلث الام
 في اشهر القولين ثم السله غالبية في الجدة في الاخ نظر له
 كل له نصيب من ميربه في العم والحال كذلك فانته

في قسمها
 الميراث

كذلك الاحقاد بقول الله
 وقسم الارث على الاصابه
 ان ياخذ الاول ماله فرض
 بفرض وراثه لامه سهام
 وان يزد مال عليها فلهم
 الا على الزوجين ام نبيت
 احدي الكاولين الاخوان
 كالبنات والبنات فالو
 من يضيق عليهم شرها من الطعام المشرب
 ان الاولى عليهم يضيق
 فمنهم الذي اقرب الحق
 وجاز استجار بيت الله
 ظاهر المولى مع الابانه
 من اسلم عن زوجات اكثر
 مرتدة كذا ولو عن فطرية
 في المحسن خمسة بخلافه
 في القتل ظلم سارق
 بقتل مظلوما بامر سيده
 في العاصي اذ عبده كالسيف السوط
 قتلها ان خذ او عزه ذو الكبر
 فيكونها رابعة قد اشهر

كل له نصيب من ميراث
 في ذي من نصيبه وذي قرابه
 والثاني ما بقي من ثمنه
 ففي الوفاة ما هنالك كلام
 عليهم كل بقدر ما وجد
 كلالة الام كذا ان صحبت
 وخص بالنقص الكلايين
 والعول والنصيب ما كان
 من يضيق عليهم شرها من الطعام المشرب
 اكلوا وشربا سنة لا يطلق
 ولم يبيتين ومعر عوف
 لكي يفر من حدوده
 في الوقت عن طلاق او افا
 من اربع طاب ولما يحتر
 ما بقيت في الردة الردية
 مسك من بظلم يتسلونا
 من بعد قطعين وعبد
 وليقتل المولى النجاء به
 مرتدة اصرت المحسن في
 كم مرة يقتل في الاخرة
 في هذه المواضع الاثنى عشر

من في التماسك واللاطم
 عضنا جعان لم يكن البين
 كذا كفائف وذو القباة
 اعنه الربوة والحيوانات
 ومفطر في رمضان عامدا
 لكن يقوى اكثر اصحابنا
 عد مواضع قتل المرأة
 اللاء يقتلن من النساء
 محصنة زنت من قتل
 لو احدثت في الكعبة المظهرة
 من اخذت رابعة المرات
 في السحق والزنا والافطار
 والسرقة والقتل ومن قد
 او سبب النبي والائمة
 او اخذ مال ثم لم يرد
 عد مواضع لا يجب قطع السارق فيها
 لا قطع في السرقة على عشرة
 من غير حرز ذهب او مال
 ما لم يغلق او يغفل او دفن
 جاء بعين السرقة فليقطع
 من مال اولاد بئرقة ومن
 عن ربع دينار يقتل الا ان

غير دخول ثم سارق محسن
 خارج او قرابة لذبح
 وفات محسن اكل الزبادة
 مجلد من والى الاموات
 مشارب شره كذا ان وجد
 ثالثه يقتل اذ ما اخذ
 خمس وعشر ذكر من جاء
 حرة او حرا ومن بولت
 واللات ترسو اجن الكفرة
 محدودة ثلثة الحداد
 اكل الربو او شرب ذي الاسكار
 او فعلت فعلا مثل ما عرفت
 او صرفت لقتل نفس هم
 الا يقتل فدفعها اعتبر
 قطع السارق فيها
 ونسعة فمنهم اللذين
 كالحوان والحمام والاشغال
 ومنهم المفرجون ثم ان
 وقيل لا والذي جمع
 عن ربع دينار يقتل الا ان

من شق الحزن ولفها جمع
 والقطع للطير وفي نحو الخبر
 عبد اقرب استراق المال
 وسارق من كم او جيب ظهر
 وثائب كذا وسارق الثمر
 ومن عليه شاهد فوحد
 والعبد سارقا لمال السيد
 ومن اقترعه ليس يحسد
 بينة فذبحهم فاستوثقوا
 والاول المقطوع ياخذ الذي
 كل من الزوجين والضيق
 ان يغرم المال وقطعا اما
 لا يقطع الشريك حيث ظنا
 سرقة مال بتقاص ورد
 عبد غنمه اذا منها سرقة
 بان هذا من عطاء الصا
 اقترعتين والتنظر
 في سرقة الاولى الصبي
 وثالثا ينقطع الا فامل
 وخامسا ينقطع كالمكلف
 وقيل في حجارة الزمام

عفو

عفو الامام قد يجر في اليين
 في احكام القتل

في القتل عمد القصاص
 كونهما حرين او قتي ٥
 لم يكن المقتول ملة حرة
 وفي الخطا وشبهه قد التزم
 الالف من دينار او من غنم
 او مائتان بقرات او مائة
 او مائتا حلة يرد من يمين
 اذا رضوا بالدية ولو بدو
 في سنوات بثلاث عدت
 شبه الخطا مثل بالناديب
 ديات عمد وكذا شبه خطا
 وفي الخطا تؤخذ من عا
 بالادب والابن ومنهم الادب
 وعبد هم من ضامن الحرية
 والدية التي لاهل الذمم
 ثم الديات في النساء تنصف
 على ديات الحر لو زاد القيم
 سنون موضعها في الذمم
 وشعر رأس شعر اهداب ولا

ان يرضى
 مضاف
 فيها الدية
 يجب

لو لم يعد او عاد بعد عام
وفقد سمع فقد الاستسما
وفقد الابصار لكل الدية
والتوق في قول لفقد الدية
كذلك الاجفان والعينان
والانف والاذنان والحنان
اذ هاب عيني مع الابصار
والعين من ذي خلقه العوار
او بقاء من الله انتفى
عينه الاخرى وكذا واللفا
مساوننا او الحين او لسانا
او نفسا او شفتين او عني
او صونا او كلاما او اسنانا
او عضدين او صاعدين سقي
ترقوتين خلقي قد بين
مساهما الكففين واليد
وهكذا الاصابع اليدين
وتدني المرأة وكففين
افزعه فطار قيل هكذا
والصدر والاضلاع والقلب
وهكذا الاصابع اليدين
والبطن ثم القطع للجماع
اذ هاب الاثر الالدي الجماع
وكسر صلب يورث احد باب
او يقطع الاثر الالدي في الاصابع
او يوجب العجز عن الفعور
ومورث للسلس المعهود
وكسر بعض من به لم يضبط
من بول او لم يحتفظ من غايط
وكسر عجان ان اصابعه سلس
او نفع الاستسما لا يجزي
كذلك قطع ذكر او حشفة
او فرج او لم كذلك الكفة
سهي الاستسما الشفران
حاشيتاهنما اثنان
وقبل واحد وفي الاضما
عدا الذي اخرج باستسما
لسل الاثنيين اي الدية
وفتوى الاصحاب كذا الجاء
واضع في قد مين فخذين او اربعين
ساقين او اصابع الرجلين
وجوب تلج قد جاء موجبات ثلثي الدية
كلا او للعضو في ثمانية
الدية ثمانية

في العضو

في العضو لو مثل وسن انصدع
والبيضة اليسرى كذا وفي
الثلثان ثم في قول قوى
وفي قول الماء في العينين
خمس اشياء هنا قد روت
القتل والذي جرى مجراه
وواحد من عضوه الا اذا روج
ومثل ذاني حاجر الانف اشهر
وعن الحريف في كتابه ذكر
اذا بشني شقي الصد برض
موضحة في كفها او ظهره
لصدته تقي عن الثغرات
جنابة فيهما بثلاث من به
اذ هاب شعر الحية اذ ابنت
قطع لسان الاخر من الذكر
مامومة الراس وكسر الظهر
نافذة في الانف لو لم يفسد
وشق كلنا الشفتين لو بدا
وسل يفي البيضتين والسلس
بعد الضحى وضربة يرتفع
مع دية ثلث ذالوا جتم
وفقد عظم العضو لو تضيع
لظهر اسود او سن يلبس
للشفة العليا بذا كذا قد روت
ينجو لم قيل بالثلثين
بنصف ما القتل حرودة
في حرة في الحر حاجبا
من باقي الاعضاء سواء خرج
لكن بلفظ دونه جاني الخبر
ذا النصف هنا الخمسة اخر
وحيث قطع الشفة العليا
اعنت عن التفاهة في دهره
في صدغه الحكم كذا ان
يحكم بسبع وثلاثون هبة
لكن هنا في الاشهر الاثني عشر
من الخصى والعين عند الاكثر
اصلح والجائفة كما راوا
وغرهم وقطع منخر وحيد
اسنانه والا لثيام انفقدا
بكسر بعض من عجان مجتبر
حيض النساء بما قد يجتمع
بالقتل في الشهر الحرام والحرام

وفوق سرة على الذي روي
 من ان قتل العضو بالشك
 فالبول لم يملك له المثل الذي
 اخذ تمام الدية فليعتبر
 فيما اذا اصاب بالقائمة
 والساق بالكسر فموضح
 والورك والفخذين والكعب
 في جفنة الاعلى من العين
 وما لادن ثلثه في الشحمة
 او سن اسودت فصار ثلث
 ثلث ديانها صانحا وورث
 وان يحير صم فالحسن سقط
 بثلث ما لليدين فاما الكف
 ثلث التي للاصبع الاصلية
 وهي كثلث في البواقي الاربعة
 في قسامة الجراحات
 خارصة تحدد شجلد البشر
 وبعدها السمحاق جرحا
 ثم جرح لزم انفتاقه
 وههنا انصداع عظمه
 فانصف بعير الاذ على اليد خارصة
 انملة الا بهام حيث انفتقت
 قال الشيخ البزيري
 وفوق سرة على الذي روي
 من ان قتل العضو بالشك
 فالبول لم يملك له المثل الذي
 اخذ تمام الدية فليعتبر
 فيما اذا اصاب بالقائمة
 والساق بالكسر فموضح
 والورك والفخذين والكعب
 في جفنة الاعلى من العين
 وما لادن ثلثه في الشحمة
 او سن اسودت فصار ثلث
 ثلث ديانها صانحا وورث
 وان يحير صم فالحسن سقط
 بثلث ما لليدين فاما الكف
 ثلث التي للاصبع الاصلية
 وهي كثلث في البواقي الاربعة
 في قسامة الجراحات
 خارصة تحدد شجلد البشر
 وبعدها السمحاق جرحا
 ثم جرح لزم انفتاقه
 وههنا انصداع عظمه
 فانصف بعير الاذ على اليد خارصة
 انملة الا بهام حيث انفتقت
 قال الشيخ البزيري
 وفوق سرة على الذي روي
 من ان قتل العضو بالشك
 فالبول لم يملك له المثل الذي
 اخذ تمام الدية فليعتبر
 فيما اذا اصاب بالقائمة
 والساق بالكسر فموضح
 والورك والفخذين والكعب
 في جفنة الاعلى من العين
 وما لادن ثلثه في الشحمة
 او سن اسودت فصار ثلث
 ثلث ديانها صانحا وورث
 وان يحير صم فالحسن سقط
 بثلث ما لليدين فاما الكف
 ثلث التي للاصبع الاصلية
 وهي كثلث في البواقي الاربعة
 في قسامة الجراحات
 خارصة تحدد شجلد البشر
 وبعدها السمحاق جرحا
 ثم جرح لزم انفتاقه
 وههنا انصداع عظمه
 فانصف بعير الاذ على اليد خارصة
 انملة الا بهام حيث انفتقت
 قال الشيخ البزيري

وفوق سرة على الذي روي
 من ان قتل العضو بالشك
 فالبول لم يملك له المثل الذي
 اخذ تمام الدية فليعتبر
 فيما اذا اصاب بالقائمة
 والساق بالكسر فموضح
 والورك والفخذين والكعب
 في جفنة الاعلى من العين
 وما لادن ثلثه في الشحمة
 او سن اسودت فصار ثلث
 ثلث ديانها صانحا وورث
 وان يحير صم فالحسن سقط
 بثلث ما لليدين فاما الكف
 ثلث التي للاصبع الاصلية
 وهي كثلث في البواقي الاربعة
 في قسامة الجراحات
 خارصة تحدد شجلد البشر
 وبعدها السمحاق جرحا
 ثم جرح لزم انفتاقه
 وههنا انصداع عظمه
 فانصف بعير الاذ على اليد خارصة
 انملة الا بهام حيث انفتقت
 قال الشيخ البزيري

عد ثلثون دعائهم هدر
 والولد المقتول لا وارث له
 كذا المقتول القصاص
 كذا المقتول برميته اذا
 وراكب منقلب عن مركب
 او غيره قتل مجنون اذا
 وواقع في البر في المعد
 ومحدث في الكعبة المحترمة
 في الموقف المباح كان واقفا
 وقتل من بسبب النبي او واحد
 كذا من يقتل دفاعا اذ هم
 كمن على عورات قوم بطلع
 وقتل من عليه غيره وقع
 بلا اختيار مثل قتل الواو
 لم يعرف القاتل ولا وارث
 كذا قتل الفرس الذي
 ومسلم بالمشر كين اخ
 فما له من دية تست
 وهكذا المقتول من رجل
 وهكذا مقتول رجل الفرس
 مقتول فحل الابل اذا اغنم تمام

قاتل نفسه وحربي كفر
 سوى الوب اللذ بالحظا قد
 او يقتل الفطري حين ارث
 صانحها حذر اذا العذ
 بلا اشارة المكارى الصنا
 كان مبرعا بشا ايضه هكذا
 وشاهر لسيفه في المدن
 وصاردم مات اذا من صدره
 ومن بعض الحطب لابل انفا
 من الائمة الميامين الهك
 يطلب نفسا

فمقتل
 فمقتل
 فمقتل

فمقتل
 فمقتل
 فمقتل



في خاتمة الكتاب

وحيث من الله بالانعام
فما احب الان لي ان اختم
احمد مستحايما يجب
اشكوه مقصرا معترفا
محمد ابا نساله القداء
فسلم الله وصلى وامننا
عليهم ما الدهر كان فانما

احمد علمه على من يرضى به

بالايمان والاعمال

قد تم بحمد الله سبحانه هذا المنطق
مع غايته المبالغة والسبح
تصحيح ومقابلته اللهم
افغننا سائر

المحتلين

مذاكرته

شهر
شهر
شهر



و
و
و

صفی دایم ۷

